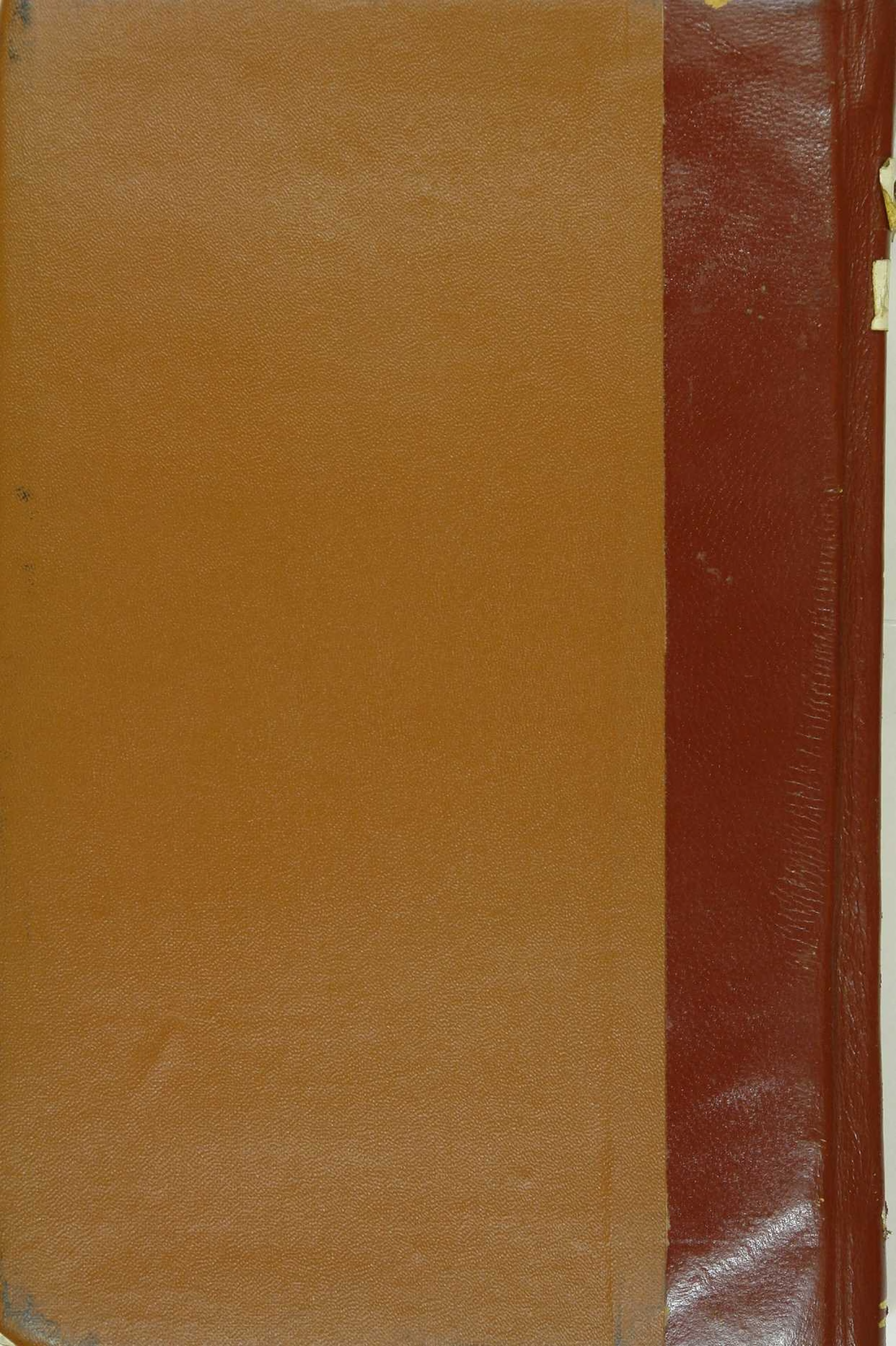


شرح اعراب ديباجة المصباح، تأليف يعقوب بن  
علي البروسوي (-٩٣١هـ). خط القرن الثاني عشر  
الهجري تقديرا.

٨٠ ق ١٩ س ٥١٢ × ٢٥٣ اسم  
نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، باخرها فوائد.  
الاعلام ٩: ٢٦٥، هدية العارفين ٢: ٥٤٦-٥٤٧  
١- النحو، اللغة العربية ١- البروسوي،  
يعقوب بن علي - ٩٣١هـ بد تاريخ النسخ.







١  
أثر لبنا لحي في الصفح

هذا المخطوط شرح على شرح درياح في صبح  
~~مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات~~

أثر كفت المخطوط ١٧٠٩  
و في شرح لبنا لحي في صبح ٢١٤

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	شرح درياح المصباح
اسم المؤلف	يعقوب ابن سبيح غاري زاده الحنفي
تاريخ النسخ	
عدد الأوراق	٨٠
ملاحظات	(كرو صوف) ٤١٥

ص  
شرح شرح

ص  
١٥

لشبهه انه في هذه لبني هو ٢١٥ وليس  
٢١٤ ينظر لبني و لبني الاول ص ٢٤



شرح ديباجة المصباح في النحو  
للعلامة الفقيه المحقق

يعقوب باشا بن

سيد علي الحنفى

رحمه الله

نقا

م



٤١٢٥٦  
١٢٩٨/٧/١٩

مكتب	رقم	تاريخ	ملاحظات
اسم الكتاب	شرح ديباجة المصباح في النحو	١٢٩٨	
اسم المؤلف	يعقوب باشا بن سيد علي الحنفى	١٢٩٨	
تاريخ	١٢٩٨	١٢٩٨	
عدد الأوراق	٨٠	٨٠	
ملاحظات	١٢٩٨	١٢٩٨	

٤١٥  
١٢٩٨



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعرب تركيب اللغتين من مزج كاف ونون  
وبنى الافلاك المرفوعة على الحركة والارض المنخفضة على  
السكون والصلوة على سيد رسله محمد المبعوث من سرقة  
البطحاء ومن صمم العرب العراء وعلى اله وصحبه مصابيح  
الانوار ومفاتيح الاسرار ما ناحة الوراقاء في الاوراق  
ولا حة الجوزاء في الافاق وبعد فيقول العبد الضعيف  
والمذنب اللئيم يعقوب ابن سيد علي عفي عنهما الملك العلي  
هذه فوايد قيدتها على شرح ديباجة المصباح حين ما قرأ  
على بعض احبتي لاجل الايضاح وقد كنت قد ما يدور  
ببالي وتجول في خالي ان اتخذ له شرحا جامع الفرائد  
النحو وقواعد وحاويا لثبكت مسائله وعوايده  
لما اتى وجدته مختصرا مكتوى على لطائف حقايق اللغات  
وينطوي على دقايق لب الالباب مع توفر رغبات المحصلين  
على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة  
بجملة وتفصيله فاعثلت فرضا من سناء التحصيل وتشمرف  
لكشف معضلاته بالجد الجميل وضمت الى تلك الفوايد ما يفتق  
ما يذلل صوابه الابية ويسهل طريق الوصول الى كنوز الخفة

المخفية مود عافية فوايد بهية قد خلا عنها الضوء والابها  
فوايد كنية لن توجد في الافتتاح بل في المفتاح فجاء بحمد الله  
شرحا شافيا تناسر على نكتة جنات الفواد وحلا وافية  
يتعاشر على ملجأ اناسي ارباب الرشاد شعر كلهم كان الشهد  
من الفاتم جار وان الطيب منها ساير وكان انفا من  
المسبح نسيما اذ من شذاء كل ميت ناسر وهذا معاني  
بالقصور معترف ومن بحر الفتور مغترف ولكني  
اقول بلسان خليل وجنان عليل شعروكم من جواهر حكى نفسي  
ولي وصف حكى وصف الفلوس وكم اجلو جلا حسنا  
وملا نصيب مثل ما شط العروش رضى نفسي تتوفي  
نصيا بتسليم فقي بار النفوس والى الله انفرج ان  
يجعل ما الفنة من هذا الدر التنظيم خالصا لوجه الكريم  
مقربا من راحة في دار النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون  
الا من اتى الله بقلب سليم وان نشرح في ترتيب البين  
والشئ بمعونة الفيض من خزائن رب المعين قال  
الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصويره  
بحقيقته كل من يجد في الكتابه باي طريق كان من النظر  
والرياضة وان وصل الى تصويره بوجه يميزه عما عداه  
وما قبل انه عاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه









الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد كايتمان الله وقدم الحال اعنى من  
الله على ذى الحال المجروى وهو حبل الرشاد وان لم يجز في الاصح  
للسجع في الافعال اعتصم به تمسك وما وقع في بعض النسخ  
حبل الرشاد بدون الباء لاي ساعده كتب اللغة التى رايناها  
فانه الهادى الى سبيل الداد بفتح الدال المهملة الاستقامة  
ومعذرا عطف على معتصما بان شغلى الى غير هذا مبدول  
والعذر اى الاعتزاز عند كرام الناس مقبول اما الآية فقوله  
فلا ريت انى لا املك الانفسى واخى قال فعلم اذ فاعله مستتر فيه  
راجع الى موسى ربه منادى حذف حرف ندائه وحذف  
ياء المتكلم ايضا اجترأ بالجيم والذاء المجرى اى الكفاء بالكر  
فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جازا سكانه  
وفتحه كما جاز في غير النداء وجاز حذفه اجترأ بالكسرة و  
هذا الحذف في غير النداء قليل لان النداء موضع تحقيق لانت  
المقصود من الكلام هو غير النداء فيطلب الفراع منه بالسرعة  
ليتوجه الى المقصود وجاز ابداله الف لان نوع من التخفيف  
ولا يكاد هذا الابدال يوجد في غير النداء نحو يا رجلا تجاوز عنى  
وعليه قوله عم انفق بلا لا بغير تنوين اصله يا بلالى فحذف ياء  
وقلب ياء المتكلم الفا واقا ماروى مضموما او منونا على جعل  
بلا اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن بصدد



لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقبلها الفاء المضاف الى ياء المتكلم  
انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في يا عدوى يا عدو  
وحذف الياء ولا يا عدو وابقلها ومحل ربت بدون الياء المحذوف  
منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعنى ربت يا رب مع اقترانها  
اى اخرها وغايتها يقال ساقه الجيش مؤخرها يعنى ان قوله مع قوله  
انى لا املك الانفسى واخى في محل نصب كونه مقولا لقول  
هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التى لا تقع موقع المفرد لا يكون  
لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب بنفسها  
فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المعرب في  
وهذا مشهور بالمترة بالضم ما يستربى اى لاسل فيه وهذه الجملة  
اى جملة يارب مع سابقها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقوله  
القول لا يكون الا جملة اى مقول القول الذى قصد به الحكاية  
جملة محكمة مستقلة ليست الا ولها قالوا وجب كسر ان بعد القول  
بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكذا ما وقعت صلة  
لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظه يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لئلا  
الانتم والخطاء الحاصل بنفى الكل او اثباته والواقع خلافه نحو  
ما جاءنى القوم او جاءنى اللهم لازيدا فخناه لا تؤخذنى يارب  
فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى استثنى او تأكيد كلامه عند الاستمع  
فلما كانه قالها المستمع اعلم انى ادعوا الله تعالى بشهد لك انى



واستاء صدق وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذه اللفظ فيما  
في نبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته بالله واصله يا الله اتم اي  
اقصد لنا بالخير فخذ حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر ضمنا  
عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قاله هنا بمعنى ذكر ومثل  
هذا يا اولي قولهم قولنا ضربا بمصدر وغير ذلك لكن لا يكون الجملة  
واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما  
وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول  
قال المفعول لا يكون الامفردا بعينه انا لانها ليست بواقعة  
وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد  
في هذا الاعتبار حكمه بان منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول  
ذلك القائل في محل نصب لكونه مقول القول يا ابي عندهذا واعلم  
ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل نصب  
ولهذا عدوها احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب وشعر  
بذلك قولهم ان مقول القول يكون من جملة محكية ولا يكون  
لفظ منصوبا الا اذا كان مصدرا لقولك قلت قولنا حق لان القول  
مصدر في الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد  
في جوابه قلت قولنا حق فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق  
فقولك قولنا حق لا على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون  
مفردا انتهى واقاوجه ان المفعول لا يكون الامفردا فلان

7  
فلان المفعولية كذا الفاعلية انما نظر ان على ان الاسم الذي هو  
من اقسام الكلمة والجملة لا يكون الالفاظ مفردا لاجل فحينئذ  
يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب من راء الشيء  
طلبه كذا في شرح جمالدين للكشاف وكذا اي ككون القول المذكور  
منظورا فيه قول النخاعة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من  
اسم وفعل منظورا فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى كجواب  
فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان  
المنادى هو الاسم المطا اقباله باحد حروف النداء في قول منقول  
بالمنادى نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء خبره قوله مزيق  
اي جواب النخاعة بان النداء في تقدير الفعل كما مر حيث قال لان  
معناه اريد او اعني رب فيكون مركبا من فعل واسم مزيق مبطل  
بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان  
الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد واعني او ادعو كذلك  
اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال بضرورة نصب على انه مفعول  
لهم ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا  
للصدق والكذب مهم او انما يصدق تلك الملازمة لو كان  
الفعل المقدر به النداء اخباريا وموهم لم لا يجوز ان يكون  
ذلك الفعل المقدر به النداء من الصيغ المشتركة بين الاخبار  
والانشاء كالفاء الحقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعق



والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجة فانه اي لفظ بعت  
وكذا نظائره مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا يستعمل  
لانشاء البيع تارة اي مرة والاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف  
اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرة  
بعد مرة وجمع تارات ويترك كعنب وربما قالوا فعله تارة بعد  
تارة محذوف الهاء انتهى واما انتصابها فو اما على الظرفية او على  
المصدرية على قياس ما قبل في مرة في قولك ضربته وكذا ادعو  
يستعمل تارة لانشاء النداء اي لا بداءة وابانة بهذا اللفظ وتارة  
اخرى للاخبار عن الدعوة الآتية فلما باش لنا ان تذكر معنا معنى الانشاء  
والاخبار يذكر معنا مما ارشاد المتعلم وهو ان كل كلام اما لظاهر  
مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم فان وضعه لظاهره مدلوله  
ومعشوق القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون  
لاظهاره مدلوله ومعواي مدلوله بعت صدور البيع مثل في الزمان  
الماضي والاثبات مدلوله عطف على قوله لظاهره مدلوله فهو الانشاء كقولك  
اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب  
من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الخ الى يكون لاثبات  
صدور البيع الفعل مثل الان قالوا هذا اللفظ مبنى على الفتح لانها  
لما بهمة اسم الاشارة لان قولك لان معناه هذا الوقت على ما هو مذهب  
سبويه واما المشابهة للحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة

فانه لا يشئ ولا يجمع ولا تصغر ويتكسر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف  
وسائر اللام يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتكسر ولا يبقى  
على حلا فيما ينصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا ينصرف  
فيه كذا في شرح الباب 2 هذا المذكور من قولنا اما لظاهره مدلوله او  
للاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات مكان يريد ان معنى قولهم  
الاخبار اثبات مكان او نفيه وان خرج عنه ظاهر الاخبارات المتقبالية  
والخالية لكن يتناولها في التحقيق لان معناه هو المذكور بعينه وذلك  
معنى قولهم الاخبار اثبات مكان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر  
من النسب في احد الازمنة الثلاثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا واستقبالا  
او نقول انه ليس من قبيل التعريفات المساوية بل من قبيل المسامحات  
الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما تكفون بذكر البعض عن الكل وهذا كذا  
او نفيه عطف على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو  
لا يضرب وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب  
الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانها يحصلان بلفظ الامر والنهي  
وهذا الفعل موجود له فهذا اي قولنا اما لظاهره مدلوله او لاثبات  
مدلوله معنى قولنا اهل المعاز اي قولنا اهل المعاز والبيان اما ان يكون ان كان  
نسبة الكلام خارج تطابقة اي تطابق وتلك النسبة كذلك الخارج او  
لا تطابقه فخر والا اي وان لم يكن نسبة الكلام خارج تطابقه او  
لا تطابقه فالأهم هنا ليست حرف استثناء بل مركب من ان ولا فان شاء



بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين النفيين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة مثبتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهوم من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا مثبتيين او سلبتيين صدق وعدم الكذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج وما في نفس الامر فاذا قلت البيع وارتدت به الاخبار عن البيع الحالى فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقة لذلك الخارج بخلاف بيع الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقة له بل البيع يحصل في الحالى بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فبالبحث طويل الذي لا كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشكلة لقوله ما نحن فيه في قوله فالاولى الرجوع لما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة اني ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لاحرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر فيه اي منوي فيه وموانا الا حرف انشاء هنا انما قالها لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كغير حمل عليه نفي ضمير المتكلم فيه مجرور ومحملا لاضافة النفس اليه ونفس المضاف الياء المتكلم منصوب تقديره اياه املك هذا عاراي الشيخ بن الحاجب واما على مذهب بعضهم فنصوب محلا

محلا والاشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والانشاء ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفيا من النفوس الانفس واذ كان الاستثناء مفرغا يعرب بعد الاحبب العامل في الصحاح ليكون عملا بحسب ذلك اي بقدره وعدده و كلمة حسب كانت مجرورة بحرف الجر فالين منها مفتوحة والآخر فوساكنة وربما سكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل فيها ومولا املك بقتضيه النص فيكون منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجرولا فرغ بالتثنية له اي هيئ للمستثنى العامل الذي قبله الا فتسميهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجازا مرسل من قيل اطلاق اسم العامل اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل تحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى وسمي اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاء الا زيد حكما بانه فاعل جاء ومو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بزيد حوازا ما قام الا بضم مع امتناع ما قام ههنا وما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ بحرف في مفعولات الفعل لا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان ظن الاظننا وما ضربته الا تاود يبا وما امتلاء الاناء الماء ولا نقول لا تمس الا وزيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما علمت تلك الجملة فيه هذه عبارة مشهورة فيما بين العربيين لكن فيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعامة



رفع لكونها خبران وان مع اسمها وخبرها من مقول القول او جزء  
منه ولا محل له من الاعراب لان الكاين في محل نصب على ما قيل مجموع  
المقولات الحزوة على ما صرحوا عليه واخي يحتمل وجوها الاولى ان يكون  
مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف وفيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا  
نصب المصدرية فانه من المفاعيل التي يجب حذف فعلها مثل سقيام  
ورعا اي ارض ايضا اي رجع رجوعا اما ان يكون مبتداء خبره محذوف  
اي واخي لا املك الانف او خبر مبتداء محذوف اي ومثل اخي وانما  
حذف المبتداء والخبر بقدرته سوق الكلام او على عطف على اسم ان  
قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا  
قلت المضاف مقدم اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه  
اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان  
وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على فاعل املك  
وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع  
المستقل لا استقياح عند البصريين بناء على ان الضمير المرفوع المتصل  
صار كجزء فيما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل بالجزء  
انفصالة ونكلا مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ  
لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا  
اكذب منفصل او بفصل فاصل قبل العاطف وبعده في يجوز من العطف عليه  
بلا استقياح لانه اذا اكذب منفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث

الحقيقة بدليل جواز افرادها مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع انتقال  
هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض  
حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواش كتابه  
الترغيب شرح المطالع وكذا اذا وقع الفصل بحصول طول الكلام وطول  
الكلام قد يغني عما هو الواجب في حذف طلبها للاختصار نحو خضر القافر  
امراة بحذف تاء التانيث من حضرت والمحافظة عورة بالنصب بحذف  
نون الجمع من الحافظون فاغناؤه عما ليس بواجب او لموافقا فعل محذوف  
اي ولا يملك اخي الانف او يضمن ان ويقدر له الخبر يرد عليه ان الكلام في كون  
اخي مرفوعا لانهم لا ان يقال المضمرة المخففة الملقاة عن العمل كما  
هو الاغلب لغوات الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخي لا يملك الانف  
ليكون عطف جملة على جملة اني لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث  
ان العطف فيه وان كان من قبل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن العطف  
على جملة التي لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة  
اني لا املك لكن المظن من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث و  
تعرض له في الموضوعين اي في هذا الوجه وفي اربع وجوه النصيب التي سياتي  
ان يذهب الشارح الى ما ظن من انه من قبل عطف المفرد على المفرد والثاني  
ان يكون الواو للحال ويغلا لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا  
مبتداء او خبر مبتداء محذوف ويفترق هذا الوجه عن الوجه الاول  
بان لا يكون اخي مرفوعا معطوفا على شيء وفيه اي في الوجه الثاني وجوه ايضا



الوجهان الاولان مع الخامس وهوان يكون فاعلا للفعل محذوف  
 ولو قال بدل قوله الثاني آه او الواو المحال عطف على قوله والواو للعطف  
 وحذف الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا كان احسن ترتيبا  
 واضبط اقسامهما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوده  
 ايضا لانه اما عطف على نفسه المنصوب على انه مفعول الامكان عطف  
 على اسم ان اي على محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعولا معه  
 على ان يكون الواو بمعنى مع للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باء وجوده  
 النصب او قدمه عليها كان اولى كما لا يخفى او يضمر ان المشددة و  
 يقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك لنفسه ليكون عطف جملة على جملة اي  
 لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحين اي وحق اخي  
 هذا منصوب للمعنى لان في مضافا مقدر الواو للعطف وهذا على وجه  
 ايضا لانه اما لعطف اخي على الضمير المجرور اعني الباء المحذوف من رني اخرها  
 بالكرة اي ورب اخي او لعطفه على الضمير المجرور في نفسه كذا قيل لكن في  
 اي في هذا المفعول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في رني او في  
 نفسه ضعف يعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون  
 الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مرت بك وبزيد او اسما كما في الآية  
 المذكورة وذلك لان المجرور متصل بالجاء بانشاء اتصاله بالعطف على الضمير  
 المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس منفصلا حتى يؤكد  
 وتأكيده بالمرفوع المتصل بخلاف القياس او للعطف نفس المحذوف على نفس

المذكور جملة على نفس المضاف اي ونفس اخي وابقاء بالجر عطف على قوله  
 حذف المضاف اليه على اعراب الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقا  
 المضاف اليه فقام في الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اهل  
 القرية كذلك يجوز ابقاءه على اعرابه الاول كقوله اي الشاعر وهو يودم ود  
 اهل امراء تحسبن امراء ونار تو قد بالليل نارا اي كل نار الهمزة  
 في اهل امراء للتميز لانكارى وكل نصب على انه مفعول اقل التحسين  
 والثرفاعلة عند الجمهور ونوقد بضم الدال اصله تنوقد فحذف  
 احديك التائدين وانما قال على وجه لانه في وجهها آخر وهو ان المجرورة  
 معطوفة على امراء الاول جملة الوجه المذكورة في اخي ثمانية عشر  
 هكذا في النسخ التي رايتها هاترا او الظ انه سمي من الناسخ او جملة الوجه  
 المذكورة من ناليت الاسبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب القياس بعضه  
 نصرحوا وبعضه تلوحا اي اشارة والهاء اعلم من كل علم بحقيقة اي حقيقة  
 الاعراب المذكورة وما فرغ من اعراب الآية الكريمة شرع في اعراب البيت  
 فقال اما البيت فلكقول اني الطيب من طلب المجد فيمكن كعلى يجب الالف  
 وهو يتبسم اعرابه من اسم موصول يحكي للعاقلة غالبا على عكس ما مرفوع  
 المحل للابتدائية طلب صلة ويسمى كذلك زيادة تحقيق مباحث الصلة بالمجد  
 مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل  
 الفاء في خبره عند سبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالرجل على  
 الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة وهما منها ما يشمل عليه بضمه في النسخ



ومغايمة للشرط فالواقع خبر عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف  
 الثاني وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتداء موصولا او نكرة موصوفة  
 لا بهامها ككلمات الشرط والصلة والصفة فعلا كشرط المحلات الزمنية  
 او ظرفا للعلقة بالفعل على الاصح فصار الخبر كالحزاء الذي يدخله الفاء  
 وهذا دليل على انه ادنى من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا  
 الموصوف بالموصول المذكور ولمجرد تلك المشابهة لا يكون مثملا على معنى  
 الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وموليت ولعلك يجمع نواسخ البنية  
 غير ان وان ولكن على راي صاحب العجايب شرح الباب اذا انفرد هذا  
 فنقول قوله فيمكن خبر المبتداء الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان  
 المبتداء اسم موصول وصلته فعل وكما كان المبتداء كذلك جاز دخول  
 الفاء في خبره كما سيجي بعد هذا وعدا وفاء وانما قال كان فيمكن  
 بناء على ان المضارع ما هو من الماضي والمستق متضمن لما استق منه  
 فان قلت المناسب ان يقول ولكن فيمكن اتمامه او ناقصة فلم يقل  
 كذلك بناء على ان التقسيم للاتامة والناقصة قد اشهر فيما بين  
 العربيين بالنسبة الى كان دون غيرهم فان قيل لم قال اتامة بالبناء مع ان كان  
 مذكورا فلما نظر الى البناء وبطل بلفظة كان فان قيل ما فائدة تأويله بلفظة  
 البناء فلما زيد البناء في امثاله ليفيد وحدة اللفظ ان كانت لفظه كانا فاقصة  
 فكيف خبره اي فمكن الطالب للمجد مماثلة العلى وان كانت تامة فمكن على حال  
 من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان كان اولى اوصفة المصدر محذوف

اي كونا يكون على وفيه نظر لان رجوعه الى على لا يستقيم على تقدير كون  
 الجملة انما قد المضاف ليستقيم المعنى يجب فعل مضارع وفاعل مستتر  
 فيه عايد الى على وفيه نظر لان رجوعه الى على لا يستقيم على تقدير كون الجملة  
 خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عايد الى على او الى الطالب الالف  
 نصب على انه مفعول ومحل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان  
 بعد الخبر على تقدير الناقص او على الحال من على على تقدير التام على  
 قول من جوز الحال من غير الفاعل والمفعول او محلا لرفع على انه  
 خبر مبتداء محذوف اي ملواى على كرم الله وجهه يجب الالف  
 ولو قال اي على يجب كان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يجب الى الضمير  
 اعنه هو او صلة محذوف موصولها اي كعلى الذى يجب الالف والصلة  
 مع الموصول في محل الخبر لكونها صفة لعلى او جملة مستأنفة  
 وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب  
 لان الجملة التي وقوت صلة او مستأنفة من الجمل السبع التي  
 لا محل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن  
 سوال مقدر واما رايه بقوله بعض لما قال فيمكن كعلى كانه قال اقل  
 ما شانه اي امره وحاله فاجاب بقوله يجب الالف وموتى يتسم  
 الواو في موصول الحال ومو مرفوع المحل على الابتداء ويتسم خبره  
 وفيه ما من ارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى خبره والجملة الاسمية  
 اعنه المبتداء مع خبره في محل نصب على الحالية وهذا القدر كاف







الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لشبهها بالحرف في الاحتياج الى المحذف  
 نية بلا تعويض عنه فرق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها  
 اي الجواهر الستة اي على تقدير كون المضاف اليه محذوفاً منها حذفاً  
 شامسياً جعلت اسما بواو منها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبه  
 الحرف فلم يبين لعدم المشابهة فيكون اسما تاما لكونه متعربا كباي التكرار  
 والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا  
 كان شامسياً في المعنى هو اننا اذا قلنا مثلاً جئنا قبل الظهر وقبل قبلا  
 يكون وقوع المجرى قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما  
 من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكما بين المعنيين  
 فظهر في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبين بالترك  
 منصوبا على الظرفية ان قبل هذا منافي لقوله في سبق اذ تقديره بعد  
 زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفاً منصوباً بحيث يكون مستغنياً  
 منقطوعاً عن الاضافة بل المستعمل مضاف الى الحمد والعامل فيه اي في نصب  
 بعد اما في محل الرفع على انه خبر فوله والعامل لقيامه مقام  
 يفتح اليم فقط الفعل وهو يكن وراية الفعل كافية في عمل الظرف  
 العمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف واتما كفي لان في الظرف  
 استعاضة يقع معمولاً لكل عامل فيه راية الفعل وعليه رأى صاحب الضوء  
 حيث قال والعامل فيه اما عند سبويه وعند جميع النحويين لانها  
 لنياستها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا

اختلفوا في الاسم الواقع بعد اقاها بل هو جزء من الواقع بعد الفاء  
 على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان اولاً بل ارتفاع الاسم وانتصابه  
 بفعل محذوف وبعضهم الى انه خير مطلقاً وبعضهم قالوا ان دخل الفاء  
 على ما له صدر الكلام كان في الاول والاثنى والثاني هذا هو المشهور في  
 المتن لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قاله  
 مذهب رابع غير ها وقد ساعده البعض من شرح الباب فالعامل  
 في نصب بعد هنا على المذهب الاول والثاني الثالث الفعل المحذوف تقديره  
 مما تذكر بعد حمد الله فان الولد آه وعلى المذهب الثاني من الفعل  
 الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا ولما قال العامل فيه اقا توجه ان يقال  
 ان عمل اقا عند وجود اردت متمنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي  
 كالشمع عند الشمس فلو عمل اقا يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه  
 بطر فاشاد الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعده  
 فيما قبلها لا قضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل  
 كلام <sup>حذف</sup> هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني الحمد  
 هو الوصف بالجميل مطلقاً سواء كان للجميل اختيارياً او غيره على الجميل  
 الاختيارى مطلقاً انما كان ذلك للجميل او غيره على التعظيم والحاصل  
 ان الحمد يقتضيه حامداً ومحموداً وموطاهراً ويقتضيه ايضا محموداً وخيراً  
 اعم من ان يكون اختيارياً او غيره ومحموداً عليه اختيارياً او به يمتاز  
 عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الحمد امانة

الحمد امانة  
 وبه يمتاز عن  
 الشكر ان قيل



وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه و  
 حمدت اللؤلؤة على صفاتها مع ان المحمود اعليه في هذه الامثلة غير  
 اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا  
 وكذا الباقي غير اختياري اما الحب فلانه ما يعود المرء من المفاسد سواه  
 كانت من مفاخره او ابائيه ومما عمن ان يكون فعلا اختياريا ولا  
 والاشجاعة والعلم والكرم والصفاة فلان كل ما من قبيل الكيفية  
 لامن الافعال الصادرة بالا اختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول  
 فهو اننا لانم انه حمد بل مدح كما قال في باب التفسير ان الحمد يختص بالفعل  
 لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات غيره  
 كالخلق والتزيين ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم  
 انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين  
 ومنع اقضاء الاختياري للحدوث بناء على جواز قصد استمراره  
 وابداء ولا يتقدم على الاثر لا بالذات او هي بمنزلة **بعض الافعال**  
 اختيارية لانها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا  
 فيها كما يستعمل فاعل الافعال الاختيارية فيها ونقول ان تلك الصفات  
 مبدء الافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال المحمودة  
 عليه فعل اختياري في المثال واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب <sup>في المثال</sup> وان كان  
 اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة  
 موافقا للاختيارية **لهم** لا على التغليب وان الشجاعة تطلق  
 لكلاهما

12  
 تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدء القاء النفس في الحرب  
 والمهاكر وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بل ان اوبل وعلى  
 الاول يتأويل دلالتها على الافعال الخبيثة الاختيارية ومن ههنا قيل  
 ان الخبيث لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا  
 كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون  
 ثمراته وان اثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث  
 فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العبراء فاعلم ذلك  
 فانه موعظة التلخيص في هذا المقام الذي تنزل فيه اقدام الاقوام  
 وموجز وركونة مضافا اليه لبعده ومضاف **الى الله** وهو اي  
 لفظة الله علم بفتحين لذات واجب الوجود تعالى وتقدس اي تظهر  
 عن دنس الشرك وازافة حمد **الى الله** اضافة المصدر الى المفعول و  
 الفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد مشترك في تقديرهما بعد حمد **الى الله**  
 بالنصب فذو الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو ظاهر  
 فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على  
 خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا  
 نحو اعجبني ضرب زيد عمرو والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول  
 عن الذكر نحو اعجب من ان ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد  
 وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر  
 في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبدءا نحو اعجبني ان يخرج زيد



وارحوا ان يخرج وبلغ خبر ان يخرج وان يخرج خبر له على ترتيب  
 اللف فلا كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذا المعاني كان المصدر  
 بمنزلة في العمل وفي امتناع تقديم المفعول عليه فلا نقول العجينة زيدا  
 ضربك لاننا نقول العجينة زيد ان ضربت وانما امتنع تقديم مفعوله  
 عليه لان مفعول المصدر في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة المصدر  
 المستمارة بالموصولة وما في حيز الموصول لا يقدم على الموصولة  
 هذا وانما تخصيصه بان مع الفعل دون الماء المصدرية فلكون  
 ان غريقا في المصدرية والثالث من تلك الاقام الحجة ان يضاف  
 الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد  
 بضم الصاد اشار به الى ان المصدر من مصدر الفعل المجهول  
 فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول  
 ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد بضم الدال  
 والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل فان قيل لم حذف  
 ولم يضر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث  
 لا الى اقام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لافاعلا ولا مفعولا  
 وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل  
 فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه للفعل  
 وضعي لانه انما وضع ليكون مسنداً مصدرية الاشياء بعده ظاهراً  
 او مضمراً فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وموافقاً

لاقتفائه وضعاً وعقلاً وانما اضم في اسم الفاعل والمفعول  
 وان كان طلبه له ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل  
 لفظاً ومعنى نحو سجدت بريد الصلوة اي تأخير صلوة الظهر في  
 فصل الصيف اي تبريد المصلي اياه سواء كان يصلي وحده او  
 جماعة لقوله لم ابرد وبما الصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم اي  
 صلواتها اذا سكنت شدة حرها وفيج جهنم شدة حرها فالمعتبر  
 في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع  
 وانما المصدر اللازم فقيم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو  
 بعد ذلك بريد فهداه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف  
 الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فيكون اضافة الالف  
 لفظية كاضافة ما وقع في اوله بياضة المخلص لمحمد بن محمد بن  
 الجعفي بن فتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله  
 كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني في شرحه هذا القبلة ولحمه  
 على وكنية ابو الحسن وجرجان قصبة من ولايت استرabad قد ولد  
 في تلك القصبة في اربعين وسبعائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس  
 ربيع الآخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى  
 لتخية شرح مفاتيح في شرحه اي جعته كفاء مصدر من كفا اي  
 جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال  
 في عرف النحاة في امثاله ان نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد



حذفه أي حذف الكفاء أفضاله أي مكافؤ أفضاله بمعنى أحد حدهما مجازي  
 احسانه ويجوز أن يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض أي حذف الكفاء  
 أفضاله وقد يقال الكفاء الكفو أي المثل فهو نصب إماما على الحال من  
 فاعل الظرف المستقر أعني لله أو من مبتدأ على رأي أو على المصدرية  
 أي مما لا أفضاله أو مثل أفضاله ولما كان الوجه الأول أحسن من هذا  
 المقول أو مثل أفضاله لأن الحمد مثل أفضاله محم لم يعترض إليه الشريف  
 قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز أي لكونه المصدر أعني كفاء  
 مضافا للمعمول ويعني اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للتكررة وإن كان  
 المضاف إليه وهو أفضاله معرفة بسبب إضافة الضمير الذي هو  
 أعرف المعارف وأعلم أن على المصدر على ثلاثة أقسام الأول أن يعمل غالبا  
 عن ألف واللام والاضافة بالجر فاعله وينصب مفعولا كالفعل  
 أي كفعله أن كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتوبين زيد عمرو  
 أي من أن ضرب زيد عمرو وهذه الحالة أي عراقة عنهما أقوى من  
 أحوال الثلاثة لقوة شبهة التبع بالكلر السكون والتبع بفتحين  
 لقان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على أنه مفعول به  
 لأنه تكرة كالفعل أي كمان الفعل تكرة بمعنى أنه خبر شايخ والألف التوبة  
 والتكرير من خواص اللام على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الأقسام  
 الثلاثة أن يعمل مضافا كما مر وهذا ضعيف من الأول أي ضعيف منه  
 لأنه معرفة أي أن كان مضافا إلى المعرفة ولو زاد عليه قوله أو قرب في هذا المقام

منها يشتمل ما إذا كان مضافا إلى التكررة لكان أولى بخلاف الفعل فإنه  
 عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الألف واللام في هذه  
 الحاشية تشابه الفعل أي في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك التشابه والثالث  
 أن يعمل معرفا باللام نحو أعجبتني الضرب زيد عمرو وهذا أضعف من  
 القسمين الآخرين لكونه معرفة بصورة بالألف واللام ومعنى بالاضافة  
 قال في شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت أن عمله لكونه  
 مقدرا بأن مع الفعل وتقديره بأن مع الفعل مستغذ لا امتناع دخول  
 اللام على الحرف فلا يرد المصدر المضاف لأنه من حيث المعنى منفصل  
 لأن معنى قولنا أعجبتني ضرب زيد عمرو أعجبتني ضرب زيد عمرو بالتوبين  
 ولذا يجوز العطف وحمل سائر التوابع على أصل المجرور من الرفع أو  
 النصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه أن هذا التقليل

يقتضي امتناع عمله معرفا باللام لا قلته ولذلك لا يعمل إلا في الضرورة  
 الشعرية كقوله لقد علمت أولى المغيرة أنني كرت فلم أنكل عن الضرب  
 مسما المغيرة اسم فاعل من أغار وأولها مقدمها تانيث الأول  
 كرت عليه صال والتكول الرجوع عن الحرب والعجز عيته جينا والسمع كسر  
 الميم الأول وفتح النان اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجرأة والشجاعة  
 مستند لا يعلم هذه الجماعة أنه إذا توجهت إلى الأعداء فرجوعه غير  
 ممكن عن مولاه والمعنى قد علمت أولى من لقيته من المغيرة أنني  
 صرفتهم عن وجههم فأنما لهم وحقت عميدهم فلم أنكل عن ضرب

أي لا يعمل إلا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت أولى المغيرة أنني كرت فلم أنكل عن الضرب



بسفي ولم اعجز ولم ارحم عليه فكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهل  
 فاحقهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهذمهم وهو اى عمل المصدر  
 المعرف باللام نادى مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل  
 مقدر ومواعنه ويكون تقديره فلم ينكل عن الضرب اعني مسمعا  
 او بمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب  
 على انه خبر مبتدأ محذوف اعني هو ضرب مسمعا او بحركة على البدلية  
 من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحسن لا يقال العا  
 مى ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع  
 مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح كونه منصوبا  
 بمصدر آخر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ  
 ابي على الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا مفعولا للمصدر لا مفعولا  
 كرت على حذف على لان حذف على قليل ليس للقياس  
 سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على ضرورة  
 وهو قوله تعالى لا يجادل الجبر بالسوء فبالسوء متعلق بالجبر وهو  
 عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد جواب لا يقال ههنا  
 بالعمل العمل بغير واسطة وفي الآية الكرمة ههنا من قبل وصف  
 الشيء بوصف صاحبه كقولهم الخيل المصنف على التوضيف اذ  
 اذ الكرم هو الله تعالى بواسطة حرق الجبر فلا نقض  
 وليس هو مقصود الذات بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس كالمسمى

لا نقض  
 واراها

كالفرس والملا والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل لشي  
 كما ان وضع الذي للوصلة الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاني  
 زيد الفرس والملا بل يقال ذو الفرس وذو الملا وكذا لا يقال الله  
 الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم بآدم الجنس ههنا ما يدل  
 على التقليل والكثير من سمائه اى ما يشابه اجزائه ويكون كل  
 جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة  
 والملا والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل  
 والفرس اسم جنس كذا في شرح الباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه  
 فان الناحي وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوصل بذو  
 اليجله صفة لزيد فلعل المراد بآدم الجنس ههنا ما قال الفاضل  
 التفاتنا في المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة  
 لان يقال على كثير من من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والفيل  
 ولا يقع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية  
 ضربان لازمة وغير لازمة وعدو اذ من الاسماء اللازمة حيث قالوا  
 اللازمة اما ظرف خوف فوق وتحت وامام وقدام وخلق ووراء  
 وتلقاء ونجاه وحذا وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط  
 بالسكون وسوى ومع ودون واما غير ظرف وخومثل وشبه وبسيد  
 وقيد وقدي وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلما وكلتا وذو  
 واوولو وقدو حسب فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانتزاعها

لا نقض  
 واراها





تتفك عنها ولا يضاف ذو العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما لا يظهر  
ان يقال ولا يضاف الا لاسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليم  
بقوله لفقدان الجنسية فيهما قبل وانما لم تضيف الى العلم والضمير لانها  
وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست هي وصفا  
بل الوصف موصوفا اضيف اليه فلا يكون الاجنسى مظهرا لان العلم وكذا  
الضمير لا يوصف بهما على ما قرئ في موضع ولا لانه لو اضيف الى الضمير  
يلزم اللبس في مثل ذاك فحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الحمل كما حذف  
الهيئة من اخوات اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو ضميرة  
في حكم واحد لكون مدلولها واحدا ولهذا اجمع المحققون على  
ان الضمير الرجوع الى التكررة تكرر فيكون كما مضاف الى الاسم  
للجنس الظاهر ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف  
ذا الفضل من الناس الاذوه وهذا هو من اضافة الى ضمير زيد  
وعمر وانما تتبع كتب القوم بحد كلامهم يؤيد قلنا كذا  
قال شارح الضوء ولكن فيها لا يخفى واما قوله هنا المعروف  
بالمرتبديل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس الاذوه  
المعرف الاحسان وذوه فاعل يعرف اي لا يعرف قدر صاحب  
الفضل وعزبة الا صاحب الفضل دون الجاهل وكذا قوله كتب  
كما ذهب صحن الخير رجب هفت اباردوى اروتها ذوه  
وذوه بفتح الدال وضمير الواو الاولى جمع مذكور لا تقول رجل

ذو مال ورجلان ذو مال فعا ورجلين ذوى مال نصا وجرأ و  
رجلا ذو مال فعا وذوى مال نصا وجرأ وامرأة ذات  
مال وامرأتان ذوات مال فعا وامرأتين ذواتي مال نصا  
وجرا وساء ذوات مال كاعراب صلمات فذا لا يقاس على شيء  
وكذا كقطع عن الاضافة واذا خال اللام عليه لاجرا نهج صا  
في قوله فلا اعني بذلك اسفلكم ولكن اريد به الذي ناشد ان  
لا يقاس عليها شيء فجي به اي بذو الجار والمجرور في محل  
الرفع عطية قائم مقام الفاعل بجي منها لجعل الانعام صفة لله  
وملواى ذوم من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير باء التكلم و  
اي تلك الاسماء الستة اخوه وقوه وهنوه والهن كناية ومعنا  
شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره الصريح به من العورة  
والفعل القبيح وغير ذلك فحوها انما انت الضمير لما قبله  
لان المرنسب زوج المرأة ابوه واحوه وابنة فاذا اضيف الى  
الانثى وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير  
باء التكلم بالواو فعا وبالياء جرا وبالف نسا وانما في الاكثر  
لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء فنقول اياه في  
الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر ابا يا ابا يا  
قد بلغنا في مجد غايتها ولم يقل ابا يسها قصد الى جعل مقصورا و  
تنهى الغاية بالف حالة النسب على لغة بني الحارث وموان يجعل



اعراب التنثية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين  
اعني الارب اب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الار ايضا  
غايته وتأنث الضيف غايتها على تأويل المجد بالمرتبة وشكوكها  
مضافة الى غيرياء المتكلم لانها ان لم تصف يكون اعرابها بالحركات نحو  
جائى اب ورايت اباه ومرت باب وان كانت مضافة لكن الى غيرياء  
المتكلم يكون اعرابها تقديرية على رائي البهض وهو الاصح او يكون  
مبنية على رائي آخر او يكون واسطة بين العرب والمبنى وهذا ان يكون  
المضاف الى باء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج  
عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكسرة اذ على تقدير كونها مصفوة  
يكون اعرابها بالحركة نقول هذا اختل ورايت اختل ومرت باختل  
هذا قالوا ويرد عليهم ان الاسماء الستة المضافة اذا اضيف الى غيرياء المتكلم  
مصغرة يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقدير الوجب قلب ولها  
باء وقد مكان بدون هذا الهم في خلد ثم وجدة في كتب بعض  
المحققين من المتأخرين مع جوابه بانه لما صقرت تلك الاسماء تحرك  
آخر حرفها ليتم وزن فعمل فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعرابية  
لوجوب سكون حرف جعل اعرابا فقلب جعل اعرابها بالحركة اذ البناء  
السكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها بياء وكذا  
شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنية او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير  
الاسماء المثناة والمجموعة وقد اهلها الشارح والاولى ذكرهما وتلخيص

الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المراد من ان يقال ان هذه  
الاسماء الستة محذوفة اللام شيئا اصل الاربعة الاولى اخو وابو و  
هنو وجمو واصل في فوح فحذف اللام اعني الهاء حذفها غير قياس  
بقية الواو ساكنة فلو حذف لزم بقاء اللام المتكلم على حرف واحد  
ولو انقضى وعراب لزم قلبه لافلا فتاح ما قبله فلزم في المنون التفتيح  
السكنين وحذف مؤدّى الى البقاء على حرف واحد فابدى منه الهمزة  
في المخرج فاذا لم تصف اعراب بالحركة لفظا واذا اضيف الى غيرياء المتكلم  
اعيدت اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة  
الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف اعرابها على معنى ان يكون تلك الحروف  
نفس الاعراب اما على معنى ان تلك الحروف دلالات الاعراب على رائي من  
يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلالة فان حرف الاعراب  
كما يطلق ايضا على حرف يعنونه الاعراب لفظا كدال زيد او تقديره  
كالق عصا يطلق ايضا على حرف يتغير للاعراب اذا اضيفت الى باء المتكلم  
لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديرية بالحركة يقول  
في احوال الثلث ابى مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال  
فيقال في الاحوال في ولم يجعل حرف الاعراب حتى يقال فاي كعلامى  
اذما لزم عند الاضافة الى باء المتكلم قلبها بياء على ما هو القاعدة قبلت  
وكسر الفاء ليناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذوقه ولا يصح  
ولا يقع عن الاضافة ولا يضاف الى الالف لظهوره لذا لم يقل اخوه اه لينا



لياسب له في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف  
والياء قنينة على ان المحذوف المبدل منها واوردت في حالة الرفع وقلبت  
الفاء ياء في نصب الجوز وان عين ذوا وجعل الاعراب رفعا وقلبت  
الفاء ياء في نصب الجوز لمجيء مؤنثة ذات اصله ذوات لقولهم في مثالة  
ذوان حذف العين لكثرة الاستعمال وقيل الاول ان يكون لامه المحذوفة  
ياء دون واو اصله ذوى لقلة مكان عينه ولا ياء واو وذو منها بالياء  
لانه مجرور على انه صفة لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو الالف  
ايصال الخير الى الغير الغرض دينوي كان ذكر الغرض او اخره وياو الغرض  
يقابل في القدر والمرتبة او لا وانحراره اي انحرار الانعام لكونه مضافا  
اليه لذي جاء مجرور كونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له  
لان جاء على نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف و  
التكثير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف  
في المعنى نحو جاتي الزيد الطريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف  
من التعريف والتكثير لا متاع كون الواحد شايعا ومخصوصا وما ينبغي  
ان يعلم ان الموصوف قد يكون معربا باللام والموصوف مجرور عنها فيقال  
ما يحسن بالرجل فشكل ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك فقال الخليل  
مشكوك وخير لفتان للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا  
للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل اي يطابق المبدل منه في التعريف  
والتكثير وذكر لان لان البدل مستقل بنفسه كما ليس من التوابع الا من جهة الله

اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافها  
تعريف وتكثير للخروج عن حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء  
الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضيه واعلم ان بدل  
الحمل من الحمل يواقع المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث  
فقط لانه التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه  
في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة  
بدل الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل بنكرة اخرى حسن عند  
اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الخطا فيه اذا ابدل النكرة  
من المعرفة فالنعت اي النعت واجب وانما واجب لانه لا فليق في الابهام  
بعد التفسير في بدل الحمل الذي يكون المراد منه ما يريد من الاول وقيل لانه  
لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود به مراتب وهو موقوف للخطا  
لكن حسنا او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا لقوله تعالى انشفا  
بالنون الحقيقية الا انه لما قلبت النون الفاء في الوقف كتبت بالالف  
فانهم قالوا لا اصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء  
بها والوقف عليها ومن غنة كتب النون المنصوب اذا حرق نصب واضربا  
امر الواحد المذكور بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف يعقب  
التوئين والنونين الماصي والزائد الف الانشاع ما قبلها فان قبل فعلى  
هذا ينبغي ان يكتب اضربين امر الجمع المذكور بواو ونون واضربين للوا  
المخاطبة بياء وهما نظريتان للواحدة المخاطبة بياء وهما نظريتان للجمع



المذكورين ونون التأكيد اذا وقف عليها قلت اضربوا واضربوا وهل  
تضربون وهل تضربون بلسقاط نون التأكيد ورت الواو والياء والنون  
المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تعتربتين هذا الاصل وهو ان عند  
الوقف تحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لاجله فلان لا يعرف الا الحالا  
في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناسية ناصية كاذبة خاطئة لا اله الا الله  
لكن هذا اي الشرط بان يكون البدل على لفظه المبدل منه بعينه مذهب  
الكوفيين وعند البصريين لا شرط ان يكون البدل على لفظه المبدل منه كذا في  
الباب 2 عبارة الباب هكذا ولا يحسن ابدال التكررة من المعرفة الموصوفة  
ولا شرط ان يكون على لفظه المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف  
قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في الباب هذا بقى من الجرح وهو  
ان حصر الناس على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه حسن  
او الصحة على راي الشيخ صوابه يتصل بالتكررة المبدلة فائدة لم يفهم  
من المعرفة مثل هذه الفائدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف  
او غيره قال الشيخ عبد القاهر اشددني شيخني عبد الوارث انا وجدنا بني  
جبلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قولك طول مجرور بانه بدل  
من مساعد الضب وساعد الضب معرفة وطول تكرة وفيه فائدة لم يفهم  
من مساعد الضب اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صرحا وقال السيرافي  
في شرحه كتاب ميبويه يقول صررت يا خوتكم مسلم وكافر على البدل وبالحال ان  
لم يفهم التكررة الا ما افاده الاول لم يجز ابدال التكررة من المعرفة اذ هو اذن

ابها التفسير كحوررت بزيد رجل ولا طائل تحتها هكذا في بعض النسخ  
الشرح للباب فان قيل لم يعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها الفظة  
غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط النون لان  
اصلها جاعل النون بتونين جاعل ونصب النون ينبغي ان يعلم ان التخفيف  
الذي يفيد الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده كضارب زيد  
وقد يكون في المضاف اليه وحده كخول حسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد  
يكون فيهما كخول حسن الوجه وقد يكون في لفظ واحد منهما كخول حسن الوجه  
قال ان اضافة افعال التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من  
لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح كونه صفة الله كما توهم صاحب الاصباح  
بعضه ان الاضافة قسمان احدهما لفظية وهي مختصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور  
احدهما اضافة اسم الفاعل للمفعول وثانيها اضافة اسم المفعول للمايقوم  
مقام الفاعل اذا اراد بهما اي اسم الفاعل والمفعول الحال الاستقبال كخوررت  
برجل ضارب زيد الآن او غدا وخوررت برجل معور الذر كذلك الآن او غدا  
واما اذا اراد به اي باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك وما كلر ولو قال  
بهما ما سبب الخلق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماض والاسم المفعول  
اي اضافتها معنوية مفيدة للتعريف كخوررت بزيد ضاربك امس في  
الماضي او ما كلر بالجر عطف على ضارب عبيده اي في الاستمرار والجمع العبد  
جمع العبد وانما كانت اضافتها معنوية في افعال تقدير كونها بمعنى الماض  
فلان الاضافة في لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست في المعنوية حيث



المشابهة الكاملة أي المشابهة لفظا ومعنى مفعولة وغير مؤثرة عندهم  
 وأما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن  
 الحق أنه إذا قصد به زمان مستمر أي مشتمل على الأزمنة الثلاثة يمكن أن يجعل  
 لفظية ومعنوية أيضا وقد صرح به في شرح الباب وقال بعض المحققين  
 أن اعتبار الوجهين في هذه الإضافة بما يختلج في صدره حتى ظفرت  
 بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الإضافة في موضع لفظية  
 وموضع آخر معنوية هذا قيل في كلام الشارح نظرا لأنه جعل العام أعني  
 الاستمرار قسما للخاص أعني الماضي وعلى تقدير أن ليس بينهما عموم و  
 خصوص فيه نظر من جهة أخرى وهو أن الزمان المقترن بالفعل المتصل للفعل  
 ومشاهاة في المشهور ثلثة الماضي والحال والمستقبل وعلى ما ذكره في الزمان  
 المقترن لها أربعة وهو خلاف المشهور ويمكن أن يجاب بأن الشارح ليس  
 صدد التقسيم بل في صدد الإرادة ونشاء الغلط الخ بالفرق بينهما وبأن  
 المشهور أن الزمان المقترن للفعل ثلثة للمشاهاة لأنها لا يقترن فضلا عن <sup>الشيء</sup>  
 انتهى والثالث من تلك المواضع الثلاثة إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل على  
 نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف أضيف الحسن إلى الوجه ولا هو  
 الوجه فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه قلنا لا نعم فإن الحسن أعم من الوجه فيكون  
 من إضافة العام إلى الخاص وقيل أن الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو  
 الشخص الذي له الوجه فان قيل لم يتعرض إلى إضافة اسم الفاعل إلى  
 فاعله مع أنه من جملة المحتملة العقلية قلنا إن اسم الفاعل من الفعل

على

اللازم

اللازم قد يضاف إلى فاعله السببي لكن بعد أن يخرج بعد كونها فاعلا  
 بأن نصب شبيهها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل  
 من المتعدي فومندرج في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ولذا لم ينعزل  
 إليه وأما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف إلى فاعله للزوم <sup>الفاعل</sup> بالمتعدي  
 وتحقيقه على وجه التفصيل أن اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي  
 أي الكر من واحد لا يضافان إلا إلى المفعول فإن قيل هذا ضارب زيد  
 ومطى زيد لم يكن زيدا لا مفعولا لأن الإضافة إلى الفاعل على خلاف الأصل  
 لأن المضاف ينبغي أن يغاير المضاف إليه وأما الفاعل على نفس فاعله فهو هو  
 ولأن تشبيهه بإضافة المفعول وأما اسم الفاعل اللازم وأما المفعول  
 اللازم وهو المشتق من المتعدي إلى مفعول واحد لما أريد إضافتهما  
 إلى الفاعل توسعا في الكلام فهو مما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما  
 على التشبيه بالمفعول ثم أضيفا إليه وذلك لأن ينقل الضمير المتصل إلى اسم  
 الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة  
 المفعول فيقول مثلا في زيد قائم أبوه زيد قائم الأب والصفة المشبهة  
 لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى أما لفظا فلأنها تشبه في  
 تجمع وتوالت كما أن اسم الفاعل كذلك تقول حسن نان حنون حنة  
 حستان حنات وأبيض بيضان بيض بيضا بيضان بيض كما  
 تقول ضارب ضاربان ضاربون أه وأما معنى فلا نهال من قام به الفعل  
 ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبيهة به في جميع أنواع عمله تكريلا



للشبه وتوسع في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصب جواز اضافتها  
 الى الفاعل ونصبها آياه تشبيها بالمفعول كقول الحسن الوجه بحر الوجه ونصبه  
 فاحفظ هذا فانه من اسرار الخفية والكنوز الخفية وما عداها اقل  
 الثلاثة المذكورة سبع لها وما عدا الاربعة عدا راي من يجعل اضافة  
 افعال التفضيل اللفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان  
 المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتق غير عامل في المضام  
 اليه نحو هذا غلام زيد ومضارع بصير وضرب زيد واما اللفظية ان كان المضاف  
 عاملا فيه او ماقولاه كزيد ضاربك وحسن الوجه وما شئى الاب مفيدة  
 للتعريف والتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاني غلام زيد  
 مثلا يكون المضاف اليه معرفة او رجلا مثلا كونه نكرة على اللف والنسبة  
 يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسب المضاف منه التخصيص وزوال  
 بعض الشبوح نحو غلام رجل وموظف وان كان المضاف اليه معرفة يكتسب المضاف  
 منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد  
 فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه وموزيد فان قلت هذا وان تعرف  
 وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نقله هذا انما يتم اذا كان <sup>زيد</sup>  
 غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية  
 قلت تعريفه باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاني فلا بد ان  
 يشير الى غلام معين من بين غلمان له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق  
 اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم غلاما او لشهر بكونه غلاما له او لكونه

اللفظ

غلاما معهود اسم يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاني غلام زيد من غير  
 اشارة الى واحد معين وهذا لا يضر افادتها التعريف باصل الوضع كما  
 في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بالاشارة  
 الى معين كقوله ولقد امر علي اليهم سبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فانه  
 لم يرد به اسما معين اذ ليس فيه اظهر ملكة الخلق لنفسه والمعنى ولقد مررت على  
 ليهم من الليام قالوا وكونه يعني ليهم يصح جعل سبني وصفا وانما افادتها  
 الى التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت اي  
 انما افادتها الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال هنا في اللفظ  
 والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وممزج معه بحيث  
 تتوالت منه منزلة التوطين واما معنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتفيد  
 ان لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه  
 فان الاضافة المعنوية عند من اماله اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان  
 الاتصال هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان يفيد التعريف والتخصيص في معنى  
 المضاف بعدما افاد التخفيف اللفظي لكونه قد رتبة اللفظ على قدر رتبة  
 المعنى وهذا التقدير يظهر عند فاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب <sup>في</sup>  
 وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية  
 ولم تفد الا تحقيقا لفظيا فان قلت ما اذا نقول في ضارب رجل فانه الضارب  
 قد تخصص وزال عنه بعض الشبوح بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل  
 قلت التخصص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا



لضارب من رجل حين كان منصوباً به بلا نقاوة فجاء على اسم فاعل الضيف  
المفعول وهو النحر مراد منه الحال والاستقبال لا يقال لان ذلك لان  
لجعل فعل الله تعالى وفعله منزلة عن الزمان فان قلت كونه بمعنى الحال  
والاستقبال بالنسبة الينادوة وانما قلنا مراد منه الحال بدلالة عمله  
في المفعولين وهو اى كل واحد منهما النحر والحال في كماله ولا يعمل  
اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله  
بحسب المعنى اى لا يعمل الا بشرط ارادة الحال والاستقبال والاعتماد على احد اللين  
الستة كما سيجي فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة  
للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه صفة لم فيكون بدلالة ويجوز فيه  
الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اى هو الله تعالى  
تعالى على النحر واما النصب فيقدر برأيه او مدح وعلى كل واحد من التقديرين  
يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اى قد علم  
اذم اما على تقدير المدح فقط واما على تقدير برأيه فلان اعتناء المتكلم  
واهتمامه به اذا كان لا يصدده الذم يفيد المدح فالنصب على المدح  
في عرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا المفادنا  
بعض من اساتذنا ابقاء هم الله تعالى ويؤكد كلاً شارح الباب  
فان قيل بعد جعلكم آية راجع الى ما على بدلالة اى من لفظ الله  
فان قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكار واللام في لان اقسام  
متعلق لما استفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جال

جاءل شياء من اقسام البدل لانه اقسام اربعة بدل الجمل من الكل  
ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط  
المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين لصراط الصراط المستقيم صدق  
وان تقاير مفهوم ما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه  
موجبا في العموم كقولهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلقا غير الطية  
والجزئية سواء كان مشتملا على الاول نحو سبيل زيد نوبة او على العكس نحو قوله تعالى  
يسئلونك عن الشهر الحرام فقال فيه او لم يشتمل اذ هو على الآخر اصلا وهذا الاشتمال  
فانهم قالوا جئنا فسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لانه المبدل مشتمل  
على البدل كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دال على البدل  
اجمالا ومتقاضيا له بحيث يشق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين ما جمل  
اولا فيذكر البدل لمختصا لما دل عليه الاول مبتدأ فعلى هذا لا يجوز ان يقال  
في بدل الاشتمال بنو الوزيد وكيلة ولو قلت ضربت زيد عبدا كان بدل الغلام  
لان الاول غير محمول لانه يعرف عرفا من قولك بنو الوزيد ان البان هو وكيلة  
ولو قلت ضربت زيد عبدا كان بدل الغلام لان ضربت زيد مفيد غير محتاج  
الى شئ آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد  
الى المبدلين بخلاف الكل فان العينية هناك يغني عن الربط كما قالوا في الجملة  
الواقعة خبر اذا كان عين المبتدأ وعبرة عنه فلا حاجة الى ضمير الربط  
قوله قل هو الله احد وقوله عم افضل ما قلت انا والنبون من قبلي الا الله الا الله  
وقولكم مقول زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جئنا زيد



اي منهم وبدل الغلط ان كان الاثنان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مرت برجل  
 حمار يعني اراد التكلم ان تقول مرت برجل فسبق لسانه الى رجل ثم نذركه فقال  
 بحمار اي ذكره وتلفظه لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه  
 ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا بدل الغلط بالصفة  
 فبقي بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا بالاضافة في القسمين الاولين  
 بيان في الاخرين الى السبب اي المبدل الذي كان سبب الاثنان به وقع  
 الغلط في المبدل منه وقيل بالاضافة في بدل الغلط الذي ملاسته كما في كوكب  
 الحرفاء ولعل هذا اول لان الاول تسمية بالاعم الاغلب فيكون سبب النسيان  
 كما يكون سبب الغلط وكذا في بدل الاشمال فاعتبر فيم سبق وهذا في بدل الغلط  
 لا يكون الا من غير رؤية فكر ولهذا لا يجيء في كلام الفصحاء قوله  
 فجاء على لا يجوز ان يكون من الاول والثاني الخ مرتبط بالمقوله اي قسم  
 البدل لان اقسامه اربعة الخ للثعار هما الكلية والجزئية وسواء الله سبحانه  
 متعلا اي منزله بالعلو عنها ولا من الثالث لان الاشمال انما تستعمل في الام  
 غالبا ولا من الرابع لان كلام المص ليس بكلام غير فكري وهو فلا يكون  
 جاعلا بدل الا من لفظه لان انتفاء الاقسام عنه اي عن جاعل باسمه اي في جميعها  
 يقال هذا كذا يسي اي بقدره يعني جميعها كما يقال يرمته اي بكلية بدل على انتفاء  
 المقسم وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل وهذا اي قولنا لانتفاء الاقسام الخ  
 معنى قول اهل العقول اي المعلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما  
 لا وجود للعام كالانسان الآ في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمر وبكر

ذكر

ذكر قلنا ان التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية  
 قوله مجاز مرسل خبر ان اي مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي  
 غير التشبيهية مثل علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه اذا كان العلاقة بكون التشبيه  
 يسمى المجاز بالانتزاع دون المرسل على ما يجيء من قبل اطلاق اسم التبوع  
 على التابع لانه البدل في الحقيقة موصوف اي موصوف جاعل وهو الله بالبحر  
 على الحكاية وهو الا فصح وجاز رفعه على الجزئية اذ التقدير الجاعل الخو  
 فانه نكرة وقعت بدلا من من الله موصوفا بنكرة اخرى وهو جاعل  
 فلم يلزم تركه الواجب او الحسن واما الاله موصوفا باللام في الاعلام  
 الغالبة وتسمية اعلاما انتفاكية كالنجم والصق اعني ان الاله في الاصل  
 من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب  
 على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب على الشربا  
 وان الصق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب خويلدين نوقل واما الله  
 بحذف الصق فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعمله  
 يدل على هذا التقدير لاشتراطه اي لاشتراط عمله بالاعتماد اما على المو  
 او على غيره من الامور الخفية او الستة على ما يجيء اذ الوهم يكن التقدير  
 كذا ليرى لعل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين علم  
 جاعل قلت قد علم عمله في المفعول الثاني بشهادة فحواه الكلا اي  
 يتعلق قوله كالمخ بقوله جاعل الخو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول  
 ايضا والاي لزم اقتصار العمل على احدي المفعولين وهو ممتنع

صوف



على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو مهم  
لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون كالمح مفعولا للفعل مقدر  
د عليه جاعل كما قالوا في زيد معطى عمرو <sup>وهما</sup> من ان درهما  
منصوب باعطي المقدر الدال عليه لفظ معطى قلت نعم يمكن ذلك لكن  
شهادة في الكلام تمنع ذلك التحمل بعرفه من لم يطع سليم وعقل مستقيم  
ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهب وجوب  
النعى اذا بدلت النكرة من المعرفة <sup>مضافة</sup> ومضى جاعل <sup>مضافة</sup> بهم لعدم تعريفه بالا  
كما مر من المعرفة وهو الله منها ويلزم تركه الحسن بفتحين على مذهب  
الجمهور كما مر بيانه فيكون <sup>مضافة</sup> اى فيكون <sup>مضافة</sup> الى حين كونه صوابا في الحقيقة  
من القسم الاول <sup>مضافة</sup> بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل  
حتى يلزم ما ذكرتم من ابراهيم الحلي والجزئية وبدلية جاعل على  
مجازية من القسم الثالث قوله بدلية مبتداء ومن القسم الثالث خبره  
واذا امكن كونه من الاول <sup>مضافة</sup> بمعنى بدل العين من العين فيجوز الاشتمال  
وجود التعلق بينهما مطلقا الحاجة فلا يلزم ما ذكرتم من ابراهيم الحلي  
هذا افضل الخطاب <sup>مضافة</sup> يؤتون به عند اتمام طائفة من الكلام <sup>مضافة</sup> والا  
في الاخرى التقدير يتم هذا واخذ هذا او هذا اى الامر المذكور كما  
ذكر او واقع الامر هذا المذكور الغير ذلك مما يناسب لكن بقي منها سوال  
ناس من شئت سبحانه ارتفعت عن اقسام البدل وموانع قولنا  
جاءني زيد غلامه واخوه او حمارة من اى قسمين اقسام البدل

فلما جاءني زيد غلامه واخوه <sup>مضافة</sup> انه من الرابع وطوبى الغلط لان عدم  
كونه من الاول <sup>مضافة</sup> الثاني لعدم كونه الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم  
كونه من الثالث <sup>مضافة</sup> وموبد <sup>مضافة</sup> الاشتمال لان شرطه كونه المتبوع بحيث يطلق  
ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره متظرة ومتشوقة الى ذكر التابع  
الا ترى انا اذا قلنا سل زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء  
ما يتعلق به من ثوب او قلنسوة او جلد او غير ذلك فشتاق الى ان يذكر  
ثوبه وهذا الشرط متف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال  
فتعين انه من بدل الغلط لا اختصارا لاقسام في الاربعة كذا في الكلام المذكور  
منها ذكر في حواشي المطول الشريف الذين الجرحا في لكن فيه ما فيه  
ما موصولة مبتداء في جملة ظرفية صلة والعائد هو فاعل النظر  
اعني الضمير الذي نقل اليه من عامله المقدر والضمير المحرور البارز على  
الما ذكر في حواشي المطول فيمقدم خبر المبتداء اى ما ثبت في المذكور  
في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل اى فيما ذكر منها لانه  
مثلا لا يخفى ذلك اى حصول ما فيه على الفطن موافق الفاء وكسر  
الطاء او ضمها من انصف بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله في  
ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول على زعمه قيل هو  
ان يقال لا يتم انه تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال  
الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعبر فيه اعني علاقة  
الملكية والاخوة التي هي غير الحلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال



ان كان مع الروئية والافن بدل الفلظ وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك  
 ان مجرد الوجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارع كفايته نظرا  
 الى ما يفهم من كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعه بل لابد من شرط كون المتبوع  
 بحيث يطلق على ما صرحوا به في مواضع لا يحصر **متعلق بجاعل**  
 والمفعول الثاني بجاعل قوله **اما الكافي في كلامه** اي هو  
 اما الكافي وحده نص على الحال وان كان من الكافي خبرا لكنه حاله **مفعولا**  
 معنى وتقدير اي اما ان يجعل الكافي وحده اي منفردا ان جعلناه **اي الكافي**  
 فهو يذكرو ويؤث وكذا في الفرق يجوز تاديش بتاويل الجملة وتذكير  
 باعتبار الفرق بمعنى المثل هذا انما يستقيم على راي الاختصاص لا على راي **بيوت**  
 فانه لا يحكم باستيمتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر لقوله  
 يضحكن عن كالبير المتهتم اي عن نفر مثل البير الذي يذوب للطافته  
 ان قلت ما الفرق بين كون الكافي اسما وبين كونه حرف جر قلت الكافي  
 وكذا على واذا كانت اسما يكون المراد تشبيهها وعلوا وتجاوزا من غير  
 ملاحظة الخصوصية واذا كانت حروفا يكون المراد بان تلك المعاني **تتبع**  
 بخصوصياتها اي ملاحظة خصوصياتها يعرف ذلك بالعلامات و  
 القرآين كما في سائر الاسماء المشتركة او الجار مع المجرور ان جعلناه احرف  
 جرائ كاي **كالملاح في الكلام** متعلق بجاعل ايضا فكلاهما اي قوله  
 في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغوا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله  
 كالملاح على تقدير حرفية الكافي ظرف مستقر لانه في الاصل احد جري الطعام



اعني خبر المبتدأ لان العمل المتعين بمعنى التصيير مجري افعال القلوب في  
 مجرد الدخول على المبتدأ والخبر لا في خصايصها على ما صرحوا عليه بقولنا  
 في مجرد الدخول عليها الا في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث  
 قال من افعال القلوب المستدعية للمفعولين المتمتعة الاقتصار على  
 احدها وقد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على  
 احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص  
 افعال القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد  
 من امتناع الاقتصار المذكور هنا اقتصار الذكر على احد الذم من  
 خصايصها حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احد  
 فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين الطرفين اللغوي والمستقر  
 قلت ان الطرفين مطلقا سواء كان طرف زماة او مكان او جارا او  
 مجرورا فانه جار مجري الطرفين لاحتياجه الى الفعل احتياج الطرفين  
 اليه ولما سببه له لان الطرفين في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا  
 سماه بعضهم طرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور  
 ثلثة الاولى ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الطرفين متضمنا فيه  
 بفتح اليم اي يكون الطرفين بحيث يفهم منه عرفا معنى عاملا وان لم يعلم  
 الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال  
 العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون  
 المتعلق مقدرا غير مذكور واحترازنا بالشرط الاول عن مثل مهرت



يزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجور بل هو  
اخر خارج عن الطرف اي لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترازنا  
بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقا لكل بقرينة دالة عليه فمعناها  
المتعلق مقدّر في الطرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذا كان احتياجه ذلك  
المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتياجه اليها يرد عليه ان حاشية  
المستقر الكسفا بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا و  
جوبه على ما اشار اليه الشريفي في شرح المقام وقد صرح الفاضل الشيخ  
بانهم يقدرون في الطرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة للخصوص  
واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام  
في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشي  
الكشاف من ان هذا القسم من الطرف انما سمي مستقرا لانه مستقر في معنى عام  
وفهمه سوى الافعال العامة كان العامل المقدّر من تلك الافعال  
وان فهمها شيء من خصوص الافعال كان المقدّر بحسب المعنى فلو انما  
كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في  
في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرائهم الله واخرى  
يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم  
بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذكر اي وتقدير الفعل الخاص  
لا يخرج عن كونه نظرا فاستقر الان معنى ذكر الفعل الخاص لتقريبه  
ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير

الافعال العاملة ممتدة مطردة اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عاملة محذوف  
وعام انتهى كلامه واحترازنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للطرف  
ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار اذا  
لم يوجد هذه الشروط الثالث يكون الطرف لغوا والحاصل ان الاستقرار  
منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم احتمالها  
مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقرا او موجود  
او كائن او ثابت او غير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومورب زيد  
واعلم ان قولهم الطرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال  
اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف  
في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو  
فهو ان الطرف بهذا الغويا نظر الى طهر الكلام لانه فضلا يتم الكلام  
بدونها او لانه ملغ من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا في المنظر ولا في  
المضمّن فالعض المحققين من شرح الباب وهو تسمية حاله عن  
النسبة بعينه اصطلاح مجرد ثم قال وانما انا فلا حجة تسمية باللغو  
لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال بالادب فسمياه  
ظرفا خاصا عاملة وسمياه المستقر ظفا عاما اذا الملحوظ في الاول  
خصوص العامل وفي الثاني عمومته انتهى وماله خط من الاعراب  
هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو



كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامل المذكور والاعراب لذلك العامل يتم الكلام  
بدونه قال بعض الفضلاء المتأخرين ان القوم قالوا المستقر خط ومحل  
من الاعراب ون اللغز ولم اجد في كلامهم ما تحققه وتبين غرضهم  
حتى لا يورد عليهم الاشتراك في الاعراب المحل حيث قالوا يزيد في مرتب يزيد  
في محل النصب واجازوا في معطوفة النصب وهو لغو فاول مستوكلا على الله تعالى  
ومعتمدا على فضل ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا  
هذا المحل لان لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر ذلك الذي  
انك اذا قلت زيد في الدار له محل من الاعراب من جرته تعلق بالخبر  
الحقيقي ومحل آخر غيره من جرته انه من الخبر بعد حذف ذكر دليل  
انتقال الضمير اليه فله محله من الاعراب على ما لا يخفى على فري الباب  
بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فانه له محله واحدا انتهى كلامي  
التحقيق الذي يتحل به عقد الفحو يزول به تحير العقول وسوان  
التحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مرتب يزيد  
فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمرتب لا محل له من الاعراب المنصوب المحل  
على المفعولية من المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف  
لان الجار كالجاء من الفعل اذا اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى  
ان معنى مرتب يزيد جزئ زيدا وجزء الفعل لا يكون مفعولا ولانه لو كان  
الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمرتب لانه متعلق به كانه ظرف

ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب هذا التحقق الذي ذكره هو الملائم  
بقولهم لا يخطئه من الاعراب ويؤيده ما ذكره في كتب المتأخرين من  
ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع المحل هو المجرور فقط لان  
ان الجار في تعدية الفعل واقتضائه الاسم كالهزة والتضعيف ان جعل  
القوم المجمع منصوبا محلا سا محلا هذا بقى شكك وهو ان الظ من  
قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف  
اللغز فانه يتم الكلام بدون وسوان الجار والمجرور اذ لم يقع جزء الكلام كما اذا  
وقع صفة المفعول او حاله لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وقد  
صرحوا بخلافه ما قبل قد اعرق به الشارح في هذا الكتاب تأمل ولا تغفل  
على وزن لا تنصرف فانه بحث شريف **مجرور معطوفة على حمد الله**  
**اي ما بعد الصلوة وهو الصلوة من الله تعالى الرحمة والمغفرة ومن عباده**  
**من الجن والانس دعاء ومن الملائكة استغفار فانه قلت ليس للصلوة**  
**الامعنان احد هاتين وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلوة**  
**لغة ليست بمنصورة في الدعاء بل مشترك بين الثلاثة يجمعها قوله تعالى**  
**ان الله وملائكته يصلون على النبي ع** يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه  
انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح ان عموم المشترك  
لا يجوز مطلقا فلان لا يتم ان يستعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله  
يصل وملائكته يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان  
المعلومة اي الفرائض الستة التي هي التيمم والقيام والقراءة



والركوع والسجود والقعدة الأخيرة مقدار الشهد والافعال المخصوصة.  
كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر في موضع السجود وقت القيام  
وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة اليها  
ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفريضة وتعديل الاركان  
والجهر والاختفاء فيما جهر وكف في الشهد في القعدتين والسن للحنه  
عشر التي يرفع اليدين للتحريم ونشر اصابع وجهه امام بالتكبير والشاء  
وتعوز والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سترته  
وتسبيح الركوع ثلثا واخذ بكفيه بيديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود  
وتسبيح ثلثا واقتراش رجل اليسر ونصب اليمنى والآداب التي هي كظم فيه  
عند التشاوب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع  
الفروع ثلثا ان جاز ان يكون الصلوة من الله الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى  
الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكة لكونها موافقين لمعناها  
اللفظي كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة ومواد الدعاء والاركان المخصوصة  
والافعال المخصوصة وعناية بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما كان مقادير  
شخصية في الحقيقة غير متصورة لانه دعاء والدعاء سواء يقارن الخضوع ويؤيد  
على الاحتياج والله يشهره عنه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم  
ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب من كيفية نفسانية تستحيل  
في حقه تعالى فتحمل على غايتها وهي الانعام ومثل هذا باوّل الكيفيات  
النفسانية المنسوبة اليه تعالى القرآن كالحلم والغضب وغيرها فاعلم

فلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنها من الحاجب وهي الواو والمو  
الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين النابع والمتبوع في ثبوت امرها نحو قام  
زيد وعمر او في المصوك من شيء نحو قام زيد وقودا وفي التحقيق نحو قام زيد  
وعمر وهه وسواء كان الجمع مع مرتب النابع او مقدمه او الاجتماع في زمان  
واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احدها هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود  
عن احدها وتبين بمعونة القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب  
بلا ممانعة ونعم الموضوعة للجمع مع الترتيب وان كان في الرتبة فيقال حينئذ  
ثم منها التي لا ياتي الرتبة اي هو الاشعار باتباع الامرين بمعنى ان احدهما اول  
من الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول على والثاني وادنى وبالعكس وهي  
اي نعم لا يجيء الا على طرفة مطلقا سواء كان مفردا او جمعا وقد يلحقها  
تأنيث الثاني التأكيد فتختص بعطف الجمل كما مر في قوله فضيت تمت قلت  
لا يغني قال الامام المروزي التاء في تمت علامة التانيث وهذه العلاقة  
تصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم تاء في الوقف وفي الفعل تسكن  
الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويقل دخولها  
في الحرف فاذا دخلت حركته بالفتح خورت ولات وتمت وتبقى تاء في  
كل حال انتهى وحق الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى دخولها في الاعتبار  
بشرط كونه الجزء الاقوى والاضعف من المعطوف عليه ولو تباين وتسمى  
ما تخفيفه واو اما الموضوعان لاهل المتعدي بهما لكن لم يجز في او  
ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما كل زوم الواو قبلها ولهذا لم يجعلها



بعضهم عاطفة وسيجي تفصيله وقيل بينهما فرق آخر من حيث ان اما لا يقع  
 في النفي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيد او امارع وبقا او عمرو وما ينبغي ان  
 يعلم ان اما بما يرد بلا واو ونحو هذا ما هذا اما ذاك وربما يجيء وغير  
 ومكررة ايضا اذ كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلم في حيلة او لا  
 فقولنا ان تكلم مبتدأ خبره محذوف اي تكلم بالجمل موجود والعوض ان  
 المدغم نفيها في لام لا الثانية وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب  
 وامر وهي متصلة تدخل المفرد والمثنية بعد همزة الاستفهام وبطلت بهما تعين  
 ما ثبت من احد الامرين او منقطعة بمحذوف والعبرة بليها بالجملة ويجيء  
 بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهل والامثلة في الموضوعات نفى ما ثبت في  
 المعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو بانني زيد ناعرو فلا يجيء  
 الا بعد الجواب ولا يعطف به بالجملة وبلي الموضوعات للاضراب عما قبلها  
 الا ما قبلها بعد ما مفرد اكان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي  
 الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعات للاستدراك اي لتدراك  
 الومم للتدراك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذكر في المفرد وفي الجملة لكن  
 في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعده لما قبلها ولا مجال للاعتبار معنى  
 النفي في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا ما او لكن  
 واحد عن عند السكاك حيث قال في المفتاح واي على قولين لكن الجمهور ان ما بعد  
 او عطف ببيان لما قبله وقد ايدوا بينهم بين ائمة اللغة يفسرون بالضمير المرفوع  
 المتصل لا تأكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف في

الشرطية

العاطفة يقتضيه مغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسير بالواو والفاء  
 قليل وتسعة عند البعض ومنه التخصيص وهو ما عدا اما لان فيها اي في اما  
 ما عدا كونها للعطف اللام في كونها صلة المنع وقوله من وجريه صفة لاما  
 كايضا من وجريه الاول وقوله قبل المعطوف عليه في حقوقنا جاني اما  
 زيد واسامعرو والثاني دخول حرف العطف عليها واما فلو كانت حرف  
 العطف لامتع دخول حرف عطف اخرى عليها لا يري انه لا يقال جاني  
 زيد واسامعرو فليزيد المانعين لم يجعله ذلك البعض للعطف والحاصل  
 انهم اى القائلين بان حرف العطف تسعة لم يجعلوا حرف عطف لورود  
 على من يجعلها في قولنا جاني اما زيد واسامعرو ايان يقال ان حرف العطف  
 فيه اما الاولى او اما الثانية فان كان الاول فما المعطوف عليه استفهام  
 على سبيل النكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو  
 التي هي حرف وصل حل هذا الاشكال بنى على تهديد مقدمته اي على  
 ومي ان النجاة في اما المسبوق بمثلها ثلثة اقوال فقوله بعضهم ومواو  
 وعبد القاهر وانتمى اليها الوجهين ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى  
 والثانية والعاطفة لعمرو على زيد في مثالنا مو الواو واما اماهنا فلترديد  
 والتقسيم فقط وقوله بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاول  
 مستهدا بصحة قيام او مقامها نحو جاني اما زيد او عمرو فيكون الواو  
 لعطف اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية  
 للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقوله بعضهم ومواو اما



الانديسي ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرف اعطف والواو كما قلنا  
قد عطفت اما على الاولى حتى يصير الحرف واحدا واما الاولى واما الثانية  
قد عطفتا على الواو زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقدم  
بعض العاطفة على المعطوف عليه قال نجم الائمة واللح ان الواو هي  
العاطفة واما مفيدة لاحد الشئين غير عاطفة والواو اذن في قوله  
اما الاجنة اما لا فان مقدار فاندفاع السؤال على هذه اللقوة الثالثة  
اذ يندفع السؤال باختيار المذهب الثاني ولكن يرد ذكر المذهب الاول  
من صحة قيام او مقامها او يكون للعطف كاو فان المصدرية قد يقوم  
مقامها ماء المصدرية مع ان الاولى ناصية للمضارع دوة الثانية فافهم  
هذا المذكور والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق  
بينها لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشترناها اجمالا لتسهيلا للمقابلة  
على تنبيه على حرفي مجرور بها والضمير والمحل لكونه مضافا اليه النبي وهو  
اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بصلوة النبي في النبوة  
بضمين وتشد يد الواو وهي اي النبوة فقوله كالكزورة والانبوة فاصله  
بغير الهزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض في يكون معنى النبي الذي  
يشرف به رسول شرفا بالتشديد على سائر الخلق وهو النبي في اي على تقدير  
كونه من النبوة فيعمل معنى المفعول والجمع انباء او النبي ما خوزة من البناء فيختل  
وسو الجوز فالنبي من اخبر عن الله تعالى وهو في العمل والجمع في انباء  
مثل عليهم وعلماء وجمع ايضا على انباء لا يقال كيف لا يعود لامه والجمع

فان

والتصغير يرد الاشياء الى اصولها لاننا نقول ان الرمة لما بدلت والرم لا بدله  
جميع مع ما اصل لام حرف علة كعيد واعباد وقيل النبي هو الطريق ومنه  
يقال للرسول عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى فان قلت الفرق  
بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من  
له كتاب رباني والهام الهام هو القاء معنى في القلب طريق الفرض  
لا طريق الوسوسة والنبوة من له الهام الهام اعلم من ان يكون له كتاب اول  
وكل رسول نبى من غير عكس فكل اطلق النبي على رسول كما اطلق المص  
في قوله على نبية والمراد به النبي الذي هو معنى الرسول لاما الى النبي الذي  
بدونه اي بدر الرسول تحقيقا للمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام ولذا اى  
والكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله عطف بيان لنبية مجرور او عطف  
البيان وهو التابع الذي جرى لا ايضا نفس سابقة لا ايضا حصة باعتبار الدلالة  
عامة في كمال الصفة انما يكون باسم مختص بالنبي بفتح الياء اي بمتبوعه عند  
اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل التفات اذ لا يلزم كونه لهما  
مختصا به اي متبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل  
اللازم ان يكون محكما مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق  
عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ايهام محقق  
واما تقديرا ان قصد به دفع ايهام مقدار كقوله تعالى لا بعد العاد قوم  
هود وذلك انه لو قدر اشتباهه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما  
جواز اطلاق اسمه على غيرهم لشاركتهم آياه فيما اشتهروا به من العتق



والفناد او غير ذلك كتمود لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هو عطف بيان  
لعود عطف البيان من هذا دفع ابراهيم التقديرى اعتبار المقصود وحفظه  
عن شايبة قوم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصار اصلا  
للمطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العايدات  
الطير مسح ركبان مكة بين الفيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم  
والعايدات للمدينة الناس جمع عايد وصى اي العايدات  
اما منصوبة بالمؤمن لاعتداده على الموصول لان الالف واللام فيه بمنزلة  
الذى او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لقطعية فالطير اما منصوب  
او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان لها  
مع انه ليس يختص بها يحتمل كلهما وجملة مسح ركبان بسم الراء  
جمع راكب مرفوع على الفعل مسح والفيل بكر الفيل الجمعة والسند بفتح  
اسم الموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذى يؤمن الطير والعايدات  
اي يجعلها ماء موتة بحيث يسمى اي يسمى على سبيل الرفق والاشفاق  
ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشرط ان يكون الناس او ضح  
من الاول هذا استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون باسم مختص  
اي لا يشرط الاختصاص لكن لم لا يشرط الاوضحة لجواز ان يجعل الايضاح  
من اجتماع الحواز ان يوضح متنوع عند الاجتماع ولا يكون او ضح عند  
الانفراد كما اذا اسم ثلاثون رجلا يعبر وكبر واحد منهم مع عشرين من غيرهم  
باني حفض ولا اشكر ان ابا حفض اوضح من عرو حال الانفراد واذا اقل

جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضعا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر  
من الاول فان زيدا اذا اشهر بكنية اكثر من اشهاد به مع كون الكنية  
مشتركة دون اللام فاذا جعل اللام عطف بيان او ضمها مع ان المتنوع اشهر  
وهو اي عطف البيان بجعل للايضاح غالبا وان جئ به للمدح قليلا كما قال  
صاحب الكشاف ان بيت الحرام في قوله فجعل الله الكعبة البيت الحرام عطف  
بيان للكعبة جئ به للمدح للايضاح قوله ان البيت بكران اي قوله للايضاح  
مقول للكعبة جئ به للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة  
مستترة غالبا قوله تختلف في محل النصب على الحالية من ضمير مستترة اي كانت تختلف  
عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة في الخطاب  
فذكر البدل منه كالسلطان والتوطئة لم واعترض عليه ثم لا يتم الاستدراك  
بان اللام ذكر في غير البدل الغلط فان الاول في الابدال الثلاثة منسوبة اليهم في الظ  
ولا بدل ان يكون في ذكره فايدة لا يحصل لهم يكن يذكر صوتا الكلام الفصحاء  
عن الغويين كلام الله قوله وكلام بنية قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل  
كما هو ط كلام الله قوله وكلام سيبويه واجاب عن الشريف بان قال الظهير  
انهم لم يريدوا انه ليس مقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصود ان  
اصليا انتهى والحاصل ان مثل قوله جاءني اخو ك زيد ان قصدي في الاسناد  
الى الناس وجئت بالاول توطئة لم مبالغة في الاسناد فالناس بدل في يكون التوضيح  
الحاصل به مقصود اتباع المقصود اصالة من الاسناد اليهم بعد التوطئة قوله  
فالفرق كما حققه المتأخرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه



هو الاول دون الثاني فانه بيان الاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت  
ذكر الامام الحديثي ان النجاة قالوا وقال رجل ذو جمل بنتي فاطمة  
واسم بنته عابسة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد  
الكلام و اراد البديل لم يصح لان الغلط وقع في معتمد الحديث ثم وصف للوصف  
محمد بكما في الغاية اي كمالها هو الغاية في مراتب الكمال بقوله  
اي مقتدى **الان** اي الخلائق سيد مجرور على انه صفة محمد والافانام  
مجرور لكونه مضافا اليه سيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اي التخصيص  
عبارة عند النجاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار بكسر التاء  
خو رجوع عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحمل لكل فرد من افراد الرجال  
فلا قلت عالم قلت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم انما قال  
عند النجاة لان المراد بالتخصيص عندها هو المعاني والبيان ما يصح تقليل الاشتراك  
ورفع الاحتمال قال الفاضل الشرفي الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل  
انما يتصور فيه بلا تحمل لما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية  
صفة مخصوصة وقد يحمل الحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظي والمعنوي  
وبجعل جارية صفة مخصوصة لانها قللت الاشتراك المعنوي بين افراد  
ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال  
الحاصل في المعارف علما كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر  
والرجل الاعرج والناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيد لا يحتمل  
التاجر وغيره فلا قلت التاجر قللت رفع ذلك الاحتمال فوضحة وعينه ولكل

الرجل الاعرج والصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم  
نحو زيد الفقير والتأكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنين لذكر الوصف نحو  
ذهب امس الدابر برقع الدابر حملا على محل اس ان قيل كيف يصح جعل صفة  
له وهو معترف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن  
لللام لكونه معدولا عن الامس المعترف ولذا بنى على الكسر فان امس يدل على  
الدبور وهو على وزن الدخول هاب ومرويه والدابر تأكيد له وهذا اذا  
الاقسام المتقدمة دون كونه للموصو للتأكيد فانه لا يتوقف على كونه الموصوف  
معلوما قبل بل على تضمنه للوصف كما عرفت انما فلو قدم قوله او للتأكيد  
على قوله او للمدح لكان اوله يعني ان كونه الموصوف للمدح او للذم او للترحم  
كان الموصوف معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون  
له شريك في ذلك اللام نحو اعود بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم  
او بان يكون المخاطب يعرف بعينه قبل ذكر الوصف والاى وان لم يكن معلوما  
قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتأكيد  
من قبيل له والصفة منها اي في قوله محمد سيد الانام جئت لمدح محمد  
**وعلى** معطوف على بنيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بـ  
في الصحاح الى الرجل اهل وعياله والى ايضا اتباعه والمراد به هنا المعنى الاول  
بدليل ذكر الاصحاب ومن هنا قيل كلما ذكر الاول وحده يكون المراد به اعم من اهل  
البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب مراد به اهل بيته عم هذا لكن الحق  
ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع ومنهم من منون لا بمعنى النفس كما في



موسى والهيرون على ما قيل لا يمنح اهل البيت حاصلة بدليل قوله تعالى انه ليس  
 من اهلك حيث لم ينعم وبدليل ان المقصود من ذكر الالهات تعظيم الدعاء  
 امتثال لقوله عم اذا صليتم على فقوا وقال عم لوعيت لغفرت وللتعظيم  
 تنميم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقدم الالهات في الاتباع فهو تخصيص  
 بعد التعظيم لاجل التعظيم والتعظيم كما في قوله تعالى ننزل الملائكة والروح  
 واصلا الاله على رائي بدليل ان تصغيره اهليل او اوله بالواو على  
 رأي آخر وفي بعض الكتب الخوتية او اوله بهذين وسوسه ويدل عليه براده  
 في الصحاح في اول بالواو وروى عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا قصى  
 في الصحاح العرب جيل من الناس اى طائفة منهم والنسبة اليهم عري واهل  
 الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعراى واهل  
 الاعراب ليس جمع العرب بل هو اسم جنس انتهى يقول اهل واهيل والواو اهل  
 فتصغيره او اهل لا اهيل كما نعلم من قال اصل ال اهل وخاص استعماله في الشعر  
 جمع شريف بمعنى عال كيتيم وايتام وفي من له حظ عظيم الحظ بفتح الحاء قد ارجل  
 ومنزلة دنيا ويا مثل ال فرعون كان او اخر ويا اول حظ عظيم حسب الدنيا  
 والاخرة نحو الحمد قوله دنيا ويا خير مقدم لكان وقوله او اخر ويا عطف  
 عليه فان قيل لم يقل دنيا موافقا لقوله او اخر ويا قلنا اشارة لجواز  
 الالف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه سندى تفصيلا لا علينا ان تذكره تبصرة  
 للمطالعين وموان الالف في آخر الاسم النسوبى ان يكون لكثرة ثالثة او ثالثة  
 منقلبة كانت تلك الاربعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرافعة



المنقلبة تقلبا واوا نحو عصوى ورحوى والمهوى والمزوى والرابعة  
 الزيادة فيها ثلثة اوجه اما نحو جلى فلكونها زائدة كناه التانيث واما القلب  
 نحو جلوبى فلا جراتها بحرى المنقلبة واما الفصل الالف بين الآخر والواو  
 فلا جراتها فليحورى فعلا لكون الفها زائدة فقالوا دنياوى كما قالوا  
 حمرى وى ولا مشاهير في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تحل فيها  
 في الالف فاحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واوا هى الف ويحتمل ان يكون  
 المنقلبة منى الف التانيث والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا  
 الحذف لكون الاسم في السادسة الحذف اظهر لانها اطول لجبارى  
 فقالوا جبارى بالقلب او تقدير اخرى فقالوا جبرى بالحذف لتزول  
 حركته من منزلة الحرف الرابع في التثنية فاعلم ذلك فانه يتم في موضع شتى  
 بخلاف الالف فانه لا يختص استعماله بالاشراف نحو اهل الحمام فقلت  
 الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة فاء في هراق اصله اراق لقرب خرجها  
 ان قيل كيف يقال القرب مع اتحادهما مخرجا وهو الخلق قلنا انهما وان كانا  
 حلقين لكنهما ليسا موضع واحد من الخلق اذ الهمزة من قصبة الخلق  
 والهاء من موضع فوقه من الخلق ثم قلبت الهمزة الفالكون ما قبل مفتوحا  
 مع سكونها فصارت **واهى** جمع صاحب كظاهر وظهرها فيه بحث لان الالف  
 جمع صاحب وجمع صاحب في مختار الصحاح وجمع صاحب كركب وركب  
 وصحبة كفارة وقربة وصحاب كجام وجباى وصحبان ككتاب وشبان  
 والاصحاب جمع صاحب كفرح وافراح والمصاحبة بالفتح الاصحاب وصى الالف



مصدر قلت لم يجمع فاعل على فاعله فواله الا هذا الحرف فقط وجمع اصحابه  
اشترى لا يقال لما كان الاصحاح يجمع صاحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب  
فصر المسافة لان قوله كظاهر والظاهر ياتي عنه ثم المختار عندهم هو اهل  
الحديث ان الصحابي كل مسلم رآى الرسول وقيل وطالت صحبه وقيل وروى  
عنه وقيل وراى الرسول هذا قيل كان اهل الرواية عند وفاة عمر مائة الف  
واحد مائة عشرين الفا ومائة اربعة اصحابه معطوف على اهل والضمير محذوف والمحل  
للاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي اى المعقولات اصل مؤيد بن  
وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون  
وحالة النصب الجر بالياء والنون نحو رايت المؤيد بن بكسر الدال وفتح النون  
فيها وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون  
وكذا اعرابه بالنون بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدون  
وحالة النصب الجر بالياء والنون نحو رايت المؤيد بن ومرت بالمؤيد بن  
بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تشبيه يكون حالة رفعها  
بالالف والنون ونصبها بجر بالياء والنون ومنها حالة جرزة لوقوع  
صفة المجرور وهو اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى لان  
الاضافة لا يجمع مع النون والتوين لانها لا يدلان على الانفصال والاضافة  
يدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة  
فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال هذا محرم خرب فان  
قد وصف به النصب وقرون مجرور والخرب بالحقيقة المحرمة وهذا هو الذي يقال

يقال له لجر على الخواص فلا يجمعان ولا سقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد  
فان قلت لم لم يجر بجر كل ياء كما حركه ياء التثنية عند النقاء السالين نحو  
غلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان  
ما قبلها مفتوحة فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا صاغ فيا بفتح الميم اما  
مصدر ميمى بمعنى الجواز واسم مكان ايضا لا الفتح والضم وموقوف وذلك لان  
الفتح يلزم الصعود من الكسرة لا الفتح وموقوف من غير عكس اذ فيه نزول  
وهو اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم النقل  
والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل منها وهو المؤيد قد تعرف  
بالاضافة فجعل صفة للمعرفة ومضى اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي  
والاستمرار لان تاء بيدهم الاسلام كالماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى  
الماضي والاستمرار يتعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا  
الله وان محمد رسول الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكاة اى اعطاها  
وصوم كل رمضان اى في شهر رمضان وجمع رمضانات وارمضان عاوزن  
اصفاء قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالارمنة  
التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحرف فسمى بذلك  
وزاد لفظ شهر لشارة الى ان العلم هو شهر رمضان لارمضان وحده وتحرزا  
عن الوقوع في الكسرة على ما ذهب اليه اصحابه ملك من ان ذكره بدون ذكر  
شهر معه مكروه مطلقا وحي البيت الحرام اى الكعبة قوله ان وجب قيد لكل  
اى وان وجب كل من الاقامة والاياء والصوم والحج ومعنى الايمان



الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بغير الحاء يوم الحشر  
وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء كذا  
في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاى صناعه وقدره  
ومن قولهم تعالى ففرضنا سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر  
انتهى خبره بالجر بدل من القدر وشرة مجرور معطوف على خبره والفرق  
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو السلام والخاص هو الايمان  
لان معنى الايمان عبارة عما يظن عاودن نصر اى خفي من الاعتقاد ان  
الحقيقة ومعنى السلام عبارة عما يظن من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقاد  
الحقيقي يظهر اثرها على صفات الاعمال الصالحة اى جوارها بالخضوع في الصلاة  
ورعاية الآداب في الضوء وغير ذلك وانما الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال  
الصالحة لا يخفى ان الحصر لا يلزم قوله يظهر اثرها على صفات الاعمال الصالحة  
فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر  
غير متقاد اصله متفقد بغير الباء ومعتقد بغير الفاء في الباطن وعند التزويج  
مما الفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناه الاصطلاحي  
واما اللغوي فالايان هو التصديق والاذعان والقبول والسلام هو  
الدخول في السلم متوقف على البين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح  
وقيل مسلما قال تعالى ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول  
اى الوصول الى السلم وباقي البحث مذكور في الاصول اى اصول الدين بمعنى  
علم الكلام كما مر فلما قال الحق اما اورد جوابه بالفاء بقوله

يقال هو غير زاي قليل لا يكاد يوجد مثل الفاء جوابا لافعالها  
ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جوابية لتضمنها معنى الشرط كما مر وان  
حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهى اى الحروف المشبهة بالفعل ان بالسر  
وان بالفتح ومما للتحقيق بتغيير الجمل في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد  
وكان لانشاء تشبيه اسمها لجزها سواء كان الجز جامدا او مشتقا وعند  
الزجاج اذا كان الجز مشتقا يكون كان الشك نحو كانت قائم لان الجز مجرور  
الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه قال جار الله العلامة مومر كرم  
الحقاني وانا كما ركبت للحقاني مع ذآوى في كذا او كائى واصل كان  
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم الحقاني ففتحت له الهزة والمعنى  
على السر وعدل عن الاصل بتبنيها على ان بناء الكلام من اول الامر على  
التشبيه ولكن للاستدراك اى لتداركه ومهم السامع كما مر في لكن الخفيفة  
مثلا اذا قلت جادى زيد فكان متوهما بجميعة وايضا فدفعه لقولك  
اكن عواما بجميعة وليت لانشاء تمنى الممكن والمستحيل ولعل لانشاء توقع  
ممكن لا ونوق حصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الجز مثل  
ان زيدا قائم وكذا غيره فالولد منصوب على ان اسم والاعز منصوب  
ايضا على ان صفة الولد ومشاربته هذه الحروف بالافعال استعملت في  
ملازمته الاسماء فان كل واحد منهما لا بد من اسم ينصبها حاله يبلغه  
كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل ليفيد وفي حقوق نون الوقاية  
خواتمى وغيره لفظا فيكون آخرها واخرها مبنية على الفتح كالافعال

الجز مجرور



الماضية وفي انما ثلاث خواتم وان وليت ورباعي نحو كان ولكن و  
لعل كالافعال ومعنى في تضمنها المعنى الفعل من تحققت وتمتت ولتد  
وغير ذلك فلما شابهتها ايساربت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها  
اي جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب  
وعند الكوفيين الجزم برفع بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو  
الابتداء او المبتداء على الرايين ولا عمل للحروف فيه اى في الجزم من  
خصائص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسماء فلا يقال  
ان قايما زيد امثلا لثلاث من الافعال في العمل اى في العمل الاصل للفعل  
وموان يلبي المرفوع وهو اى شبه الافعال في العمل الاصل خلافا لقياس  
اذ القياس ان يتخط رتبة الفرع عن الاصل فمما قدما منصوبها  
على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبها على مرفوعها  
لما كان هذه الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا  
ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم  
لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال  
الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان اليسا اياهم اى رجوع  
ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في الباب بوجه آخر حاصله على  
ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر بيان ايقا  
المخالفة بين معمول الفعل وملحقه ومن انما يتحقق في غير الظرف متأخر  
المرفوع اما في الظرف فيتحقق متى بدون تأخير اذ الظرف المنفر

لا يمكن ان يرفع بالفاعلية حتى يقال شبه صورة ان في الدار زيدا صورة  
ضرب زيد عروا قيه بالمستقرا اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية  
اي على كونه مفعولا مالم يبين فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار  
على صفة المجهول بخلاف المستقر لانه لما نقل بالمحذوف يكون منصوبا  
فلما يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ان ذكر يقتضي ان لا يقع المستقر  
خبر عن المبتداء ولا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي الرضى اعلم ان حال الاسم  
والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كالحالها قبل دخولها لكنه يجيء خبر  
للمنه على ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسيط بين هذه  
الحروف واسماؤها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذكرها مع  
كون خبره ظرفا نكرة وجب تأخيرها نحو ان لدينا انكالا وقد تحذف  
اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيتون  
يشترطون كبر الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى ان لهم  
مالا وان لم ولدا هذا اى هذا المحذوف المذكور في الظرف واما محذوف في  
غيره فلقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءتهم اى خسروا في الآخرة  
وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى لما جاءتهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا  
ويصدون اى يعرضون عن سبيل الله والمسجد بالبحر المحرم تقديره  
هلكوا وبعضهم الجزم ويصدون الواو زايده فان الفاء والواو قد  
يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب طوى  
صاحب المصباح ومغرب اللغة الشهي باللام المطرزة واما الاسم



فلا يحذف وعلة اي بين علة وذكر دليل الغالي اي الشارح الاول  
 المعروف بين شراح الباب بالقطب الغالي بان الاسم مشبهة بالمفعول والخ  
 مشبهة بالفاعل والمثيرة بالمفعول اضعف من المثيرة بالفاعل فلضعف  
 الا اذا كان ضمير الشأن مثل انه زيد قايم في انه اي الشأن زيد قايم في يجوز  
 حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي بعد ضمير الشأن ولانه ليس  
 معتمد الكلام بل المراد به التفعيض فقط فهو كالزائد وقد جاء في غير  
 ضمير الشأن حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اي قول الشاعر  
 فلو كنت جنيا قبل هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت  
 بفتح التاء الخطاب قرابتى ولكن زنجى الزنج جيل من السودان  
 اي طائفة سود والزنجى واحد منهم فان التاء مثل التاء بجى للوحدة  
 نحو تارة ورمى غليظ المشافى ولكنك المشافى جمع مشف بكرة الميم  
 في الاصل تفة البعير لتعمل هناك في الزنجى تشبيها شقة بشقة البعير  
 في الغلط فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن  
 زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجى ولو سلم فتأذ هكذا  
 اشارة الى قوله وقد جاء الى قبل وفيه نظر لانه يجوز حذف في غير ضمير الشأن  
 من غير ضرورة كقوله فليت دفع بفتح تاء الخطاب القم اي  
 الحزن عن ساعة اي فليتك او فليته على انه ضمير الشأن حذف اسم ليت  
 واللام دخول على الفعل وتامه فتبا على ما خيلت ناعني بالضم  
 خيلت النفس ضمير الفاعل لتقرره وفي الاساس يقال فعل ذكر على ما

على ما خيلت اي على ما ارتكك نفسك واوهمت والبال القلب وناغى اصله  
 ناعين بفتح الميم على صيغة التثنية واراد به نف ومحاظه الذي في قوله  
 دفعت حذف توبه بالاضافة اي بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا  
 ناعني بال اي زوى مسترة وصاحبتى فرح وسرور هذا ويرد عليه ان بقا  
 ان فيه ضرورة شعرية ايضا على ان الاسم ان المحذوف فيه ضمير الشأن وعليه  
 كلام صاحب الباب وشرحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشأن  
 نحو ان من لام اه ونحو فلوان حق اليوم الخ ونحوه قلبت دفعة اللهم  
 الخ ونحوه قال شراحه اي لبيت على ان الضمير الشأن وقد قال ابن مسعود  
 الواو الحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام اي في الكلام  
 الفصيح فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشأن اكثر منه اي  
 من المحذف في غيره فليتامل في هذا المقام ثم دعي المص لهذا الولد  
 بقوله اي دام وثبت قوله لان متعلق بما يفهم من اي التفسيرية  
 يعني انما يتايد لان اللفظ الدال على النفي وسو لا اذا دخل على ما  
 اي على لفظ في معناه النفي وموزال يفيد الاثبات ولا زال فعل من  
 الافعال الناقصة ومي اي الافعال الناقصة في المشهور كان وصار اما  
 كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال  
 بخلاف صار فانه لا انتقال اما بحسب القاييق نحو صار الماء طوا او بحسب  
 نحو صار زيدا غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب  
 وانتقال ويتعدى بالي نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى



الانتقال من ذات الذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واصحى  
وظل وبات واعلم هذه الخمسة بحكي على معان ثلاثة الاولى لاقتراح معاني  
للجمل التي تدخلها باوقات الخاصة التي تدل عليها بمواد هي اي تلك  
الاوليات الصباح الماء والشمس والنهار والليل وكذا بالاوليات التي تدل  
عليها بصيغها نحو اصبح زيد قائم معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في  
الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتراح تفكره بجميع النهار في  
الزمان الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل  
هي عليها بمواد والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك في الثلاثة  
الاولى اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح او دخل  
في الصباح وفي الآخرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اي نزل من  
آخر الليل وظل بمعنى ادام او طال وعاد واض بالمد بمعنى صار وقد بحكي  
بمعنى عاد ورجع منه قولهم فعل ذلك ايضا في لا يكون من الافعال  
الناقصة وغدا بالعين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة  
بمعنى صار وما زال الذي مضارع يزول فليس من تلك الافعال فلما يقال  
لا زال اميرا وما انفك وما فتى وما برح انفك في الاصل بمعنى الفضل  
وفتى بكسر العين وفتحها ميموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي  
وقد يحذف في اللفظ دون المعنى لقوله تعالى الله تفتقوا تذكر يوسف  
اي لا تفتقوا تذكر يوسف وبرز بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن  
مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اي استمرار الفعل بآلة

بفاعل في زمان فلم يحزم ازال زيد الا مقبلا وما دام وهي لتوفيت فعل  
او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها اذا كان فاعلا لخبر ضمير الاسم نحو اجلس  
ما دام عمرو وجالس اياما مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعلا  
متعلقة نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي  
لقوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي  
مضمونه بالجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فتعمل في الماضي نحو ليس  
مصر وفاقهم خلق الله مثلا وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم لا يتم  
ليس مصر وفاقهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المتبذرو  
الخبر فتخرج الاولى وتنصب الثاني تنصبها بالفاعل والمفعول الثانيان  
في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لازال منها مستتر في  
مرفوع المحل راجع الى الولد جار مجرور مع متعلقة خبر لازال  
واعلم ان الخبر في مثل قولنا زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف  
وطرف والطرف معالان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الطرف  
فيكون الفعل والطرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر  
حذفوا لازما وقيم البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا  
قالوا ولعل قول الشاعر جار مجرور مع متعلقة خبر لازال ومنه  
الى هذا وهذا يندفع ما يقال ان خبر لازال يكون منصوبا والمنصوب  
المحل منها اصحاب مجموع الجار والمجرور بدون متعلقة عند الاكثرو  
المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقة خبر



لازال ووجه الاندفاع على ان يكون المنصوب المحل وهو المجزور  
فقط انما يستقيم في الطرف اللغوي دون المستقر والكلام انما هو في المستقر  
اي كائنا كاسمه فيكون ان يكون الكافي بمعنى المثل فيكون في محل نصب  
خبر لا زال وحده نصب على الحال من اسمه يكون بناء منفردا او مصدر  
منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي منفردا وحده على رائي  
اي على وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع  
غيره اي لا زال المثل اسمه بدل من كاسمه اما من المجموع ان الكاف  
حرف جر او من الكافي وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل  
او بدل الاشتغال الاشتغال المعبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتغال  
المبدل منه او البديل او لم يوجد اشتغالا اصلا بل وجود التلبس من احد  
الطرفين من غير اشتغال احد منهما على الاخر فكيفه كما هو فان السبب  
في تسمية اشتغالا على ما اشترنا اليه ليس اشتغال نوع على الاخر بل لان اول  
الكلام مشتمل على آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلبت شيئا  
من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد شيئا مما يتعلق  
ومن ثمة يقال ان في بدل الاشتغال ذكر الشيء اجمالا وكذا في بدل البعض  
فيهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان يضعف منه في التقرير  
لاشتماله على ذكر الشيء صريحا مرتين وما قيل ان مسعودا آخر لا زال  
وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس سديدا لان الحال قد لعامله  
وسواء عامله مهنا اعني لا زال دعاء للواحد والقيد بنا فيه اي بنا

اي بنا في الدعاء لان الدعاء المطلق اوضح واولى من المقيّد وما قيل  
ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين  
للسجع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف الدعاء  
وتكلف التقديم والتأخر ايضا وانما يقال لهذه الافعال الناقصة لانها  
لا يتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كانت ساكنة على مرفوعها لم يكن كلاما تاما  
اذ الفطنت بالمبتداء وحده ومن ثمة بالفتح والتشديد ويكتب بالهاء  
فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالخفيف اولى  
اي ولا جمل انها لا تتم باسمائها كلاما تاما عدلوا من تسمية مرفوع  
هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي علامة وحاصته  
وسواء رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث  
لم يتم مفعولها لانه ليس على رسمه بل زائدا عنه اذ لا يتم الكلام  
بدونه وسواء رسم المفعول كونه فضلا يتم الكلام بدونه ويجوز تقييد  
اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمها اسمائها مثل كان فاما زيد لانه  
كتقدم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم  
اخبارها على انفسها مثل قايم كان زيد وسواء تقدم اخبارها على  
انفسها على ثلاثة اقسام فيجوز بالاتفاق وسواء مبتداء من كان منه الى  
راجع لانها افعال صريحة هذا على رأي الجمهور خلافا للزجاج واتباعه  
فالهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف كونها دالة على معنى في غيرها  
حيث جازت لتقرير الخبر للمبتداء على صفة موقفا لما قال المنطقيون



فجاز تقديم النصب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الافعال  
خوذاً يضرب وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقاً وموفاً على فعل وجد في  
أوله لفظ ما من هذه الافعال وهو فاعل وكلمة ما مانعة من التقديم  
لأنها امانا فيية وهي في ما زال وما انفك وما فتى وما برح فلي الى الماء الثانية  
صدر الكلام لكونه غير الكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير  
اولي علم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام  
فلا يتقدم معمولها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه  
وموليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن النجار  
وغيرهم من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح  
الجواز وهو مذهب اكثر البصريين خوفاً بما ليس في وقوعه في القرآن نحو  
يا أيهم في قوله تعالى اليوم يا أيهم ليس مصروفاً عنهم ولا تقدم  
معمول معمول بعينه يوم لانه معمول مصروف وموخر ليس بتقديم معمول  
اول وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفاً لما جاز  
التصرف بالتقديم وتأخير قالوا انه اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال  
المتفرقة التي هي الماضى والمضارع وغيرهما ولم يجرى من الادوية خبر بناء  
للماضى وكان اكثر قبيلاً نقلوا الى حال لا يكون للافعال المتفرقة وهو كان  
العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفاعل تحركها  
وانفتاح ما قبلها هذا من باب موقوف على تحديد مقدمة وهو ان  
الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرت

ماض يجوز فيها الاتفاق الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة ولو  
البناء ايضاً يصدر الجملة المضاف اليها بالبنى الذي لا اعراب له لا لفظاً  
ولا محلاً فكانت المضاف اليه لو اضيفت الى اسمية نحو حين الحاج امير  
او الى فعلية صدرت يا مضارع نحو يوم يفتح يفتح الصادقين فقد  
اكثر البصريين تعيين الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين  
خوذاً الامر ان اذا عرفت هذا فنقول لانم ان يوم معمول المصروف  
بل هو مني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بنى على الفتح  
لاضافة الى الجملة كقولهم تقاه هذا يوم لا ينفع الصادقين صدقهم  
ولو سلم انه منصوب بقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروف فانه  
يلزمهم يوم ياتيهم العذاب هذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله تعالى  
جملة معترضة بين اسم الله وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي توضع  
في اثناء كلام وبين كلامين متصلين معنى كنه كما اوتى بها من الفائدة  
الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسد اليه فقط بل ومع ما يتعلق  
بهما من الفضلات والنوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون  
الثاني بياناً للاول او تأكيداً له او بدلاً عنه او معطوفاً عليه او نحو ذلك  
قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة  
لها على تقدير زيادة الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما  
لم يكن الجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا يستحق الاعراب  
ما لم يقع موقع الاسم المفرد لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير



واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة للمعترضة من لازال الى قوله اردت ليس بشئ لان العامل في ما هو اردت مع معوله خبران وهو اي اردت مع معوله وان اخر لفظا لانه مقدم رتبة فيكون المعترضة من لازال الى ما لا الى اردت على ان هذا انما يصح على رأي من جوز لا اعتراض بالكثير من جملة واحدة واما على مذهب ابى على وهو عدم جوازه فلا مجرور اى قوله اهل مجرور بالى مجرور لاضافة اهل اليه والجارح للمجرور متعلق بقوله اى محبوبا وهو اى مودود معطوف بواو متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية الامر السج وسوف الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الجملة الاخيرة من الفقر باعتبار كونها موافقة للجملة الاخيرة من الفقر الاخرى واما القوافي في الفاظ التوافقة في اواخر الابيات وقيل السج غير مختص بالنزول بجري في النظم ايضا وانما سمي السج سجعا لانه متكرر على لفظ واحد كهدير الحمام وبه اى بقوله ثم اخر رعاية الامر السج سقط ما قبل ان حق الطرق اللغوية التأخير اذا لكونه فضلا وحق الطرق المستقر التقديم على ما استحق تأخير عنه نحو عندي مال اعلاما بكسر الهاء لكونه عمدة ومحتاجا اليه فهذا قدم اللغو وهو قوله اى اهل الخير على قوله مودودا اعنى سقط هذا السؤال بقوله اى بقول القائل قد تم رعاية الامر السج

وان كان حقه تأخيرا فان قيل ما السبب والكنة في تقديم له على لقوا في قوله تعا ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لقوم متعلق بقوله كفوا قلت انما قدم لفظه عليه اى على كفوا للاهتمام ببيان ان اذ الآية الكريمة انما هى مسوقة لنفي المكافاة اى المماثلة من الكفو وهو يكون الفاء وضربها النظير عن ذات الله تعا لا نظيرها عن شئ مطلق وهذا الغرض بالغين المعنى مستفادة من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تأمل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التلميح لهذا الولد فقال **استظهر** اى قراء وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الآخر ولعل قوله ظهر مقسم واعلم ان لما يجى على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم يأتوا في مختار الصحاح لم الله شعبة اى ما تفرق من اموره وبابه ردو الثاني جازمة وجوزم ذكر اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب ويمنع حين اذا دخل على الماضي نحو جئتك لما ضرب زيد اى حين ضرب قال ابن مالك معنى اذا بدل بمعنى حين وقيل هذا حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كان ذو في تسميتهم لها لما الحين نوع تايد الاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعا لما عليها حافظ اى الاعلى بها حافظ ولما في قوله المص **استظهر** بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو منها اسم مبتدأ هذا على رأى ابى على وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية فانه قال المص لوفوع غيره وانما يكون مثل لو شبرها موبلو ولو حرف فقال ابن حرفة



ان لما حرق وجعل كلام سبويه على انه للشرط في الماضي كولو واذا الابقع بعدها  
الا الفاعل الماضي الا ان لولا انتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما نشوت الثاني لنشوت  
الاول وقال الفاضل التفقاز اني الى ذلك الجمل منه توهم والوجه ان نظري  
بمعنى اذا استعمل استعمال الشرطية فعمل ماض لفظا ومعنى والاشهاد الصور  
بين كونه اى كونه لهما وبين كونه حرفا بسبب بناءه كذا فانه مبنى حاله  
الاسمية لمجته اسماء وبين كونه على صورة الحرفية كذا كذا مبنى حال الاسمية  
لمجته اسماء على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى  
الولد ومحل الجملة الفعلية جبر كونها مضافا اليه لئلا ومحل الجملة التي  
اضيف اليها لما قوله لما في محل الرفع على ان قائم مقام فاعله اضيف لا بد  
ان يكون فعليه ما صوبه اما لفظا كما مر في المستظهر او معنى نحو لما لم يشر في  
اعرضت عنك وانما وجه كون تلك الجملة فعلية لما فيها اى استقر في لما  
من معنى المجازات اى الشرطية يقال في عرفهم الاسماء الشرطية كالمجاز  
على معنى انها كلمات وآلة على كون الجملة الثانية جزء الجملة الاولى وسببية  
لها والعامل الناصب فيها اى في لما انش ضمير على تأويل الكلمة اودت  
اى اودت تليظ وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذ  
وكما في مشتركة في كونه العامل فيها جوابها دون استظهر لان مضاف  
اليه اى جزء من لما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء  
عاملا في نفسه بمعنى ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اى المضاف  
اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل في المضاف اليه فلو عمل المضاف

المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في  
العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز مختصر  
منصوب على انه مفعول مستظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى  
الى اسم نحو سعيد كرز بضم الحاء الفارسية لقب شخص وسجد اسمه  
واضيف الى اسمه الثاني بتأويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف  
اليه الاسم واللفظ فكانه قال جامي مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء  
الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح  
واشهر وكذا من اراد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب الى  
المختصر الذي هو الاقناع اى مسمى لفظ الاقناع وكشف اى اذا كان  
اى عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه  
عايد الى الولد ومحل الجملة جبر كونها معطوفة على جملة استظهر  
التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها لئلا تحفظه الباء فيه الاستعانة  
اى وكشف عنه يستأنه حفظ وقد عبر بعضهم من هذا الباب بالباء  
السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة  
فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اى الباء المذكور حرف جر وحرف  
حفظ مجرور بها اى للحرف الجر والجارح المجرور معلق بكشف  
والضمير في يحفظ مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اى الضمير  
المذكور يجوز ان يكون عايدا الى الولد فيكون من قبيل اضافة الله  
المصدر الى الفاعل والمفعول متروكة تقديره يحفظ الولد



المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عايد الى المختصر فيكون  
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره يحفظ  
المختصر الولد بالرفع فضلة منصوب لانه مفعول كشف ومضاف  
الى القناع وهو ما تعطف بهم التاء من الغطية وهي النفس اي ما يستر  
المراة به راسها وتغيبه وفضلة تقيه التي تنزل الى وجهها هذا  
واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان يستعمل في معناه الموضوع له و مجاز  
ان يستعمل في غير اعلامة بينهما و المجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلامات  
غير المتشابهة والاستعارة ان كانت هي المتشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ  
على المعنى المجازي بسبب تشابهه بمعناه الحقيقية فاستعارة والا فمجاز مرسل  
ثم ان تلك التشبيه قد يطر في نفس المتكلم فلا يصرح بشئ من اركانه سوى  
المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يشبه المشبه او يختص بالمشبه به  
فسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة  
تخييلية ولما قصد المصنف ان الاستعارات ان شرع في بيان الاولى بقوله  
وفيه اي في كلام المصنف استعارة بالكناية لان المصنف سبب المختصر بالمرأة  
المحجوبة في المقبولة وميلان بفتحين مصدر ماله يميل النفس اليها  
واشار الى بيان الثانية بقوله واشبه المصنف له اي وفي كلامه استعارة  
تخييلية ايضا لانه اثبت له اي المختصر ما يلزمها اي المرأة المحجوبة  
من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه  
المضمر في النفس سمي استعارة ممكنة اما التسمية بالممكنية فلانه لم يصرح

لم يصرح به بل اتهم ادق عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة  
فهي تسمية خالية من المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكورة  
يسمى استعارة تخيلية لانه قد استعير المشبه ذلك الذي من خواص المشبه به  
هذا على راي الخطيب فيكون كل من لفظي المختصر والقناع حقيقة  
مستعمل في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو  
اثبات شئ شئ ليس هو له وهذا امر عظيم فالاستعارة بالكناية و  
الاستعارة التخيلية امران معنويان ومما فعلان المتكلم وبما للتشبيه  
والاثبات المذكوران وسمى قرينة الممكنية فيهما اي الاستعارة الممكنية و  
التخييلية متلازمان وجود الالان ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق  
وجود الممكنية في الكلام ولا يتأتى هذا القرينة اي اضافة خواص  
المشبه به الى المشبه الاعلى سبيل الاستعارة الممكنية اي الابعاد التشبيه  
المضمر في النفس وفي كشف استعارة بتعينة لا يخفى عليك ان لو قدم  
هذا على بيان الممكنية والتخييلية لكان اشبه لان معناه ازال صوابه بكم  
الصادج معصوب وهو خلاف الزلول ونال اي وصل به مرادة  
وطرح الجمل عن نفسه فبما ازالة الصفات او لا يكشف الفضلة فالشعر  
له السمة اعني الكشف ثم شئت بمعنى ازاله فالاستعارة الجارية بين  
الافعال المتأبقي بتعينة مصادرها بالذات لان الاستعارة فيها لا  
من التشبيه والتشبيه يعتمد كونه المشبه موصوفا فيها لا يقع موصوفا  
لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف لا يقع في



مشبه به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا بتعاقب تحقيق انهم هم  
قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه المشبه به فسمان  
لانه لو كان ذلك اللفظ اسم جنس للاستعارة لتجوز كالفعل وما يشق  
منه فاعرف فيقع الاستعارة اولاً في المصادر ومتعلقات معنى الحرف ثم يرى  
في الافعال وما يشق منها والحروف في المصادر بقدر ان معانيها مشتقة  
بها ثم تستق من الالفاظ والصفات وكذلك متعلقات معاني الحروف  
يقدر انها مشبهة بها معان اخرى واستوعبت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات  
ثم يرى التشبيه والاستعارة في الحروف مثلاً يشبه الضرب الشديد بالقتل  
اولاً فتستعار له اسم القتل ثم يشق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً او  
قتل عليه غيره واحاط والاحاطة ادراك الشيء والنيل به بتمامه وكما له  
واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته الجار مع المجرور متعلق  
باحاط اي احاط مسائله والمادة يكملها على تقدير كون البناء زائداً  
ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاعز  
مختص الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور والتم  
لكونه مضافاً اليه للمفردات عايد الى المختص حفظاً منصوب على التميز وهو  
فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كذا  
اي كقولهم حفظوا كقوله تعالى واشتغلوا في شيا اي اشتغل  
شيب راسي او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققناها  
عيوننا اي فجرنا اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما قبل من ان التميز

التميز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلاً بل قد يكون مفعولاً به صريحاً كما في الآية  
او غير صريح كقوله تعالى الاناء ماء اي بالماء والمشهور ان يجب ان يكون  
فاعلاً وهو المختار عند المحققين فاصل في فجرنا الارض عيوننا تفجرت  
عيوننا قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المنسند الى المميز في الاصل هو الفعل  
المذكور بعينه بل لا يلزم في الاشتقاق سواء كان محالاً في التقدير كما  
في طاب عمرو فمروا وامتلاء الاناء ماء اصلها طير في الفرج عمرو امتلاء الماء في  
الاناء او في اللزوم كقوله تعالى وفجرنا الارض عيوننا اي تفجرت عيوننا وقاله  
بعضهم ان عيوننا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب  
على ان يكون تقديره في الارض لكن فيه فوات مباغلة توجد في التميز وفي عيوننا  
نصب على الحال واتقن اي احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية يعنى اتقن في  
محل الخبر معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كالمع  
كاعراب كشف ما موصولة لا بد لها من صلة بينهما مستتملة على الضمير العايد  
الى الموصول لان الموصول مع صلة لما تنزل منزلة الشيء الواحد فلا بد  
من شيء يصل بينهما على حذف الضمير العايد الى الموصوف وكون بين  
فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان  
منصوباً فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى في  
كلامهم منصوباً فواو كثر استعالة تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام  
هذا لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظاً او تقديرية اذ كان  
حرفاً فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج في كونه خبراً تاماً من الكلام لا مجرد



الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدرية المفتحة بالجملة بعده مثل  
 انه وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات و  
 يسمون الموصول الى اللام والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما  
 صرحوا عليه ويجوز حذف بعض ما قد يحذف الصلة مع التماس عطفها  
 عليها التي ويقال الية والتي اذا قصد بها الدواء وهي يفيد الحذف  
 ان الالهيته الصغيرة المتفهمة من الية بتثنية الية تصغير التي  
 والكبرة المتفهمة من الية المعطوفة عليه قد بلغت من شدتها وشياع  
 شأنها ما يبلغ الا يمكن شرح فترك على الالهام من غير صلة مبتنية كذا  
 وقد يحذف لم العابد اي حذفت فامتنوا لانسبا من الكون فصلة مستغنى  
 عنه لانه لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه ولا يلزم اخلاء  
 الصلة عن العابد اذا كان العابد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى  
 اهذ الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو قوله  
 موليكم فضل منه اي موليكم اي الشيء الذي يعطيك فضل منه واليه  
 اشار بقوله ونحوه كذا ويجوز حذف اذا كان ضميرا مجرورا  
 فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول بعد حذف الجار على  
 ما يقولون لا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر  
 والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة فاصبة له تقدير القول  
 تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين لكونه  
 لفظا للصفة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد وان يكون روي

روي عن ابي سعيد السمرقاني في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو  
 يجيء بمعنى من ومنه قولهم لا بد وان يكون وقيل الواو زائدة لئلا  
 يلتبس بلا بد ان تثنية وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا  
 اللعطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام مقام ما يتكسر  
 كان يقال منها لا بد ان يورد وان يكون من احدى الجمل الاربعة الاخيرة  
 وهذا الوجه هو الذي يدور في خلدي ولعل هذا هو الواو اذ فيه  
 زيادة تأكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي  
 وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما جئ بالصفة والصلة  
 ليعرف المخاطب الموصوف او الموصول المسمي بهين بمكان المخاطب يعرف  
 قبل ذكر الموصوف او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او  
 الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين  
 للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية  
 لا غير الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعث وطلعت وانت حر ونحوها  
 وطلبية كالامر والنهي والالتهام والتمني والعرض وما لا يعرف  
 المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما فلا يصح وقوعها صفة ولا  
 صلة فان قلت لانه ذكر فان الجملة الالتهامية في قوله جاؤ المدق  
 هل رايت الذي قطروفت مدق قلت هذا متاولة بقوله فيه  
 ذكر فالجملة الالتهامية مقولة لقول محذوف هو الصفة الحقيقية  
 وفسر الجملة الاربعة بقوله اي الاسمية الذي موصول به مبتداء مطلق



خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة اللوح  
 للموصول والفعلية الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عرق او المقدرة  
 نحو الضارب زيد اعرج والمضروب ابوه عرق فان اصلها الضرب بالفتح  
 والضرب بضم الضاد فكسرة دخول اللام على التسمية المشابهة بلام التعريف  
 الحرفية الجزئية لفظاً ومعنى على صورة الفعل فيصير الفعل المعلوم في صورة  
 اسم الفاعل والفعل المجزوء في صورة اسم المفعول لتقديرهما في المعنى  
 والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف مع فاعله المستقر في المنقل  
 من عامله جملة ظرفية صلبة وهو مع صلة في محل الرفع مبتداء وقوله خالد  
 خبره والشرطية نحو الذي يكوم ان يكوم بشر وقوله فيه اي في المختصر  
 صلتها ولما كان منطوقه ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة ولا الصلة  
 لا يكون الاجلة انشأ الى جوابه بقوله والضمير المستكن في فيه المنقل من  
 حصل بعد حذف لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عائد  
 الى ما قبله او فيه مع فاعله جملة ظرفية فيصح وقوعه صلة والضمير البارز  
 في فيه مجزوء المحل في راجع الى المختصر والموصول مع صلة منصوب المحل  
 على ان مفعول اتقن والتحقيق ان منصوب المحل هو الموصول فقط  
 لكن النجاة لما راوا انه لا يصير تماماً بحسب الاستعمال الا بالصلة حكوا  
 بان منصوب المحل او مرفوعه او مجزوءه هو مجموع الموصول والصلة  
 ولما كان في قوله ما يق من الابرهم بين ذلك الابرهم بقوله من نحو والجار  
 والمجزوء ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال ومتوإى الحال انت الضمير

ان يكوم من الكوم

بتأويل الصفة اما بيان هيئته الفاعل عند صدره الفعل عنه نحو  
 جاني زيد راكباً او بيان هيئته المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو  
 رايت زيدا ماشياً او بيان هيئته ما معاً نحو ضربت زيدا راكبين او انشاء  
 اطلق لا يمنع الجمع فيدخل تحت الاقسام الثلاثة واما الجملة في قولك  
 انتقل والجيش قاوم فهو حال وبيان اللازم الفاعل اعني زمان  
 الايتان فكأنها بيان للفاعل واما قيدنا الفاعل بقولنا عنه صدور  
 الفعل عنه والمفعول لقولنا عنه وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن  
 الصفة لان الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلاً ومفعولاً  
 فاذا قلت جاني زيد الظريف فهو مبني للذات وان لم يوجد هذه  
 الصفة حالة انشاء الفعل عليه واما تقيدنا المفعول بقولنا به فبناء  
 على ان المشهور المختار عند المحققين ان الحال لا يقع عما عدا المفعول  
 لكونه فضلة بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيد راكبين على ان انا وزيدا  
 فاعل في المعنى لا لانه مفعول به لفظاً وان فهم من كلام بعض شارحي  
 اللباد ان يقع للحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديداً ويمكن  
 ان يقال انه على تأويل وقع ضرب شديداً فاللام للعهد او عوض عن المضاً  
 اليه وهذا اي كون الحال اما بيان هيئته الفاعل او المفعول اكثر لانه  
 قد يقع للحال عن المبتداء والخبر والمضاف اليه قليل لا يكون ولا يوجد  
 الا في كلام المضيفين دون كلام البلغاء فان قلعة كيف وقع خيفاً في قوله  
 تقهوا تبع مله ابراهيم خيفاً حال من المضاً و اليه اعني ابراهيم قلت



لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان احتيظه اخيه في قوله تعالى  
 يجب احكام ان يكل لحم ميتا لما كان في معنى اللحم جازا ان يقع ميتا جاز منه  
 ومن مذهب بعضهم الى كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو  
 ماؤه باحدهما وهذا الما لا يعنى من النحو اما لبيان هيئته الفاعل ان  
 جعلنا صاحبا لا من الضم المستكن في فيه لانه فاعل الظرف لما مر والعامل  
 فيه الظرف او لبيان هيئته المفعول ان جعلنا ما حالا من الموصول لانه مفعول  
 اتقن والعامل فيه ح اتقن لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال  
 ومن في من النحويين ومن البيانين مع مدحولها صفة لما قبلها  
 ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعل المسكن فيه جملة  
 ظرفية صلته اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من  
 قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو  
 فانه اي قوله من النحو حال لكون ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول  
 مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اي القدر من الاوثان  
 فانه من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر  
 عن البيان لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك المذكور عن باقي الحروف  
 للجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة  
 نصفة لها نحو رأيت طائرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال  
 عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه في ذينة اي متزينا حيث وقع  
 بعد ميم خرج وبعد غير المحض منها فاحتمل لهما اما النكرة الغير

المحضة فنحو هذا ترياخ في اغصانه فان النكرة المحضة بالصفة  
 قريب من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الذهب  
 في الكلام فان المعروف بلام الجنس ليس بمعرفة مختصة بل هو كالنكرة  
 في المعنى ثم قال بعض المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والوقت  
 وغير ذلك من الظروف المتفرقة كالجار والمجرور وبين في تلك الاحكام  
 فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة  
 وكل منها نكرة وانضمام النكرة بالنكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن  
 ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئته مفيدة للتعريف وان كان  
 كل منها نكرة كقوله بعض المنطقيين ان انضمام المطلق الى المطلق يفيد  
 الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق  
 الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا هو  
 مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف  
 تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لانهم تنكير الجملة فان  
 التعريف والتكليم من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها  
 فالمحنة في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا طويلا  
 كان في كل منهما العموم فاذا عرفت رجل طويل تختص الرجل بالجمع  
 مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المطلق  
 كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجب ان يوضح و  
 تخصيص المبرهم الذي هو الموصول اشارة الى جوابه وتحقيقه



انهم قالوا ان التعريف هو الإشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ  
اللفظ سواء كانت تلك الإشارة بجوهر اللفظ كما في العلم وغيره مثل  
الإشارة وكما نسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلنا لقيت من ضربة  
وجعلت من موصول قد شرف الى علم المخاطب بمعنى لا بجوهر لفظ  
بل لغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا  
جعلتها موصوفة لم تشر الى علم المخاطب بمعنى بل الى متعين في ذاته  
بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبه التعيين وملاحظة جلي  
واذا عرفت معنى التوفيق في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضا بالتوفيق  
اصلا فلم يحتاج الى ما تطف في جوابه ولهذا قلنا انه إشارة الى جواب  
تحقيق واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال  
انما هو على مذهب اكثرهم ولا ينقض بقوله تعالى ان هذه امكم امه  
واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الإشارة اعني هذه اسم الإشارة  
بتاويل ابنه والشيء امكم ذو الحال والعامل فيها ان يكون خبر الـ  
وهو عامل في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل  
يرد عليه ان النقص بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل  
في الحال هو العامل في ذنبها سواء كان له كلام او اكثرهم في الاولى  
ان يقال ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب ولا ينقض بقوله  
تعالى الا انه لفظا ومعنى هما منصوبان على التمييز بياض منصور  
مميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الهمزة على معنى ان هذه الاسم مميز مراد

مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتقن الى قوله ولو تميز عن ذات  
مقدرة في النسبة الكافية في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة  
اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتيهما معا فليقل لفظا  
ومعنى علم ان اتقانه اي الولد آياه اي المختص من جهة اللفظ والمعنى  
معا فهو تميز عن الجملة لا عن المفرد فان التميز وهو ما يرفع الله بهام  
المستقر عن ذات او ما يعين بعض المحتملات التي نشأت وحصلت  
باعتبار اصل والوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات  
على قسمين تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات  
مذكورة فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن المفرد تام باحد  
الاشياء الاربعة وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تميز عن الجملة اذ لا  
يكون ذلك الا عن نسبة جملة او تبيينها او في اضافة نحو طار زيد  
نفسا وزيد طيب ابا وبالزيد فاريا وا عجني طيب زيد ابا فقول  
المصنف لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام عن الجملة  
في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وبمعنى المفعول لان مفعول  
اتقن لفظا ومعناه اي اتقن معنى ما فيه ولفظا فهو اي احكامه في هذا  
اما معرفة مع علله وضبط قواعده مع جزاياته او معرفة بانتفاء الشك  
عنه او درج فعل وقاعله وموضوعه المتكلم على التاء المضمومة ان  
مصدرية المظ فعل مضارع منصوب بان قاعله مستتر فيه وهو  
انا والتقدير البار المتصل منصوب المحل لانه مفعول المظ وهو



او الضم البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المظ مع ما عمل  
 فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت و اردت مع ما عمل فيه اي مع  
 الذي عمل فيه اردت وهو اي قوله مع محال من الضم المستكن في قوله مرفوع  
 المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاعز مراد مني تليظ او مراد اناني  
 تليظ وقت استظهاره وانما فسر بهذه البيان لان اصل الخبر الافراد  
 وان الجملة ههنا في محل المفرد وما قيل انه اي مراد مني تليظ لا يجوز  
 ان يكون مفسر القول اردت ان المظ له عدم التطابق بينها حيث  
 ان اردت بصراحة على المزيد لاعلم المراد ففيه وارد لجوان تفسير  
 الشيء بلازمه ومعنى المظ اذ يفهم واطم فان التليظ تفعل من لظ  
 يلظ بالضم لظ اذا اتبع بلسانه بقية الطعام في الفم اذا خرج  
 لسانه فصح به شفوية وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق  
 هكذا التليظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الطعام والاذاق  
 فهو من الكناية المطلوبة بها الصفة ومع كونها يكون استعارة تخيلية  
 قريبة للكناية ولا ينافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه  
 فكذا التخيلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلزم المتبهم الذي هو  
 امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفضيل قيل معناه  
 الاعطاء يقال فلان لظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه  
 استعارة بالكناية لان المص شبعه ونفس الطعام الامام بالمطعم  
 اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلزم المطعم من عادة عن الاذاق



والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخيلية كما مر ومعناه الحقيقي  
 اي الغرض الاصلي من ارادة التليظ بمعنى الاذاق والاطعام  
 التربة والتعليم فالغرض الحقيقي المتحقق الارادة من قوله اردت  
 ان المظ هو ان اردت ان علمه من كلام مجرور بمن متعلق بالمظ  
 اعلم ان الاظهر ان من في قوله من كلام للتبويض فكانه اشار  
 الى اذاعظم والمذاق قطرة من غير كلام الامام فعلم هذا يكون  
 قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي المظ شيئا من الامام و  
 يحتمل ان يكون من زائدة على قول من يجوز من في الاثبات  
 الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتابة اسم يقع على المكتوب والآله  
 اسم يقع على العبود في ليست بصفات بل اسماء الصفات يدعيها  
 توصف ولا توصف بهامثا يقال له واحد ولا يقال شيء آله وهو  
 اي الامام مجرور مضاف اليه للطعام المحقق مجرور على انه صفة  
 الامام والجبر مجرور على انه معطوف على المحقق ومعنى الجبر بكسر الجاء  
 المهملة وفتحها لكن الكسر افعح كذا في مختار الصحاح وقال الفراء  
 هذا بالكسر وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو  
 عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلام بالفتح  
 العالم المتيقن وقيل هو مقلوب من البحر قلت مكان حيث آخر  
 الباء مكان الجاء وقدم الجاء مكان الباء لانه العالم بجميع العلم كما  
 ان البحر جميع الماء والعالم والماء سبب للحياة اما الماء فقط وقد



قال الله تعالى وجعلنا من الماكث شي حتى واما العلم فيقولون هم من صدر بالعلم  
 حيا لم تمت ابدا فلهذا المناسبة اي مناسبة ان كل من البحر على العالم بهذه  
 المناسبة او لا على سبيل الاستعارة ثم يطلق البحر المقلوب من البحر ايضا على  
 العالم المتيقن بهذه المناسبة المدقق بحر و رصفة البحر من دق فلان  
 الشئ اذا علم على وجه التيقن واطلع فيه على سر خفي و بلايم قولهم  
 التحقيق اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها  
 بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها الى بكن مجرور لكونه مضافا اليه  
 لابي و الكلام في ابي كالعلم في ذي الانعام و ابي بكر كنية الامام و  
 اي الكنية من اقسام العلم بفتحين لان العلم ما جعل علامة ما جعل علما  
 بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم اما ان يصدر باب و ام و ابن و بنت و  
 يصدر بشئ من ذلك فالاول كنية كابي بكر و ابي عمرو و ام كالنوم اسم  
 بواحدة من زوجات النبي و هو العلم الغير المصدر باب و آخر ذكر  
 و اما ان يقصد به الذم والمدح او لا فالاول اللقب بفتحين والثاني  
 الاصطلاح و لا يلزم كونه الشئ قسيما من نفسه هذا تقدير كلامه  
 وفيه خلا من وجهي الاول انه جعل قسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى  
 الاصطلاح و بهم قد صرحوا قد فتروا بخلافه والثاني انه جعل قسم  
 الكنية والعلم هو العلم وقد جعلوا قسميها الاسم و العلم حيث قالوا  
 الكنية علم صدر باب و ام و ابن و بنت واللقب هو يغير بمدح  
 او ذم مقصود منه قطعا و ما عداها من الاعلام يسمى علما وهكذا قوله

قوله الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم لا يخفى من ان  
 يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لفظ كبط و لعل الشارح انما قال  
 والثاني العلم إشارة الى ان ما عداها من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم  
 كما سمي القائل اسما في الضرورة جعل قسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى  
 الاصطلاح حذرا عن توهم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره عبيد  
 القاهر عطف بيان لابي بكر بن سقطة العزة من ابن لوقوعه  
 بين عليين وذكر السقوط الموقوف المذكورة لكثرة الاستعمال و لشدته  
 الامتزاج وتوضيح ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر  
 فيحذف التنوين نحو جاني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطأ  
 اما اذا لم يكن صفة له بل خبر عنه فلا يحذف بشئ منها كقوله تعالى وقالت  
 اليهود والنصارى المسيح ابن الله يتنوين عزيز و اثبات الالف  
 خطأ في ابن وكذلك لا يحذف ان اضيف الى غير العلم نحو هذا ابن اخي  
 لان وقوعه بين العلمين اكثر ومن من ينال في ثبوت التنوين في اللفظ  
 وثبوت الالف في اللفظ مثلا زمان فكذا لكر جذفها وهو اي ابن مجرور  
 لكونه صفة لعبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى الرحمن عبد وهو  
 مضاف الى الجرجاني مجرور صفة تشبيه اي متحصل مباء التشبيه للامام  
 للعبد الرحمن مع كونه كونه اقرب من الامام لان المراد معرفة اي معرفة  
 الامام بانه جرجاني دون بغدادى وغيره لا معرفة اياه فوصف الامام  
 بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى فعل ما من فاعله الله

الرحمن



ومفعوله ثراه الثرى منها بالقصر التراب الثرى وبالمذكر الماء أى قبره و  
منزله منصوب تقديره والضمير مجرور المحل لكونه مضافا إليه لثرى عايد  
رفع على أنه خبر بعد الخبر بقوله والضمير عايد إلى الامام وسقى قد يتعدى  
إلى مفعولين كقوله وقته وسقيهم بهم شربا طهورا وجعل فعل  
ماض من الجعل بمعنى التصير وهو من أفعال القلوب أو من ملحقاتها  
ومما يجزى مجزى بها في الدخول على المبتداء والخبر يتعدى ليكون  
الجملة صفة لقوله أفعال القلوب وحذف قوله الممتنوعة الاقتصار  
على أحد لا يدفع عنه أن يقال إن امتناع الاقتصار عليه من خصايعها  
وفاعله مستتر فيه عايد إلى الله للجنة مفعول الأول هي في البستان ومنه  
البيان مشروطة من ثوى بالمكان أقام به مفعول الثاني والهاء في كالهاء  
في تراها وهذا الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا وهما انشان معنى  
انشاء السقى والجعل المذكور للاخبار بأنه سقى وجعل في الماضي منها  
يمعنى الامر لانها ادعاء وهو فاعله والدعاء في قوة الامر ثان معنى قولك  
غفر الله لك يغفر الله لك فسقى وجعل منها في لى سقى ويجعل فأنما  
عنه بلفظ الماضي نقاء لا كان السقى والجعل المذكورين قد وقوا  
بما أخبرناهما بالماضي أو ناديا كأنه رأى أداء الدعاء بصيغة الامر مشبعا  
غير لابق لقانون الادب على أن حروف اقل من حروف الامر كما لا يخفى  
وانما عطفتا أى لم يعطف ما في قوة الامر على الاخبار بحرف عطف الاء  
باعتبار الصورة مثل قوله اخوة اخوة كما شرة وضحك فحيا كالآله

فكيف انتاحب عطف حياك حال كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية  
السابقة باعتبار الصورة أى باعتبار أنها خبران صورة ولا محل لهذا  
الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو أى  
عدم وقوعها موقع المفرد فاعلم أن الاعراب على ثلاثة اقسام لفظي  
وتقديرى ومحلى فاللفظي في خمسة مواضع الأول ما في آخره حرف  
صحيح ولو قال في الصحيح لكان اوضح لانه هذا يؤم بظاهرة اللفظ  
ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك فان الصحيح عند النفاة  
ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في غير آخره نحو زيد أو لا نحو أحمد  
بقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو ومثل ما بنى زيد  
رايت زيد أو مررت بزيد وكذا في غيره أو في حكم الصحيح وهو ما في  
آخره ياء وواو وساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانها في حكم الصحيح في  
تحمل المركبات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسى ورايت ظبيا وكرسيا  
ومررت بظبي وكرسى وكذا هذا دلو ومغزو ورايت دلو ومغزوا  
ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة  
المضافة إلى غير باء التكلم قيد به اذ لو اضيف إلى باء التكلم لم يكن له اعراب  
لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظر إلى <sup>الوقوف</sup> الاحتراز عن المضاف  
إلى باء التكلم لا عنه وعن غير المضاف لأن اعرابه لفظي أيضا نحو اب كحما مر  
لأن لما اندرج غير المضاف منها في الموضع الأول واحتراز النادر عنهما  
كما يدل عليه قوله الآتي قصدا إلى انضمام الكلام والقرب من الانضمام



نحو ابوه واخوه وهنوه وحموها وفوه ودومال والثالث من تلك المواضع  
 الخمسة في التثنية مثل جاني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين  
 وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تشبيها صورة او معنى  
 ليدخل فيه لفظ الاثنين والثني والمثنى المرتحل نحو البحرين علما لبدل  
 وما معنى التكرار نحو كرتين اي كرة بعد اخرى ومنه ليكن وحديك  
 فان اعرابها مثل اعراب المثنى الوضع والرابع من تلك المواضع الخمسة  
 في الجمع الصحيح المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحدة كزيدون واحترز به  
 عن الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحدة كرجال فان اعراب بالحركات وهو  
 من دج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرتم من وجه الاحتراز ولو بمعنى  
 ذو جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير اللفظ بالواو والتون حذف  
 نونة للزم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امرأة من غير  
 لفظها وذلك غير عربي في كلامهم وعشرون واخواته من ثلاثين الى تسعين  
 نحو جاني الزيدون والواو عشرون ورايت الزيدين والى ما وعشرين  
 ومررت بالزيدين والى ما وعشرين وانما كتب الواو بعد الالف حالي  
 النصب والجر في الواو لئلا يلتبس بالي حرف جر وانما لم يكتبوه في الرفع  
 حملا عليها ويلحق بالجمع المصحح الواو عشرون واخواته وليست  
 بجمع لانه لم يأت ال وعشرون وثلاث وغير مفرد اجمع بالحق الواو  
 بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحق به وجعل  
 اعرابها كاعرابه ولذلك تعرف بذكرها ولم يكف بالجمع والخامس من تلك

تلك المواضع الخمسة في كلام مضافا الى مضمحل الرفع بالالف نحو كلا وكلاهما  
 والنصب والجر بالياء مثل رايت كليهما ومررت بكليهما واعراب هذه الاسماء  
 احدى من الاسماء الستة الههنا بالحروف اللفظي لان حروف الاعراب في هذه  
 الاسماء ملفوظة وكلا نا واحترز به عنه مضافا الى مظهر فان اعرابها  
 تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلثة قبل السبعة اختصاص الاعراب  
 بالحروف كال الاضافة الى المضمرة لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى  
 معنى واقضى ذلك ان يكون اعراب بالحركات نظر الى اللفظ وبالحروف نظرا  
 الى معناه فاذا اضيف الى المصراع اعني المضمرة الذي هو فرع المظهر لكونه كناية  
 عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو الاصل  
 روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعراب بالحركات التي هي الاصل حال  
 النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم يتعرض حال الرفع  
 قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلام يتعرض الى الحالة الذي يغير  
 فيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا  
 ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية  
 كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث في التثنية وما لمحقها على قياس ما ذكر  
 في الجمع لكان الكلام مستظما ومنصبطا فان اعراب هذه الاعراب اي  
 من الاسماء الستة الههنا بالحروف وهو موقوف ولفظي بالرفع عطف على محل  
 قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعنى بالحروف الذي  
 هي اعراب على راي او الحروف الذي هي دلائل الاعراب على راي آخر

وقال الثالث



كما مر والتقدير أي الأعراب التقدير في سبعة مواضع الأولى في السماء  
المقصودة وهي الأسماء المعربة التي أواخرها ألف مقصورة أي غير ممدودة  
أو ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في  
الخيام ويقولنا المعربة يندفع النقص بذلك ومنى طرفا لكونها مبينين  
نعم ولو سمي بها لكان معربين وأعرابها كذلك سواء تلك الألف لثانيتها مثل  
جلى أو منقلبة عن الواو أو الياء وسواء كانت تلك الألف ثابتة في اللفظ نحو  
العصا أو لم يثبت مثل عصا ورجى وغيرها نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت  
بعصا وكذلك غيره وانما صار أعراب هذه الأسماء تقدير لعدم قبول الألف  
الظاهرة المقدرة للحركة مادام الفاء إذ لو حركت خرجت لا آخر ولا يمكن  
نؤاد الحركات على ما قيل الألف حيث كان مقدرا لعدم الأعراب في الوسط  
فاذا انقذرا لم يزل الحركات فقد رت في آخر الكلمة ففي الرفع ضم منوية  
وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة  
ما أضيف إلى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامى ورايت غلامى ومررت بغلامى  
أو جمعا موصوفا بأن أعراب بالحركة نحو هذه مسلمات ورايت مسلمات  
ومررت بمسلمات في الأحوال الثلاث في المذهب الأصح لأن في قوله بتثنية  
العوض أي وإنما قلنا في الأصح لأن في قول بعضهم أعراب حالة الجر لفظي  
سواء كان مفردا أو جمعا موصوفا بما ذكره لوجود الكسرة لكن الأول أصح  
لأن الكسرة محتملة للثانية قبل الأعراب فيكون محل الأعراب مشتقلا بحركة  
لازمة لاجل ياء الإضافة فلا يكون تلك الكسرة للأعراب ويستحيل أن يحتمل

للرف الواحد حركتين متماثلتين أو مختلفتين إن قيل كيف يكون الكسرة  
المحتملة للياء قبل الأعراب والهم قبل الأعراب مبنى والبناء يمنع الإضافة  
كما مر جوابه قلنا لأنهم أولان الاسم قبل لحوق الأعراب مبنى بل المذهب  
الحق على ما حقق بعض المحققين أن الاسم قبل التركيب مع العامل  
نحو زيد وعمرو ويكر معرب بسكون آخره سكون وقف لا سكون ببناء أو غير  
اللفظ يتحقق بقايل في نواردها المعلق المختلفة على معناه لاخراج الاسم عن المعربة  
ما لم يوجد المناسبة للمبنى الأصل بمجرى انعدام ما يقتضيه لحوق الأعراب  
بآخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل أنهم  
أرادوا به إمكان الاختلاف سواء كان وجد بالفعل أو لا وإن سلم أن الاسم  
مبنى قبل الأعراب فنقول أنهم قالوا إن منع البناء الإضافة حكم على الاسم بالبناء  
ولهذا لم يمنع من الإضافة حيث وإذا وإذا وغير ذلك واحتزنا بقولنا  
موصوفا بأن أعراب بالحركة عن المذكر السالم فإن أعرابه حالة إضافة  
الياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمى ومررت بمسلمى لوجود الياء  
التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقدم في الرفع كجواب في نحو أصلا  
مسلموى فإن الياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن الواو مما تقر في الصرف  
من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء  
قالوا والتي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الأعراب بالحروف في  
حالة الرفع تقدير الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه من أعراب محكي  
جملة منقولة إلى العلمية نحو تابطشرا أعلم أنه علم شخص فانه كان في الأصل



جملة دالة على نسبة التأبط الى الاخذ بالابط الى شخص وشرامفعول تأبط  
ثم جعل اسم الرجل وموثايت بن جابر النهمي واعرابه تقديره على رأى و  
التفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت <sup>عن</sup>  
فصار اباها من مبنى الاصل واما بعد العلمية ففعل انهما من المبنات المحكية  
على بنائها وقبل معرفة محكية لانه صار المجموع بالعلمية لهما واحدا جزاؤه  
كروى كلمة واحدة فكان مستحقا لا يجزى الاعراب في اخوه كعكبر فيقال  
جائى تأبط شربرفع شربركن لما اشتمل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكى  
حيث حكى لفظ الجملة للدلالة على الصفة في الاصل امتنع ظهور الاعراب  
فيه لفظا فصا ومعربا بالاعراب التقديرى فكلما التارح ههنا مبنى  
على هذا القول او مفردا في قول المجازى لا في قول النخاعة بل هو لان  
سيبويه وكثير من النحويين قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا  
مكونا مرفوع المحكى مبتداء وزيد مرفوع تقديره خبره كما هو المشهور  
وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس استفسار من قال ضربت زيدا  
فصب زيدا اشعارا بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت  
وذكر ان كل اسم سواء كان مفردا او جزا اخر من المركب كالمعرب  
في الاصل وحكى ذلك الاعراب فاعرابه المحكى بالجر على ان بدل  
من الضمير المجزور العايد الى كل اسم تقديرى والواضح في العبارة  
ان يقال فاعرابه تقديرى فحذف لفظ المحكى كما حذفه الفاعل  
في شرح الباب قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو

هو الصحيح وفي نحو جملة عشر علما يحكى آخره على الفتح ويضميرها  
تقديره في قول فيه اشارة الى قول ان فيه قول اخر سذكر وتفصيل  
المقام على وجه يتضح المرام هو ان فاعرا اذا جعل علما قد جري عليه  
الاعراب اللفظي ويجعل غير منصوب كعكبر فيقال هذه فنة عشر بضم الراء  
لكن الاصح فيه انه بعد العلمية علم محكى على بناءه وهو الاصح ثم بعد  
هذا قال بعضهم انه مبنى كما كان قبل العلمية وعاية التضمنية الاصلية  
وقال الآخرون انه معرب من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان  
المجموع لما صار بالعلمية لهما واحدا الحق لان جري الاعراب في آخره  
لكن لما كان لخرق الاخير مستقلا على الحركة البنائية المحكية تقدر ظهور  
الاعراب فيه لفظا فصا ومعربا بالاعراب التقديرى فان قلت فلم تعين  
الاعراب المحكى في تأبط شرا وجاز في خمس عشر علما ترك الحكاية وجاز  
جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب في صورتين ان يعرف  
لفظا لا انتقال موجب البناء لفظا فيها لكن في نحو خمس عشر جاز الاعراب  
لفظا وترك الحكاية لانه يترك في بناء الاعراب بخلاف تأبط شرا  
فانه لو اعرب لفظا لعد من اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول  
عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر  
تفوت به الحكاية كذا اجاب الفاعل في شرح الباب وما ينبغي  
ان يعلم ان من الكتاب الحكايات المعربة تقديرها العلم المركب الذي  
جزؤه الثاني معرب باعراب معين معول لما لا اعرب له لفظا هو



مثل ان زيد او هل زيد ومن زيد والقيد الاخير احراز عن المركب  
 الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معمول نحو مضروب  
 غلامه فان اعرابها لفظي فان الجزء الاول منها بعد العلية يوجب بالاعراب  
 العام بحسب العوامل والثاني مثغول باعراب الحكاية الرابع من تلك  
 المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقدير يا في الاسماء المنقوصة  
 وهي الاسماء التي او اخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو جاءني القاضي والراي  
 في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ورايت القاضي المنقوصة بالاسكان  
 اي بكان الياء فيها لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة لفظي  
 لحقة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان ايضا  
 كما جاء في الرفع والجر او كان الفتحة للضرورة الشعرية نحو قوله  
 بني عثام هلا موالينا لا تبشونا ما لحاقه مد فوثنا م لا نصب  
 على الصدرة لامهل المقدر وبني منصوب مفعوله اسلمه بني جمع ابن  
 سقطت النون بالاضافة الى عناء قوله م هلا موالينا اي بني عثام الذي هم  
 موالينا اي ناصرون لنا في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تبشونا النهي من  
 نبش البغل والتميت اي ضلع قشرة وكفه نيش بالضم ومنه البناء  
 البغل وبنا طرف مذفودا والاستشهاد في ان موالينا بالكون حالة  
 النصب وانما قال لانه مفعول لامهل المقدر الداله عليه معمول اعني  
 م هلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة تبشونا بناء على ان المقصود بيا  
 العامل وهو امهل اذا لا مدخل للواو في العمل وكذلك المثالين

اعطاه امر من اعطى يعطى القوس ما فيهما اي ناحتهما من بيت القلب من قبل  
 رمي وبالفارسية ترسله بالكون حالة النصب لانه مفعول ثان لا عطا  
 وهذا المثال مأخوذ من قول الشاعر يا باري القوس بري ليست محكم لا نقد  
 القوس اعط القوس ياربها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه  
 ويتمه في حق المهادة ومثل قوله يا وارثه عفت الا يا فيم بالسكون  
 الياء للضرورة الخامس من تلك المواضع السبعة للجمع المعجم مضاف  
 ملاقياسا كما بعده يرد عليه نحو قوله تقاه والمقيمي الصلوة فن قرأه النصب  
 فانه ليس بمضاف مع انه اعرابه بالحروف تقديره نحو مصطفى القوم فانه  
 مضاف ملاق بكان بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته  
 فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته مدة ساكنا كما لو  
 لي دخل نحو المقيمي الصلوة ونحو نحو مصطفى القوم نحو جاءني صالحوا  
 القوم ورايت صالحا القوم ومررت بصالحا القوم فان اعراب بالواو  
 رفعا وبالياء نصبا وجران لكن سقطت اي الواو والياء في اللفظ ملاقا لهما  
 اسكان بعدها وهو لام التعريف في القوم ولم يسقط في الخط لئلا يلبس  
 بالفرد فالجوف التي بها الاعراب غير ملفوظة بها فهو عرب بالحروف تقديره  
 اذا لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل الاعتبار في اللفظ وليس في اللفظ واو لا ياء  
 فثبت انه عرب تقديره فلم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال  
 الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديرية من العرب بالحروف  
 وموثبات نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القوم بالاعراب التقديرية



في الواو والمقلوب ياء دون الواو المحذوف مما لا يتقدير ولا يجري ما ذكره  
في اعزازه من ان الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون بول<sup>طة</sup>  
ما هو بجرح الكلمة نفعا ولذا ذكر الشارح القسمين معا وقلنا ملاقي ساكننا  
بعده ليشمل اى ساكن كان من لام التعريف والاسم الذي له همزة وصل  
خو جاز في صالحه انك آه قلولم يلاق ساكن تقولك صالحا بلده في الرفع و  
صالح بلده في النصب والجر كان الواو والياء مقلوبتا بهما في كان معربا بالرفع  
لفظا فلذا لا حصر زعمه السادس من تلك المواضع السبعة في الهماء الستة  
اذ الاقاها ساكن بعدها فهي عربية بالحروف وتقديرها نحو جازي ابو البشر في الرفع  
ورأيت ابا البشر في النصب ومررت باني البشر في الجر وسابها من تلك المواضع  
التشبيه مضافة ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذا نوبا ابنك  
اعراب بالالف وهي ساقطة في اللفظ به لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك  
الالف فهو معرب تقديرها بالالف بخلاف النصب والجر نحو انظر الى نوبى ابنك  
ورأيت نوبى ابنك بكسر الياء فيها لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن  
فيها بالتحريك بخلاف الالف في الرفع فحركة بالكسرة المناسبة ابتداء على ان  
فتح ما قبلها فاعاد النقل الناشئ من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب  
والجر لان اعرابها بالياء وهي باقية لفظا وان كسرة للسكون بعدها  
فيكون معربا لفظا وهو موقوف وما يعرب بالحروف تقديرها مثل رعي من تمران  
على الحكاية في الجواب لكن تمران فان اعرابه بيان مقدرة وانما ظهر الالف  
لفظا حكاية لما تلفظ به التأويل الاول اى دعنى ما تلفظت به وهو قولك

قولك تمران قال سيويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأل قريشا فقال  
ليس قريشا وانما اطنبت الطعام اى كثرت في هذا المقام لان من مزالق القدم  
ومما يحتاج اليه دائما المزالق جمع مزلق وهى الموضع الذى لا يستقر عليه  
القدم لفائه ملازمة واما الاعراب المحلى في الهماء المبينة كالموصلات  
والمضمرات ولسماء الاشارة وكالافعال الماضية والجل والحروف فان الاعراب  
في هذه المذكورات محل لا لفظي والتقدير والفرق بين التقدير والمحلى  
هو ان التقدير انما يستعمل حيث لم يكن استحق الكلمة الاعراب لكن  
لا يظهر في كل الاعراب المستحق فيها المانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب  
التقدير والمحلى انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بناؤها  
على معنى متعلق يستعمل انما اى الكلمة وقعت في محل لوقع فيه غيرها  
من معرب الصحيح الاخر يظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلى  
مجموع لبنائه بخلاف المانع في التقدير فان هو الحرف الاخير ويرد عليه  
قوله للجور الجار مع المجور في مررت بزيد مثلا منصوب المحلى وكذا الم  
هذه الجملة منصوب المحلى او مرفوع المحلى فانهم استعملوا المحلى ههنا  
مع انه ليس بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بناؤها لان مجموع الجار  
والمجور وكذا الجملة وان كان كل منهما مبني لكن ليس بكلمة مبينة اللهم  
الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا للمجموع وغيرها لكن بقي ان يقال  
ان يريد لم يقع في محل لوقع فيه غيره لظهور فيه الاعراب اذ لو وقع  
مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول



هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديره والمحل انما هو  
على اصطلاح المتأخرين وموطن لما فيه من الامتياز واما الاوائل منهم  
فلا يفرقون بينهما ولذا قال جابر الله في المفصل اللام العرب ما اختلف آخره  
باختلاف العوامل لفظا ومحلا فليست امل في هذا الكلام في هذا المقام والحفظ  
فانه من تقايس الخوفا لشيء نفيس اي يناقض ويرغب فيه حتى يعلق  
اي يثبت من على الشيء اذ التشبه وتعلق به بيان وهذا التركيب  
موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يحى عائلته معان اي على ثلاثة اوجه :-  
الاول للمجر نحو اطعم السمكة اي الموت الواحدة حتى راسها واعلم ان حتى  
المجارة يشاركه اي في الانتهاء الا انه يفارقها من حيث ان مجرور حتى لا بد  
ان يكون جزءا مما قبلها كما يناهض يستقر في الفعل المتعدي حتى جميع اجزاء  
ما قبلها شيئا فشيئا على التقصص الى ان ينتهي الى ذكر الجزء بحسب اعتبار المتكلم  
الانتهاء اليه كذا كما بملاحظ الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او  
القوة نحو مات الناس حتى آدم عم او الانبياء او كونه حذا لما قبلها نحو اكلت  
السمكة حتى راسها او شيئا ملاقيا بجزء ما قبلها كما يناهض في ذلك الجزء في الوصف  
المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا التحيص معنى قوله حتى اي على :-  
تقد ير كونه حرف جر ان المجرور اما ان يكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالرأس  
في اكلت السمكة فان الرأس ما ينتهي به السمكة لان الجزء الاخير منها اقرب الى  
المذكور قبل حتى عند ذكر المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح  
شيء يستحق الليلة عنده لانه ليس بجزء منها لانه الصباح من اجزاء النهار

بل هي ملاق مع زيادة التحقيق والبيان وانما اشترط ذكر لانه العرض  
الوضي في الفعل المتعدي بحيث ان يقتضيه ما يتعلق الفعل به شيئا فشيئا  
عليه وذكر العرض لما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلائم آخره ثم  
اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعده حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال  
عبد القاهر ان حتى ط في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الراس يضم  
الجزء مجرور له محل وكذا انتم الصباح بكون النون مجرورة تام من النون في  
التالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وبار الله  
العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني  
وابو نصر الفارابي الا ان الاختلاف لا يستقيم فقوله مطلقا قيد المنهي لا النفي  
بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعد ما مضى المذكور بما قبلها يدخل  
كالرأس مثلا والاول فلا يدخل كالصباح وعليه هذا اشارة في كلام المبرد  
في المقصد وفي كلام ابن الدزاة في الفصول والثاني من تلك العلة الثلاثة  
كونها للعطف نحو ما في زيد حتى عمرو ورايت زيد حتى عمرو او مررت بزيد  
حتى عمرو والاول ان يشمل نحو جانني القوم حتى عمرو لان عطف حتى انما تصح  
بشرط ان يكون ما بعدها جزءا لما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله  
ولكن شرطها اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها في مخالفة  
سائر الحروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما اشترطوه  
لانه موضوع للغاية والدلالة بالجر على احد طرفي الشيء اما طرفه الاعلى  
نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو مات قدم الناس حتى المشاة



فان النبي ص اذا اخذ من ادناه الى اعلاه فاعلاه غاية له وطرف اذا  
اخذ من اعلاه قادمة طرف له وغاية وله هذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر  
للتعظيم والتحقيق والغاية والطرف لا يكون الا من جنس الغاية بضم الميم  
وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقول وذو الطرف عطف تفسري فلان قال  
جاء في القوم حتى حاد بالرفع ولا يقال ايضا راي الرجل حتى امارة بالنصب  
ولا اكلة الخبز حتى الرماة بالجر وان اردت ان تصرف خفيف الحال في ذكر فعلك  
بالنصب التام فيما تقرر لديك وموافق حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق  
حكم بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم  
كما في حجة الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة  
مخضرب السوم حتى زيد او التاويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم  
صاروا كالجزة بالاختلاط ولا يجوز ان ملاقيا بجزئة كما جاز في الجارة  
لما تقدم من شرط مجانس ما بعدها لما قبلها بشرط ان يكون اقوى  
من ساير اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قلم  
الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار ان من جنس آخر عن المعطوف  
عليه ولا يجوز ان يكتفى في ذلك بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه جنسا  
كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في معارضة المارمة في العطف وبهذا يظهر  
الفرق بين حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم موافق  
مدخولها ملاقيا بجزء ما قبلها في العاطفة وجوازها في الجارة والثاني  
اشراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بوجه

بوجه ثالث وموعدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان يقال  
جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني  
الثلاثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبر  
نحو جاءني القوم حتى ذهب زيد او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء  
حتى ذهب للعلماء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في  
قولهم حتى يعلق بجوز ان يكون جارة بمعنى اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان  
حتى الجارة كما يحكي ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن ماكل انها يحكي  
بمعنى الا ايضا كقولهم العطاء من الفصول سماحة حتى خود واما الذي  
قلنا ان المصدرية بعدها مقدرة والفعل منصوب بها وانما قدرت  
المصدرية لان حروف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقديره ان بعد فتح  
يجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اي حين  
ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها  
مستقلا بالنسبة لما قبلها وذكرنا اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي  
دخل عليه حتى مترقيا وجوده بالنظر لا وقت الاخبار نحو املت حتى  
اخذت لينة الجملة فان الاسلام قديم والدخول في الجنة مترقب وجوده  
بعده واما تقديره فهو سر حتى ادخل البلد اذا كان السير والدخول قد  
انقطعا ولكنه في وقت السير مترقيا وانما وجب ان يكون مستقلا لانه  
منصوب باضمار المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا هو كونه  
ما بعدها مستقلا بالنسبة الى ما قبلها بشرط الاضمار ان بعد حتى الجارة سواء



كانت حتى للسببية نحو علمت حتى ادخل الجنة او بمجرد الغاية نحو سرت  
حتى يعلق تغيب الشفق ولما كان منها للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه  
ومنها كذلك اي بعد حتى تنقل بالنسبة الى ما قبلها تحقيق لان العلق بطبوعه  
امر مستقل مترقب وموجوده عند اخبار المص هو ارادة التليظ والجملة  
الفعلية اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل حتى ومنها ملو منها متعلق  
المظ والمجور ومنها و هو العلق بطبوعه شئ ينتهي المذكور قبل حتى  
وهو ارادة التليظ الظاهر ان يقال وهو التليظ عنده او ينتهي عنده  
لانه والحاصل ان العلق وان لم يكن جزءا مما قبلها الا انه يلاقى لانه من لوازمه  
وروا في عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف فيجوز  
ان يكون جارة بمعنى كي وهو المظ ويجوز ان يكون حتى منها عاطفة ايضا  
فيكون تكون يعلق معطوفا على المظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة  
المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي ذكرنا في منصوبة  
المحل وهي المظ والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة  
المحل لانها مفعول اردت واما لفظ يعلق فنصوب بان المذكورة في  
الناسبة للمظ بالاحتياج بخلاف ما اذا كانت حتم جارة فانه اي لفظ  
يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكرنا في شرط كونها للعطف  
وهو كونها ما بعد ها مجازا لما قبلها موجود منها لانها اي حتى منها للادالة  
على احد طرفي الشئ وموارد تعليم العلم للولد وطرفان اي طرفا ذلك  
الشئ ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل

ارادة تليظ والعلق بطبوعه الاظهر تركه قوله ارادة ليلالينهم قول  
فيكون بين التليظ والعلق مجازا بان يكون العلق جزءا من التليظ  
بتأويل ان العلق بسبب كونه من لوازم التليظ عادة صار كالجزء من  
التليظ والقوة مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التليظ فانه  
فالمعنى اردت ان المظ من كلام الامام شيا فثابرا يوما فيوما الى ان  
يجعل بالتدريج العلق بطبوعه لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا  
ولا يجوز ان يكون حتى منها ابتداء لانه ما بعد ها ليس بمبتداء وجر  
ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتداء لثمة لفوات شرطها  
امعنى ام من امعنت اي اطنبت وابوعت يعني مبالغه كروم كذا في الد  
والمعنى احسن تاء مكر في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار  
الصالح الفاضل ضد الواضح من باب سهل وبطبعه متعلق بيقول  
والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو  
اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدء الحركة مطلق سواء كان لها شعور  
بحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور بحركة الافلاك عند من يجعلها غير  
شاعرة والاحجاز والمراد بمبدء الحركات الصورة النوعية او النفوس  
على ما حقق في الحكمة والطبوع ما يكون مبدء الحركة من غير شعور كالصورة  
الحجرية التي يكون مبدء الحركة الرباط من غير شعور هكذا قال الامام  
في شرح الاشارة في الفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص  
مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشترنا اليه ولا يحجب



اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع السبعة التي جبل عليها للسان  
ومؤ في الاصل مصدر و الطبيعة مثل وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض  
الافاضل ان الطبع موقوفة للنفس يحكم بالحكام من غير فكر ونظر قريب  
من هذا والمراد بها بالطبع الذات بمعنى طبيعة بزانة ونفس من لفظ  
مجرد ومن والهاء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ عايد الى الامام فهو من  
اضافة المصدر الى الفاعل والخلق بوزة الفعل ضد المجرور وصفه  
اللفظ والجار والمجرور في محل نصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما لم يوص  
ينابيع مرفوع على انه فاعل يتجر وهو اي لفظ يتابع جمع ينبوع وهو  
عين الماء النخوة مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على  
انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز  
ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال  
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل  
ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز  
كونه حالا من ضميره لانه لو كان لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثرى لا  
كل على ما اعترف به الخارج فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذوالحال  
معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التأخير عن صاحبها وانما حق  
تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تأخر الالتباس  
بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا كرميا ثم قدمت في حال  
الرفع والجر وان لم يلتبس طرد الباب وهذا الضمير معرفة ويجوز اي

اي يلزم اي يجوز على تقدير بكونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظ  
فيكون تقديره اي الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظ الحال وهذا التقدير  
غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو  
قوله مبتداء راجع الى ما وقوله من اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله  
على الموصول متعلق بقوله بتقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما  
في حيز الصلة اي الشئ الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول  
لانه ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة  
كونها مبنية للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم شئ من الصلة  
واباضا على الموصول لثبته تقدم الجزء الثاني من الشئ وجزء ذلك  
الجزء الثاني على ذلك الشئ لاستلزامه تقديم الشئ على نفسه كما لا يخفى  
ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا من ضميره اذ لو جاز  
لوجب لجاز تقديمه والثاني بطلان استلزامه المحل بالمقدم مثله الثالث ان  
من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة  
اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مرت  
جاءت بهذا لان الحال تابعة لذاتها لانها صفة له في الاصل فلا يقع حيث  
لا يقع متبوعا والمجرور بالاضافة او بالحروف لا يتقدم على الجار فكذا  
الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جواز تقديمه على  
المجرور بالحروف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قوله  
ذهبت بمحذارة كناية في قوة اذ هبت هذرا كناية فكما يجوز تقدمه على الحال



على صاحبها في اذ نصبت كذلك يجوز في هبة لا يقال ان المحذور الذي ذكر  
في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلهم من الموصول لان الحال من الشيء  
اصلها ان يكون متأخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما  
يكون في حيزها على تقدير جعلهم اياه حالا من ضمير فلزم تقديم ما في حيز  
الصلة عليها لانا نقول لازم ما ذكرتم بل اللازم في اي تقدير جعله حالا  
من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيز الموصول لا يكون من  
نتم الصلة التي هي كالجاء من الموصول وتقدم ما في حيز الموصول على  
فنظرت الفاء لعطف هذه الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز  
ان يكون علامة للجزاء الشرط المحذوف فالفاء يسمي فاء فصحة وذلك اما  
لاقتضاها لانه لا يظهرها وابتناها محذوف او وصفها بوصف صاحبها  
كالكتاب الكريم والطعام المتصف بتقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك  
اي اذا كان الولد مستحضر الولد المختصر ومحيط بمفردة فنظرت  
فيكون مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا ينبغي  
عليكم ان هذا قول مجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السمع  
اذا قد يقرر في موضع ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله وان تصبك  
من الحوارث تكلم فاخبر وكل غايبة فتخلي ولم يرد اعدا جواب اذا  
من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله بكم اي مقرة وغاية الجلب  
قوة فالمراد بها هنا الغم وتصبك مجزوم فاذا وهو المستشهد والفاء  
في فاخبر جزائية وفي فكل تعليلية وكل مبتدأ وقوله فتجلى اكثر

خبره وودخول الفاء على الخبر المبتدأ اذا لم يوصف بما يشبه الضعف ويحتمل  
ان يكون التقدير فعل غيابة نصيب او يكون الفاء زائدة في مختصرة متعلق  
بنظرت ونظرة في المختصرات عبارة عن فكره وتأمله فيها لان النظر اذا  
استعمل مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالي واللام وعلى معنى الاتصال  
والترحم والغضب على الف المربوب والضمير في مختصرة مجزومة مضافا  
اليه المختصرات عائد الى الامام المضبوطة مجزومة لانها صفة المختصرات  
فان قيل ان المختصرات جمع والمضبوطة مفردة فكيف يكون صفة لها واللام  
شرط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا او اسم  
اذا كانت الصفة فعلا للموصوف وقائمة به كما ينبغي وعربلا وفاء اسم  
الا ان يقال المراد انه سيجي في اواخر الكتاب ولا يخفى ذلك وتسمى هذا  
وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا وقائمة به يسمى صفة سببية نحو جاني  
زيد الطويل غلام ان قلت قال بال قولهم نواب الشمال ونظرة امناج  
فان الوصف فيها فعل لموصوف وقائم به فان الشمال جمع شمل يعقنين  
بمعنى العتق والامناج جمع منج كنيتم وايضا وهو الشيء المختلط مع غيره  
يقال نصف امناج ماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها والعاقبة  
والاختلاط وصفان قائمان بالنوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد  
والوصف ليس كذلك قلت هذا على ان اول ان الموصوف مركبة من الاجزاء  
المستفاد من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وضعية  
بالجمع وهذا كذلك الوصف فعل للموصوف فقام به لان المضبوطة



قائمة بها قلت منها قاعدة وهي ان الصفة اذا سبقت الى ضمير الجمع كانت الصفة  
في حكم الفعل في جواز الوجدان صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان  
الفعل كذلك في قولنا النساء جارات او جبن على لفظ الواحد والجمع اما الاول  
فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في تاييد الجماعة واما الثاني فلكونه مسنداً  
الى ضمير الجمع المؤنث فروع اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال  
جاءت او جاءوا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاوا وان جاز  
العيون والايام ان فعلن منها المضبوطة بسندت الى ضمير المختصات فيجوز  
الجمع والافراد فافرد المص اي اختار الافراد من هذين الجائزين للاختصاص  
في الافراد وكذا الكلام في قوله دون بمعنى قدام وقد يحكى بمعنى كفل ضد  
فوق وعلى ايها محل يكون مع فاعله في محل نصب على الحالية من فاعل نظرت  
وحاصل المعنى نظرت في مختصات المطبوعة متجاوزا ان كتب المبسوطة  
هذا واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجور بمعنى الاول  
ان يتعلق بفعل او معنى فعل والثاني انه اذا لم يسبق ما يطلب لزوماً ان  
وقع بعد التكررة المختصة فصفتها وبعد المعرفة للحرف في الاعداد وبعد  
غير المحضة منها فاحتمل لها والثالث انه وقع صفة او صلة او حال او خبر  
لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع اللدنية  
وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع العامل اذا علمت هذا فنقول قوله  
منصوب على الظرفية والعامل فيه اي في نصب المذكور نظرت يرد عليه اننا لا  
بل الفاعل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبق ما يطلب لزوماً

من المبتداء وخوّه وهو موطوع بعد المعرفة وهو مختصاته هو حال  
وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل  
فيه اي في نصب دون على الحالية من نظر وهو لا ينافي ان يكون العامل  
في نصب على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظه  
وحده وعامل محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية  
اعني دون مع فاعله المستكن المنقلب اليه من عامله بعد حذفه قلت نعم  
يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدون عن الظاهر المتبادر من  
العبادة كما لا يخفى واعلم ان دون يحكى بمعنى غير ايضا صريح في شرح الباب  
فيجوز ان يكون منصوباً على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصاته  
المطبوعة غير كنية المبسوطة تدبر كنيته جمع كتاب مجرورة لاختصاصه  
دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كنية لا يخفى ان الضمير في كنية  
ليس جزاء من الموصوف لكن لما كان صحت توصيف كنية بالمبسوطة  
ليست اضافته الى الضمير في كنيتهما معا فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت  
ويتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله اكثرها منصوب على انها مفعول  
وجدت والهاء مجرورة المحل لكونه مضافا اليه لا كترعايد الى المختصات  
واعلم ان التميز في المفرد انما يستتبع عدم مميته بالتشوين لفظاً نحو عندى  
راقد خلا او بالتشوين بتقدير احو كما في غير المنصرف نحو عندى مثاقيل ذهباً  
وفي المبني لا عندى المركبة نحو ثلثة عشر رجلاً وكم الاستفهامية كم رجلاً عندى  
وكم لغيره فاذا فصل بينها وبين مميته احوكم في الدار رجلاً القيت وفي



نحو وكه رجلا وربة رجلا او بنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول المص  
تعاور اي تداول واستعمالا من قبل فاما تم ميمته بالتسوين تقدير او  
اليه اشار الشارح بقوله نصب على التميز من اكثر لانه اي اكثر لم يتم بالتسوين تقدير  
وكل اسم ميمهم تم بالتسوين ينصب بتميزه فاكثر قد ينصب تعاورا على التميز  
واما ان اكثر تم بالتسوين تقدير او فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان  
منع عنه التسوين لفظا ثابت تقدير او بناء على انه اسم واللام يستحق التسوين  
واما سقط لعلته عارضية هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تقليل الخارج  
بقوله لان كل تسوين سقط بالاضافة كذا التسوين ثابت تقدير ليس  
بشيء كيف وقد صرح به في كثير من الكتب ان كل تسوين حذف بغير اللام  
والاضافة فهو ثابت تقدير او يكفيل شاهد انما قلنا في بعض شروح  
اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما في التسوين المقدار ان كان الفعل  
التفصيل ميمه سبب لا يجوز نحو زيد الاكثر مالا وعلامة السبب صلاحية  
الفاعلية بعد ان يصير فعل فعلا اذ يصح ان يقال اكثر ماله وامان  
لم يصح بذلك فوجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد بين ذلك  
ان التسوين اكثر ثابت تقدير او قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه  
ثابت تقدير السقوط بالاضافة كما ذكره الشارح قوله او بالتركيب  
عطف على قوله بالاضافة كمن عثر اذا صله خمسة عشرة متونين ثابت  
تقدير او ان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج اللامين وتركيبها بحيث يكون  
عددا واحدا عشرة ومائة حذفت الواو لان انفصال بين الخبر ان حذفت عنهما

البناء لان التسوين الممكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح  
من انه تميز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تميز من المناد اكثر واليه ذهب  
شارح الضوء قال هو تميز من المناد اكثر لان تعلق الفعل به سواء كان  
وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية والعال  
فيه تعاورا الائمة جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول  
الثاني لوجدت المائة او مئيدل من اكثرها على تقدير ان وجدت يتوعد  
المفعول واحد بدل البعض من المحل والحل منصوبة معطوفة على المائة  
وكذا قوله والتممة وهذه الثلاثة اعني المائة والحل والتممة كل واحد  
منهما اسم كتاب الشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله وهذا الاعراب  
اي كونها بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان  
وجدت بمعنى علمت فهو يتوعد للمفعولين احدهما اكثر مفعول الاول  
وتعاورا تميز والمائة مفعول ثان ما بعد ما معطوف عليها من قوله وهذا  
الاعراب هنا التحيص كالمحقق وتبيين له كما لا يخفى فاستطاعت فعل فاعل  
متونين والفاء المذكورة كالفاء في نظرت فهو ما حوذا من طال يطول  
فيتوعد بالنقل الى الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والا قد يكون انتقال  
بمعنى طال صرح به في الصحاح ان مصددة اكلفه فعل مضارع منصوب  
بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز منصوب على انه مفعول اول  
لا اكلفه وعابدا الى الولد وهو اي اكلفه يتوعد الى المفعولين الذين ثانيهما  
غير الاول والمفعول الثاني قوله جمعها والهاء مجرورة المحل لاضافة جمع اليها



عائد الى الكتب الثلاثة والجملة الفعلية اعني الحرف مع ما علت فيه منصوبه المحل على  
انها مفعول استطلت واجله اي اكلف منصوب معطوف على الحرف وهو  
اي اجل يتعدى الى المفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى الحرف اليهما الاول  
الضمير المتصل به والثاني قوله رفعها والهاء مجرورة المحل لاضافة كونه مضافا  
اليه لرفع الهاء عائد الى الكتب الثلاثة كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له  
لاستطلت وجوبه الى المفعول ما يكون باعناع مضمون الفعل العامل  
فيه سواء كان علة غائية متأخرة عنه في الوجود نحو جئتكم اصلا حالكم  
او سببا باعناعه في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو قدت  
عن الحرب جئنا ومضافة الى مفعولها وجوبه الى مفعولها المقطع ما هو  
او لفظا موصولة فيها جملة ظرفية صلت وقد مر نظيره غير مرة  
والموصولة مع صلبة مجرورة المحل لاضافة والموصولة مع صلت مجرورة المحل  
لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروكة تقديره كراهية ما فيه اي  
في الكتب الثلاثة والضمير المستكن فيها عائد الى ما تقديره كراهية ما فصل  
واعلم ان شروط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فاعلا لفاعل الفعل المعلن  
وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تقديره بكم البرق خوفا وطوا والثاني  
ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للمفعول المعلن في الخارج اي في  
الوجود بان يكون وقوعه في بعض ازمان المفعول له نحو قدت عن الحرب  
حينما او يكون اول زمان الفعل اعر زمانه نحو جئتكم فونا لكم من قراره او بالخط  
بالعكس نحو جئتكم اصلا حالكم فاذا وجد هذه الشروط الثلاثة بغيرها شعبة

ينصب المفعول له وذلك لانه يصير شاعرا بالمفعول المطلق بدخوله في  
ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارنه لوجوده  
فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك الحرف الى المفعول له بغير الحروف  
ولان الفعل يقضي اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد  
من الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة لانه اذا  
فقدت هذه الشروط الثلاثة او بعضها لا يكون داخل في الفعل المذكور  
مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتكم لاكمال الزاير لا يندرج اكرام  
المخاطبة في فعل التكلم لانه فعل هذا لا يندرج في فعلك فكل وهو ما وقوله  
لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام في جئتكم  
لاكرام الزاير لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل التكلم والاکرام  
فعل المخاطبة وفي نحو جئتكم لستم لفقدان الشرط الثاني فان التمس ليس  
بمصدر فلا بد من فعل الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن  
من جنس الفعل المعلن فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمحاكتك  
زيدا من لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضا  
لان الفعل الواقع امن لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو  
ظ ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز  
اذا كان مضافا او معروفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل  
يجوز مع ضعفه وقيل لا يجوز لانه بسبب الحال التي يميزها فيمن البيان  
وكونه نكرة فلا يقال في ضربت ناديا ناديب بل ناديا ناديب او ناديا ناديب



قال ابن مالك حرجه للسوفي بشرط النصب مقرونا باللام أكثر من نصب ويجوز  
عن اللام بالعكس وتكون الامران في المضاف ويجيء ملية هذا الشئ  
تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من مواعده الغير المعرفات ان شاء الله تعالى  
من الاشياء جمع شئ كقولنا اقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شياء  
على وزن فعلا وكما لم تذكرهوا اجتماع هذين بينهما الف فنقلوا الهمزة  
الثانية الى الصدد اي قلبت اللام قلبا كان موضع الفاء فصارت شياء  
على وزن افعاء فعلى الاول اي لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف  
قال في الجاد بردي ان لهم في لفظه شياء هذا هب في انها غير منصرف  
بالاستفاق فعند سيبويه يوزن افعاء اصلها شياء قلبت اللام قلبا كان  
موضع الفاء كراهة الفيين هذين وهذا القول شايع ذايغ وعند  
بوزن افعاء جمع شئ يوزن فعال بالفتح والسكون ويلزم منع الصرف  
بغير علة وعند الفراء شياء يوزن افعاء حذف اللام كراهة  
الف بينهما جمع شئ بتشديد الياء يوزن فعيل بالفتح والسكون ويلزمه  
الاخذ من غير الشايع وعلمه تقرير اكثر الكتب المعتمدة من العربية قول  
الشايع فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف لا يخفى بظاهرة عن ثوب  
ضعف ومع ان الاشياء مجرورة بمن والجارح المجور في محل النصب على  
على الحال من الموصول وهو اي الموصول في معنى الفعل للكرهية وان كان  
في الظاهر مضافا اليها المعادة اسم المفعول من الاعادة مجرورة  
على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز

الامر ان افراد الجمع اختير الافراد للاختصار وان الواو والياء وان  
الشرط في الاصل كانت فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة كما  
واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع متني بالجزء  
الشرطي رد عليه ان لانم انه جزء الشرط فان ان لما اخرجت عن  
حقيقة الشرط استعنت عن الجزاء فهو اي قول المص وان كانت  
مثل قولك اكرمك وان احدثني بعينه كيف ولو فرض ان ان باقي  
على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا يخ جزاء له فانه من ستمت  
الشرط لكونه خبر كانت بل بطلت له بعد جزاء بعد تمام شرطه  
كما لا يخفى على الزوق السليمة وموصوب المحل لانه خبر كان  
والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسجمة عنها معنى الشرط  
في موضع الحال من الاشياء وانما انسخ لان الجملة الشرطية لتصدرها حرف  
الشرط المقتضى لصدر الكلام لا يكاد يترتب بئني قبلها فلا يكون حالا  
فهم لا يقعونها بتمامها حالا لا بعد ان اخرجوا عن حقيقة الشرط  
نحو قولك اكرمك وان احدثني واوجبوا الواو في مثله لئلا يترتب  
بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو قيل اكرمك ان احدثني لو هم  
انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعد ها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور  
عليه ولولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسجمة منها معنى الشرط غير متنا  
الى الجزاء لانها لا تفتقر الى جئ بواو الحال ليرفع الالباء  
وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يقعونها حالا من غير اخراج عن

استخرجت

لا يخ



عن

عن حقيقة الشرط لكن لا يتمها بل بعد جعلها خبراً عن ضمير ما يريد منه  
الحال نحو ما جاءني زيد وهو ان تسأل يعط فيكون الواقع في الحقيقة موقع  
الحال هو الجملة التسمية دون الشرطية بل الشرطية تكون جزءاً من تلك  
الحالية فلم يسم في ذلك طريقاً واحداً من الاخراج عن حقيقة الشرط الثاني جعلها  
خبراً للمبتدأ مع بقاءها على حقيقة الشرط وقول المص وان كانت لا يخرج  
من قبل الاول وهي اي التثنية في معنى المفعول فقوله وان كانت لا يخرج من قبل  
الحال عن المفعول لانها اي التثنية عبارة عن الموصول في كراهة ما فيها وهو  
اي الموصول منصوب مفعول كراهة قبل الاضافة وبجئ تحقيق هذه  
المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضرورة في بحث الحال هذا الوعد هذا  
الوجه مستبعد لا لظنه كما لا يخفى على الزوق السليم من الافادة مجرورة  
بمن متعلق بلائح فاستصفت فعل فاعل والجملة معطوفة على المتعلقات  
منها والهاء مجرورة المحل عن عايد الى الكتب الثلث اي من الكتب الثلاثة متعلق  
بالتصنيف هذا اسم من الاسماء المضافة مبنى على الفتح بل على السكون في الجوف  
من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاجة الى المتعلقات لكن محله هنا  
نصب لانه مفعول استصفت المختص منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان  
لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبنى وتابع  
للمحله دون لفظه مثلاً الا يقال مضمي امس الدابر بكسر الراء بل يرفع فان قلت  
لم جائز نحو يارب الظريف حملاً على لفظه زيد المبنى على الضم قلت لمسا بجملة  
حركة المنادى المبنى حركة الاعراب في العروض من حيث ان حركة الاعراب

عارضة

عارضة بسبب مجيئ الحال العام كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعروفة عارضة  
بالباء ونقيت معطوف على استصفت عن حرف جر كل مجرور به  
واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ  
اصلها يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ او عوض  
عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكرنا  
في تنوين جوار من ان عوض عن الياء عند يسيويه وعن حركة عند  
المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اية كل عوض  
عن المضاف اليه اي من قبل الثقة الاول دون ما عداه اي عن كل واحد منها  
اي من الكتب الثلاثة مامصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عايد الى  
كل قول عن كل متها وهو اي تكرر في تقدير المصدر بما مفعول نقيت اي  
نقيت عن كل ما تكرر منها ولا يجوز ان يكون ماموصولة لانه يلزم ان يكون  
المنفي نفى المسئلة المتكررة وهو غير جائز لانه المراد في التكرار دون نفى  
التكرار ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب  
يعني المصباح مستثلاً لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراعى بل مودع الفساد  
لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل  
مرفوع بياينة اي مسئلة متى قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب  
وبطلان بين هكذا اشارة الى قوله لا يجوز ان يكون موصولة الى آخره قيل  
لكن فيه ما فيه لانا لا نعلم ان يلزم من نفي التكرار في نفس التكررة التي هي المسئلة  
التحوية لان المتكرر الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفه التكرار داخل



في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع والتركيب من الموصوف  
 والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية منها مع الصفة  
 التي هي تكرارها لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيوده ولو قال بنفي جزء  
 من اجزائه كان اظهر فلم لا يجوز ان يكون من نفي المجموع بنفي قيد  
 من قيوده واذا كان كذلك فنفي المتكرر منها بنفي تكرره لا بنفي نفي حتى يلزم  
 ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون موصولا  
 بجوز ان يكون ماموصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيته عن كل منها ما تكرار ما تكرر  
 في يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام استقلال المصوب على مفعوله  
 لنفيته او على انه حال من ضمير نفيته بمعنى مستقلا للمعاد متعلق باستقلال الموصوف  
 بمعنى الاعداد والتكرار واستقلال المعطوف على استقالاتها في الوجوه  
 من كونه مفعولا له وحالا ايضا للمفاد متعلق باستقلاله واعلم ان الظان يقال  
 ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لا استقلال او مستقلا انا لا افادة  
 التكرار على انه يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس اسم مفعول اذ لا يستقيم  
 المعنى ص الا بارتكاب الخذف في فاعل الاستقلال ومفعوله معا الاستقلال  
 فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عند الشيء قليلا وذا لا يتصور في  
 المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى لعدده  
 قليلا لكن الشارح افترق اثر صاحب الضوء فقال وموأي المفاد اسم مفعول من افاد  
 يفيد واللام فيه اما العهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد من المراد الولد  
 او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقوله

من قال ان اللام بمعنى الذي لانه في صدق الصفة وهو فيها اي اللام في الصفة  
 اي في اسم الفاعل والمفعول وانه الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول الاحرف العرف  
 فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف بناء على الجنسية  
 والاستغراق بطوله قول من قال مبتداء وبطخيره وما بينهما مفعول الفاعل  
 لانا نقول المفعول يكون اللام للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب  
 من قال انه اسم فاللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت تكرر الصفات  
 بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اي اولم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد  
 الاسماء كالؤمن والمخاف فانها لسان الطائفتين معبودتين ومطلقان على  
 كل فرد من مائتين الطائفتين من غير ملاحظة مصدرها الان او متكررا فيه  
 ولهذا ترى استعمالها اي شخص كان من المعارف بمعنى التصديق والانتكار و  
 الجاهل بهما وهذا نظير في نسخة اذا اطلقت على ذات المذموم من غير ملاحظة  
 صفة الذم حروف تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس تعريف بل اسم موصول  
 فلان ان الموصول بناء على الجنسية والاستغراق كقولنا الذين ياتونك الازيدا وامر  
 العالمين بكسر اللام الازيدا فانها اي اللام في الذين واللام في العالمين موصولا  
 كايان في هذين المثالين للجنس والاستغراق واللام في المستثناء الذي شرطه  
 دخول المشتق في المشتق منه على تقدير السكون عن الاستثناء وكيف بناء على الجنسية  
 والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني  
 العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصوف  
 والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على جزئها تهافتا في المعرفة باللام بعينه



فليتأمل ولولا مخالفة التطويل والاطناب لاطلعتك منها على قوايد لم يحكم  
حولها الا واحد ابعد واحد من اولى اللباب غير هو صفة في الاصل بمعنى المغايرة  
المغاير المدخول في حال كونه مغاير المدخر ويتسوى فيها الاحوال لان فيه معنى النفي  
في مجرى صرفه في عدم التفرق وما ينبغي ان يعلم ان النجاة قد منعوا التعريف  
لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية بصورة الاضافة للمفعول  
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء في عبارات بعض العلماء في كلام  
المصنفين فكأنهم جعلوه بمعنى المغاير ومولوا غير منها منصوب على الحالية  
من ضمير استصغيت مذخر بالدال المهملة المشددة مجرورا لضافة الغير اليه  
وهو اسم فاعل من الافعال اصله مذخر قلبه الساء والافصار مذخر  
ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مذخر وجاز  
فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المعجمة بعدها  
معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورية فيجوز لكل الادغام  
نظر الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال والذال الاو جازيا ايضا  
مذخر بالمعجمة قبل المهملة بفعل الادغام وتحليله نظر الى عدم اتحادهما  
في الذات فضل منصوب على انه مفعول مذخر النصب مجرورة لضافة  
فضل اليها وانما عمل مذخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد  
على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين  
الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال او عند تجرده عن اللام اذ عند دخول  
اللام الموصولة عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في علم كونه

بكونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة اللطم كما اشترنا اليه نحو الضار  
آياه اس من زيد اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك لئيم مشابهة لفظا ومعنى  
واما اذا كان بمعنى الماضي شبه الماضي معنى لا لفظا ومثبه المضارع لفظا  
لا معنى فلا يتم مشابهة الماضي والمضارع فلا يعمل عمل احدهما وما يجب  
ان يعلم هذه الاشتراطات انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول  
المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال  
وسواء كان بضم او مظهر اسبيا او غير بيتي نحو ضارب او ضارب ابوه  
او ضارب في داره عمرو اس لان ادنى الشبهة بالفعل يكفي للرفع بشددة  
اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور  
مطلقا لان الظرف يكفي راحة لا تساعه وكذلك يعمل في المطلق للفعل  
المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس جنتي والشرط الثاني اعتماده على  
احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احد لان طلبه  
للمفعول على حذف وصفه لانه انما وصفه الواضع للذات المتصفة به  
بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاها  
باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان لا يكون عند العمل موقعا  
هو بالفعل اولى منه باللام وذلك اما ان يكون مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة  
التي سنذكر فانها لا يجوز ان يكون مخبرا عن فضايل الفعل اذ اللناد من لزوم  
الفعل او لوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد الاستفهام والنفي



فإن النفي إنما يتعلق بالأحكام دون الزوات وكذا الاستفهام شأنه أن يكون  
من الأحكام والحوادث دون الزوات الأولى حرف النفي نحو ما قايماً زيداً وما  
في معناه أي في معنى حرف النفي من اسم أو فعل في معناه نفي كفيه وليس كذلك الاسم  
كما في قول الشاعر وإن امرأ لم يعن إلا بمصالح الغير مهيئ مهيئ وعمل في  
في نفيه النصب لاعتباره غير ومثل الفعل نحو ليس قايماً الزيد بن نحو  
قوله وإن امرأ في مختار الصحاح المرء الرجل تقول هذا مرء صالح و  
هذا امرأة صليحت فإذا دخلت الف الفصل وقلت امرأ قلت لغات  
فتح الراء في كل حال وفيها في كل حال وأعرابها في كل حال فيكون اللفظ  
الثلاث معرباً من مكانين انتهى وقوله لم يعن على وزن لم يرم صفة  
أو غير باللام الابتدائية مرفوع على أنه خبران ومهيئ على وزن  
محيب لسم الفاعل من أهان يهين أهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع  
أن الرجل الذي لا يهتسم إلا بأعمال الصالحة لا يهين نفسه بآثارها والطمع في كل  
موضع الثاني من تلك الأشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظاً نحو قايماً  
زيداً أو مقدراً كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديره على  
أنه فاعل مقيم والعذر منصوب على أنه مفعول مقدماً أي مقيم بمعنى يقول  
عزري قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى على اسم ليت في قوله مخذوف مبهين على  
سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليس على مما سئل عنه بهذا الاستفهام  
حاصل في الأولى أن يقال فيه أيضاً حرف الاستفهام أو ما في معناه فإن الشرط

فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كانت استفاداً من حرف أو من اسم نحو  
أين جالساً كل وكيف مصبح ابنكاً وكما كنت صديقاً قد يقال والثالث  
من تلك الأشياء الستة المبتدأ هو نحو زيد قائم أبوه أو منونياً كقوله أو منونياً  
عين من شئ غيره فإن ما نصب عنه لاعتباره على كم الخبرية التي ليست بمبتدأ هو  
لكونه في الظنكرة غير مختصة بالمبتدأ منونياً فإنه مختص معنى الأبرار  
قولكم رجل لقيمة بمعنى كثير من الرجال ومن هذا علم أن تختص المبتدأ  
الكرة بالصفة على ثلاثة أقسام إما بالصفة لفظاً وهو ظرف أو بالصفة تقديرية  
نحو قولهم شجرة في الآناء وشجرة في الأرض أي شجرة واحدة وشجرة من اللبن  
أو بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فإن الوصف فيها من تمام معناه و  
ليس مقدراً مع لفظها كما تقر مع لفظ شجرة لأن كم لا يوصف أصلاً  
هذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الأشياء الستة الموصوف نحو  
مررت برجل عالم أبوه والخامس منها ذوو الحال بأن يكون اسم الفاعل  
حالاً نحو جاني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها أي في الحال أعني في مواضع اعتماد  
اسم الفاعل فيها على ذي الحال الاعتماد تقديره أيضاً بأن يحذف ذوو الحال  
لفظاً والسادس منها الموصول نحو الضارب أبوه قال السيد كن الذي يعد  
العلوي بفحيتين في كبره اسم شرح للظافية قوله بعد الموصول  
ظرفاً وقوله غفل عنه المصنف مقدار له وزاد بعضهم على وجود  
الاعتماد أن يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعاً جلاً حيث نصب العاجلاً  
على أنه مفعول لاعتباره على ما لكن المحققين قالوا الموصوف أعم من



من ان يكون ملفوظا كما مر او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على  
 الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قائم الزيدان  
 ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الالمام المشتقة كاسم الفاعل و  
 المفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد كذلك يعمل به ما جرى مجراها  
 كالشوب والانتعارة مثل اهانتني ابوك ولحد الزيدان فاستعير  
 اللبس بمعنى الجزى فعمل عمله وكذا عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم  
 المفعول اعني شوب الى هاشمي وهذا الاشتراط اي اشتراط الاعتماد  
 عند البصريين واما عند الكوفيين والاختفئ مثلا فلا اشتراط للا  
 بالاعتماد عندهم فعمل هذا قولنا قائم زيد فقام فيه اي في قولنا  
 هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتداء الا غير وعند الكوفيين  
 والاختفئ محتمل للاخرين احدهما ان يكون قائم مبتداه وزيد مفعول  
 على انه فاعل ساد مساق الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد  
 مبتداء واقايكم الزيدان والزيدون فتمتنع عند البصريين له  
 لامتناع انه يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون  
 لكونه اي لكونه قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك  
 والمطابقة للمبتداء شرط في الخبر المشتق افراها وتشتت وجمعا  
 وتذكرا وتائيدا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتداء فجاز عند  
 الكوفيين اي قائم الزيدان والزيدون جليز عندهم وعند الاختفئ  
 على ان يكون مبتداء وما بعده فاعله ساد مساد الخبر وكذا الخلاف

بمعنيته من غير تفرق جاز بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني  
 يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتداله  
 على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء غيرها فالاسم بعده  
 مبتداء مصدر اكان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن  
 في التنقل عن مكانه مله خبره اذا فرق عند الخليلين بين الحدث وغيره في  
 اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم جديا فارتفعه  
 بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اول شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث  
 جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو  
 عند الخليل واما عند الكوفيين والاختفئ لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف  
 مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسمي الفاعل والمفعول في حرف جر رعاية مجرور  
 متعلق بمذخر وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو باعتبار انه جمع عبارة  
 من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المشكل او بالعكس بالنسبة  
 الى الخطاب وذكر الفاعل متروكة تقديره في رعاية عباراته والضمير البارز  
 المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عايد الى الاحام الفصيحة اي  
 الخالصة من تنافر الخروق نحو السجع ومن الفراية نحو نطاء طاء وافر  
 تقع ومن الخالفة القيلس نحو الحمد لله العلي الاجال بفعل الادغام ومن  
 ضعف التأليف نحو ضرب غلامه زيد ابا ضما قبل الذكر وتنافر الكلمات  
 كقولنا وليس قرب خبر والتعقيد نحو قوله ساء طلب بعد الدار عنكم لتو  
 ابو علي ما فصل كل في موضع مجرورة صفة في الخبر العبارة فان الفصاحة



كما يوصف بها المتكلمون مثل ما يقال الشاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك  
يوصف بها العبارة المفردة نحو كلمة فصحة مثل ما يقال كلام فصيح في  
النثر وقصيدة فصحة في النظم ولم يجمع الفصحى مع ان الموصوف  
جمع للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها ولم حرف من الحروف الخواص  
للفعل المضارع وهو خمسة لم نحو لم يضرب ويسمى بالجد المطلق في عرف العرب  
لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان تنقطع في زمان الاخبار ولما نحو  
لما يضرب ويسمى بالجد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالمحال وذلك  
لان لما نفي لقد ضرب وفي قد ضرب اخبار عن الزمان المتصل بالمحال فكذلك  
نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مضاف مما يقال زيادته  
لحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب تضرب وللام الامر  
اي اللام الموضوعة للام سواء امر الفاعل الغائب والمفعول الغائب او  
الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح  
ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تسمى للمخاطب  
والغائب على السواء بخلاف اللام فانها لا يدخل على المخاطب في الاغلبية وقد يدخل  
ليفيد التاء المخاطبة واللام بعينه فيعم اللفظ المجوع الامرين مع على كونه  
بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كما قرأ في الشواذ فذكر فلنفرحوا ان قلنا  
المفهوم مما ذكرتم ان بجى صفة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد  
صرح ابو حنيفة بخلافه حيث قال في تعريف غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم  
في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه لا بجى عن غير تأويل بل يلزم امر

امر الشئ لنفسه او نهي عنها والافور دونه في المستعمل كثيرا لا يكاد يصح  
انكاهه مثل قولهم فلنشرع وقلنجب وغير ذلك لهذا فتر الشريف بقول  
السكاك فلنعيثها بقوله او اذا كان السابق في الاعتبار والخبر والطلب وجب علينا  
تعيينها اشارة الى ان صفة الطلب ليس على حقيقة بل المراد بها الاخبار عن  
وجوب التصيير على من هو بصدد المذكور تدبر فانه نقيض لم اطوف على مضارع  
مجزوم ولم سقط الباء علامة المجزوم لان اصله اطوى بالياء المدة لما بين  
في موضع لان حرف العلة في اخر الفعل المعقل اللام بمنزلة حرف العلة في  
في اخر الفعل الغير المعقل اللام وفاعل مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة  
على جملة استصغيت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطوى مجرور لاضافة  
ذكر اليه من حرف جر مسانها مجرور بها والجار مجرور والمحل لاضافة للسائل  
اليه عائد الى الكتب التثنية والجار مع المجرور متعلق فلم اطوا الاحرف من  
حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء واداة على معنى ما به يستثنى  
في النظام سواء حرفا او اسما او فعلا او حاشا وعدى وغيره وسوى  
الحركات السين وغيرها مثل سواء بالكر والفتح وخلا وما خلا وما عدا  
ليس ولا يكون ولا سيما بغير لما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظا موصولة  
لنذر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلة وفاعل مستتر في عابد الاما والمو  
صول مع صلة منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكرى لان المنعني  
ليس من جنس المستثنى منه المذكور وذكر العامل اي عامل النصب في الموصولة  
الا العامل مبتداء والآخره او العامل الفعل السابق ذكره ومولم المحو



بواسطة الاختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض  
من الكل لان ذكر ما ندر بعض من ذكر شئ او بدل الاشتغال برده عليه بدل  
الاشتغال انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وهما ليس  
كذلك وقد اعترف به قبله حيث قال بدل من ذكر البعض من الكل والكل  
والعامل فيه لم اوردون الا بل مولفوه العمل اي لم اورد ذكر الشئ الا اطلقوا  
بالياء ذكر ما ندر كذا في المضاق واقامة المضاق اليه مقامه في الاعراب  
والجارية كذا في متعلق بمنصوب المقدر بين او منصوب على البدل  
من ذكر شئ سببه حذف المضاق لانه لو لا ذلك الحذف لكان الموصول واجب  
النصب على الاستثناء النقطه من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل  
كما لا يخفى وهو في المضاق المحذوف ذكر وهو اي ذكر المحذوف غير المذكور  
الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير المفعول المذكور وانه انما  
في اصل الخروف فافهم واما مجرور المحل على البدلية اما من ذكر شئ بدل  
البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اورد ذكر شئ الا اورد ذكر ما ندر في  
يكون الذكر الذي اورد في التفسير هو غير الذكر المذكور والا لان البدل  
بتكرير العامل ومن هذا يظهر فائدة قوله فيمليق وهو غير الذكر الذي  
هو المبدل منه او هو بدل من المسائل في من مسائلها والعامل فيه من اي  
لم اورد ذكر شئ مما ندر او من المسائل في من مسائلها والعامل فيه من اي  
لم اورد ذكر شئ الا اورد ذكر شئ مما ندر اي من المسائل التي ندرت قيل  
في هذا سهولان المبدل يكون في غير الموصوب وشئ ومائلها موجب في الجواب

لا بد من ذكر شئ

في الجواب للنفي الذكر المتعلق بشئ هو المسائل فارجع اليه فالسهر في مقالة و  
لما كان مهننا اعرابا بان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيله او لا باقيا او  
وثانيا ايضا ما وادع لم يبق مهننا احتمالا كون البدل من الضمير المجرور في مسائلها  
ابطال بقوله ولا يجوز ان يكون بدل من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة  
المعنى للزوم كون ما ندر كتابا بمسائل كذلك ذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب  
فيكون التقدير لم اورد ذكر شئ من مسائلها الكتب الثلاثة الامسائل ما ندر في رجع  
ماله الى ان يقال الامسائل الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه  
الفساد انه اذا كان بدلا لانه يلزم دخول الالباب في المضاق وهو المسائل من  
مسائلها والمضاق اليه وهو ما ندر يتقدر بتحية المبدل منه اي للعدة  
وازالة من السبب وهو ايها في مسائلها فاسد خبر بما قيل وانما كان فاسدا  
لان المراد بالنتيجة التحية في المعنى لانه اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على اننا نقول  
بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل  
في حكم النتيجة لا معنى ولا معنى لفظا اما الاول فلا شئ لاني غير بدل اللفظ  
فائدة الاجمال اول التفسير ثانيا واما الثاني فلو جوب عود الضمير الى المبدل منه  
في بدل البعض والاشتغال كما اشرنا اليه قال في شروع الباب ولكونه ليس في حكم  
النتيجة لا يمنع ابدال غير الموصوب عليهم في انتمت عليهم فلو كان في حكم  
النتيجة مطلقا لما صح ذكر لان التقدير يكون صراط الذين انتمت على غير  
الموصوب عليهم فيلزم خلوصهم الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير  
في عليهم الثاني وهو اللام في الموصوب واما قولهم انه في حكم النتيجة



حازن ان منهم بلفظ البدل بنفس من غير ذكر المبدل منه وبفارقة التاكيد  
 والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر كذا كذا ان قول الشارح لان المراد بالشيء  
 بالتحية في المعنى لاني اللفظ بعد اخل عن التحقيق او شاع عطف على ما ذكر  
 فيما حرف جزع موصول بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على  
 على الظرفية وهم ضمير متعلق متصل بحرف الجر والحل لاطافة بين اليه عبارة عن  
 النجاة لانه عايد اليهم وعامل الطرق اي ناصبه محذوف وموصوف وفاعله  
 المتعلق اليه من فاعل بعد حذف مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع المجرور اي الظرف  
 مع فاعله جملة ظرفية صلته ما والموصول مع صلة مجرور والحل في متعلق  
 بشاع وانتشر معطوف على شاع او عايد ندر والاو بقره ولم اذ فعل  
 مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء للتقاء الساكنين وظان يقال  
 وبها اي الساكنان الياء والدال فيه اي في المختصر متعلق بلم ازيد شياء منصوب  
 لا مفعول لم ازيد اجبتا صفة شيئا الاحرف لستاء موصول كان فعل  
 من الافعال الناقصة مع معوله جملة فعلية صلته اسم مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة  
 متعلق بقوله حريا بتشد يد الياء بمعنى الجدير واللائق وهو منصوب  
 على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة ثم اخذ رعاية للجمع وهو  
 الموصول مع صلة منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازيد شيئا والعامل  
 الاو لم ازيد على اختلاف مر ذكره في لم اطوا وعلى البدلية من شئ والعامل  
 في فيه لم ازيد دون الأبل موقوف على العمل في الجملة اعني لم ازيد مع ما علمت  
 فيه معطوف على جملة لم اطوفني اما في محل الرفع على ان كانت فاء فنظرت

عاطفة او في محل الجزم ان كانت فاءه جزاءه مباحث الاستثناء الاشياء  
 طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن فيما اي في مباحث الاشياء المكرر  
 لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختيار الافهام من الخيرة بكر المعجزة  
 بمعنى الامتحان والتجربة وهي او تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل  
 فلان على عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره وعلى متعلق  
 بالجر لانه في معنى الفعل الاسعة الثمانية الاسبعة الاسعة الاخيرة الاربعة  
 الاثنتي الا اثني الا واحد ولو قال له على عشرة بستون العوض الا اثني  
 الاثنتي الاربعة الاخيرة الاسعة السبعة الثمانية الاسعة فاللزام  
 في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التفرج ههنا ولا علينا ان  
 نبه فنقول اما ان اللزوم في الاول خمسة فلان اخرجنا التسعة من العشرة  
 بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صار تسعة واخرجنا منه تسعة بقي اثنتان  
 وادخلنا معه ثمانية صار ثمانية اخرجنا خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة  
 صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة وادخلنا معها اثني صارت  
 ستة اخرجنا منها واحد بقي خمسة فكل وتر من في خارج وكل شئ مع موجب  
 داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان تجمع المشيت  
 على حدة وتجمع المنفي على حدة ثم يتقضى المنفي عن المشيت فيما بقي من  
 المقرب فالمشيت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والجميع ثلثون  
 والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والجميع خمسة وعشرون  
 فاذا انقضت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللزوم في الثاني واحد



فان القائل لما استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لا بد ان يكون ذلك  
استثناء من العشرة لامن الاثنين لان استثناء الأكثر من الأقل  
لا يصح وهكذا الاستثناء الباقية كلها من العشرة فيقوله التاسعة  
تبقى تسعة من العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الباب  
هكذا ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله في مكان من النفي اثباتا  
او من الاثبات نفيًا دخوله على عشرة التاسعة الاثمانية وهكذا الى  
الواحد فاللازم ثم ولو ذكرت بعده الاثنين الثلاثة وهكذا ان  
التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شرحا يعني لو ذكرت بعده بودالا  
واحد الاثنين الثلاثة هكذا الى التسعة بان يقال يقول له على عشرة  
الاتسعة الاثمانية السبعة الالسة الاربعة الثلاثة الاثنين  
الا واحد الاثنين الا ثلثة الاثنين الواحد الاثنين الثلاثة الاربعة  
اي الاتسعة فاللازم واحد لا فكل اذا قلت الاثنين بعد الواحد صار  
اللازم سبعة ثم اذا قلت الاربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا  
بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الالسة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت السبعة  
بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الاثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت  
الاتسعة بقي اللازم واحد واعلم ان الاستثناء المساوي او انقضى  
عند لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساوات ومما نذكر انتهى  
اذا عرفت هذا فلفظ الشارح انما قال له على عشرة الاثنين الثلاثة الخ  
بدون التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عن ان الفا

عند لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساوات ومما نذكر انتهى

ان الظاهر ان ما في الكتاب مثله وما ذكره منها مسئلة اخرى غير ما لا ينبغي  
ان يشرك فيها الا الواحد كما لا يخفى على المدرك المص فلهذا احترازنا في وجه  
نصريح المسئلة الاولى تقدير آخر قد لا يحل وبالي وجال في خيال قبل  
الشعور على ما ذكره الاعلى ثم وجدته موافقا عند بعض المحققين من  
شرح الباب وهو الذي حققه بقوله واعلم ان في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى  
مستثنى من الاول ويكون المستثنى الاول الذي مستثنى عنه الثاني ان كان  
منفيا كان الثاني مثبتا وان كان مثبتا كان الثاني منفيا وبقوله وجه القطب  
ههنا امر ان الاول ان يجعل كل وترك التسعة والسبعة والثلثة  
والواحد منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين  
مثبتا الثاني ان سقط المستثنى من المستثنى منه ثم مضى ما بقي من هذا  
المستثنى منه الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم سقط من هذا المجموع المستثنى  
الثالث ويعلم جزا الى ان يبلغ الواحد اذا ضم الى الثمانية عادت تسعة  
اما اذا اخرجت من هذه التسعة الثانية بقي اثنان واذا ضم اثنان الى  
عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه  
الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة واحد بقي  
خمس وهذا هو ما يريد اخرى مهمة لا ينبغي ان يسهل وان طال الكلام منها  
ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا بعد النفي فاذا وقع بعد المضارع لا يشترط  
ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد لا يفعل في اول ما زيد لا فاعلم  
فيكون خبر المبتدأ وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل مضارع



كقوله وما ياتيهم من رسول الا كانوا اوفى معنى النفي في القسم نحو انشرك الا  
فعلته فان معناه ما استلزم الا فعلك فهو شئ مفرع ومنها وقوع الجملة  
الاسمية بعد الا كقولك ما جاني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة  
بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة  
في الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا  
من يجوز للمال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فنقول ما مررت باحد الا  
زيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها  
ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف  
من الاوّل على رخصة دون غيرها من ادوات الاستثناء ومنها انما يكون  
مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء  
الواقع عقب جملة كقول القائل من حذف زيدا فاجلده واحكم بغيره  
ورد شهادة الا ان يتوب فعند الشافعي رخصة يرجع الى المحل وعند  
ابن حنيفة رخصة الله يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف  
والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فان قوله في قولنا لا حول ولا قوة  
الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عند وهو  
هنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول من معصية الله الا بالله و  
لا قوة على طاقة الله الا بالله فلما ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية  
وتقدير الجملة الاولى استثناء انحدر لانه الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة  
لما كان بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتشابههما منزلة شئ واحد ومن

النكرة

وترجته على وزن دحرجته اي سميته الواو للمعطف ترجعت فعل فاعل و  
مفعوله الضمير البارز راجع الى المختص بالجملة معطوفة اما على جملة استنفيت  
او على جملة لم ازد والاولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه  
الاولوية لا يخفى على الزوق السليم بكتاب مجرور بالباء متعلق بتوجيه المصباح ح  
لا يخفى ان ليس هذا المركب المجموع فعل ذكر الكتاب متعلقا بغيره الثاني  
مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة ليستفي  
اي يستير يعني انما سميت بالمصباح لاستضاءه بانواره على منظر خرجت عن المصباح  
جنا واللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل  
الابعد بتقدير ان ليكون الفعل في قوة الاسم كونه في تأويل المصدر كما في  
قوله حتى يعلق ويستضيء فعل مضارع منصوب بها اي بان المصدرية وفاعله  
الضمير المستكن فيم اي يستضيء وهو عايد الى الولد بانواره متعلق يستضيء  
والضمير مجرور بحل الاضافة الانوار اليه راجع الى المختص والمراد بانواره مسائل  
اللطيفة ومباحث الشريف وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص  
سبب المختص بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالمجمع والمجمع والجملة اما الازالة  
او ازالة الظلمة في المصباح فظ واما الازالة في المختص فلانه من يزيل ظلمت  
المحل بالممارضة متعلق بيزيل والاستعارة عطفا تفسيري وهما في الحقيقة  
من شرا الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانوره والتشبيه  
المذكور تشبيه المص المختص بالمصباح في ضميره استعارة مكنية وهذا  
الانبات استعارة تخيلية قوله قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر



اوصفة لتخييلية واما منصوب على الحالية ويستغنى اي يقتصر  
معطوف على يستغنى والضمير المستتر عائد الى الولد بخلاف منصوب  
على انه مفعول يستغنى وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمه واذافتها الى اثارها  
اضافة العام الى الخاص اي مغانم من اثاره فيكون بمعنى من كانتم فضة  
لان المغانم المرادة منها هي الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم  
موا الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهي كون  
المضاف محولا موجودا منها والمراد بها اي بتلك الاثار الحاصلة من  
من المختصر المسائل الشريفة التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور  
المحل لاضافة الاثار اليه راجع الى المختصر وكسرتة فعل فاعل ومفعول  
وهو اى المفعول البارز المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة على  
جملة تزجته ومعنى كسرتة طويته طيا وموضع الشر لان الثياب المفضولة  
اذ انتشرت طويت على كسر القصار فان المصنوع هذا المختصر بالثوب  
المطوى وجعلته مستملا منصوب على انه حال او مفعول فان على حرف  
جر حجة مجرور بها متعلق بكسرت ابواب مجرورة لاضافة اليها  
وموضع الاصل باب البيت قيل انما سمي من باب لانه لا يدخل في مشواره الا  
بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن باب اصله  
بوجوب دليل ابواب الباب مرفوع على الابتداء الاولى صفة الباب هو تقيض  
الاخر اصله اوال على وزن على اي هموز الاوسط قبلت الهزة واوا  
ادغمت بدليل اول منك وجمع على او ايل واوى وقيل اصله وول على

٧٨  
على وزن فاعل قبلت الواو الاولى هزة لتاسب قوة المشكل في الابتداء  
ولم يجمع على او اوال للاستئصال في الصحاح اذ جعلت اول صفة  
لم تصرف بقول لقيت عاما اول واذا لم تجعل صفة صرفته تقول  
لقيت عاما اول ومعناه في الاول من هذا العام وفي الثاني من هذا العام  
وثانيه الاولى وجمع الاول مثل الاخرى والاخرى في الاصطلاحات وهو  
اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشي والجاء مع المجرور في محل الرفع على  
انه خبر المبتداء النحوية صفة الاصطلاحات وانما لم تقل النحويات  
موافقا للاصطلاحات لانها اى النحوية اسندت الى ضمير الجمع وهو  
الاصطلاحات في مجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل النحوية ليست  
بفعل اى فعل اصطلاحي ولا بمعناه مما يشق من الفعل فاين الاسناد  
قوله لانه متعلق لما يفهم من الكلام السابق اعني الاستفهام الانكاري  
اى الاسناد فيه لان لا وجود الى الاسناد في الاية اى في الفعل وفيما  
في معناه ولهذا تستمعهم يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا او معنى  
فعل فعلى الاولين مثل قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك بمعنى مواضيك  
ومملوك قلنا ان الياء والنحوية يائى النسبة فيكون في معنى الفعل اذا  
التقدير يرجع في الاصطلاحات المنسوبة الى النحوية فالنحويات محض  
كهاشم وبصرة فلا يصح الوصول به واذا نسب وقلت وهاتين تبصرتي  
الخرط في سلك الصفات حتى يقوله برح المهندى الغلام على انه  
فاعل في قولك رجل هندی غلامه فلا شك في اى الاصطلاحات



بمعنى المصطلحات ولهذا أي لكونها بمعنى المصطلحات جئت  
 الاصطلاحات أي جئت بصيغة الجمع الظاهر أن يقال جمع أي  
 الاصطلاحات وأن كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يشي ولا يجمع  
 وهو أي ذكر المصدر وإرادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى المفعول  
 وغيره كالقول بمعنى القول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى  
 المضروب ونحو ذلك وهي أي الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات  
 عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلية وأنواعها من الاسم والفعل  
 والحرف والكلام وأنواعه أي أنواع الكلام من الجمل الأربع الاسمية  
 والفعلية والشرطية والنظرية وأعلم أن الأصل أن يكون الجملة  
 اثنتين اسمية وفعلية لأن المركب المشتمل على المسند والمسند اليه  
 لا يتأني إلا من اسمين أو من فعل واحد فإن بدئت باسم تسمى  
 اسمية كزيد قائم وكذا أريد أبوة قائم الزيد أن عند الجمهور  
 خلافا لصاحب الباب فإن مثل مهابات الأمور وما بعده من الجمل  
 الفعلية دون الاسمية وإن بدئت بفعل تسمى فعلية كقام زيد  
 هل قام زيد وزيدا ضربت ويا عبد الله لأن التقدير ضربت زيدا  
 ضربته وادعو عبد الله وبه أخذ ابن الحاجب وصاحب البيت  
 وابن مكر كن الزمخشري وصاحب الكتاب لحقاها اعتبارا بينا آخرها  
 وجعلها قسمين آخرين من الجملة وبيان أن الجملة الفعلية أن تجزئ  
 فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم من أقسامها يسمى

من جملة ما ذكره في كتابه من أن الجملة الفعلية لا تجزئ

بذلك

بذلك الاسم الأصلي عن الفعلية والافان تضمن الشرط بمعنى شرطية  
 سواء كانت مركبة من فعلين نحو أن يكرمني أو من شرطين  
 نحو أن كاشتي زيد يكتب فلو يتحرك يده ومتم لم يكتب لم يتحرك  
 يده وإن لزم الاضمار فسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظ  
 في ظرف أو مقدرا فان الجار والمجرور سمي ظرفا اصطلاحيا كما  
 أشيرنا إليه نحو ما في الدار زيد وما قد أمك زيد هذا وقولنا في الشرطية  
 معنى قيدناه صاحب الباب في شرح الباب قال قوله معنى إشارة  
 إلى أن الشرطية لا يجوز أن يكون جملة شرطية لفظا لأنهم لا يوالون بين  
 حرف الشرط فاذا أراد وذلك خلوا كان وأسندوه إلى ضمير الشأن  
 وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى  
 انتهى وقوله التي يتوقف صفة الالفاظ عليها أي على تلك الالفاظ  
 المتعددة المباحث الانية فلهذا أي فلتوقف أي من الانية عليها  
 قدم المص هذا الباب للحاين في الاصطلاحات على سائر الأبواب  
 هذا وأردف أي عقبه بقوله الباب في أي مرفوع على الابتداء الثاني  
 مرفوع تقدير اصفى الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف  
 لكونه مرفوع المحل على الخبرية للابتداء اللفظية مجرورة على أنها  
 العوامل القياسية مجرورة صفها أيضا أي كاللفظية بعد الصف  
 واما قدم هذا الباب على الباب الثالث لأن العوامل المذكورة في  
 الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة



مثلاً قولنا الافعال اللازمة ترفع الهم الواحد على الفاعلية والافعال  
المتعدية ترفع اسماً واحداً على الفاعلية وتنصب اسماً آخر على المفعولية  
فهذا تجري قياس مطرد ولو تركه قوله فهذا المكان اظهر في جميع الافعال  
تلك ان انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب او لا والسماعية  
غير مطردة مثلاً قولنا ان الباء تجر قوله مثلاً منصوب على المصدرية اي  
امثل مثلاً تجر على وزن تترصفت مؤنث وهي اي لفظ تم تجزم بضم الميم  
سماعية لقوله قولنا وقولنا منحصر فيما سمع من العرب صفة كاشفة  
للسماعية وليس كذلك تجاوزات كما سمعنا من العرب ولاشك ان المطرد  
يحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جري مجرى  
الناذر والناذر عن القياس الخارج عن الاصل كذا في الضوا قوله  
الناذر اي الساقط وقوله الخارج صفة بعد صفة للناذر والمطرد  
ليس كذلك فهو اولى بالتقدم فلذلك قدمه عليه ثم قال الباب الثالث  
في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع  
لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحواس البصرية فيبحث  
لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وليست  
بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا كان  
اول والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابداء  
الرافع للمبتداء والخبر او وقوع المضارع موقع جنس الهم الواحد الرافع  
للمضارع او كونه الصفة بمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة

85  
في الصفة عند الاخفش على ما يجب في آخر الكتاب في الباب الرابع  
ولاشك ان كل واحد منهما معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك  
في مزنية ما يعرف بالتبيين على ما يعرف بالوشى الواحد الواحد  
المزنية بمعنى الفضيحة فعليه لها في الاساس تربية عليها تفضلت وجمعها  
المزاييم قدّم المصن الباء الرابع في العوامل المعنوية على الباب  
الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العامل  
والمعمول فالبحت في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف  
الخامس فان البحث فيه من التعريف والتكثير والتذكير والتأنيث  
وغيرها من متمات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت  
مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود ومن هذا الفن وبين  
المقصود في هذا الفن ظ حيث يشتمل النثر المقصود الاصل وغيره  
بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن  
فهذا قدّم الرابع على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله  
من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره  
من ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم بما ذكرنا في الكتب المنبوبة  
اي في قوله في مختصراته المنبوبة ولعل المنبوبة وقعت تصحيفاً  
من المبسوطه لكن لا بد هنا ان نذكر وجه الحصر اي حصر ابواب  
الكتاب في اللغة بان يقال المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخرج من ان يكون  
موفقاً عليه للمباحث الآتية او لا فالاول هو الاول وان كان الثاني



وموالم يتوقف حصول المباحث الاليتية فلا يخلها من ان يكون البحث في  
 من جهة العالمية او لافان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه  
 قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اي ما يكون العامل فيه قياسيا  
 هو الباب الثاني والثالث اي ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث  
 والثالث اي ما يكون العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثاني اي  
 وهو ان يكون البحث من جهة العالمية فهو الباب الخامس فانه قيل لا يلزم  
 من عدم كون البحث من جهة العالمية ان يكون هو الباب الخامس الذي  
 في فصول من الغزوية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن فيه تلك  
 الفصول فلما علم اولاً ان الحصر في الحكم بالاختصار اما عقلي او مرده  
 بين النفي والاثبات يحزم العقلي بمجرد ملاحظة مفهومه بالاختصار  
 واما استقراء لا يكون كذلك بل يستند الى تتبع والاستقراء هذا  
 هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم ههنا قسما آخر  
 يسمى حصر جعليا وبيانه اي ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق  
 بجعل جاعل اي يكون المقوم مما جعله جاعل على تعداد تلك  
 الاقام كما لمصباح المجمع على الابواب الخمسة  
 او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فلهو قسم منه  
 يسمى بذكر الاسم قسمونه بالمحصر الجعلي اذا عرفت هذا  
 فنقول هذا السؤال عام الورود في كل حصر جعلي لا اعلى  
 لان بديهة العقل كافية لا ينطرق اليه بل يندفع

مسئلة رجل مات وترك اربعة  
 امراته الاول ان يترك لزوجته  
 والثاني ان يترك لزوجته  
 والثالث ان يترك لزوجته  
 والرابع ان يترك لزوجته  
 والامانة تكونان في كل واحد  
 والامانة تكونان في كل واحد  
 والامانة تكونان في كل واحد

ذلك السؤال العام بالاستقراء يعني ان لم يكن البحث  
 من جهة العالمية يلزم ثبوت الخامس  
 في اجزاء الكتاب وابوابه

لا بالعقل لان العقل يجوز  
 ان يكون شيئا آخر غير  
 الخامس  
 ثم الكتاب  
 بعنوان الله  
 الوهاب  
 كم  
 مجمع وصالح حكمه  
 في مصطلح

دعا و صلوة

اللهم اجعل صباحنا صباح  
 الطالين وقلوبنا قلوب  
 الحاكمين والسنتنا سنت  
 الزاكين وابداننا ابدان  
 العابدين واعمالنا اعمال  
 المقبولين وتوبتنا توبت  
 الناصحين اللهم تقبل منا ولا  
 ترد علينا خايمين برحمتك يا ارحم

اعلم ان حرف اللام لا يجمع مع اللام القصير في كلمة واحدة لا يلزم ان يكون  
 الانسان ثلاثة حاله الا شذوذه او يلزم ان يكون الشيء الذي هو احد حاله واخرها  
 في حالة واحدة وهذا حال اما قول الله اجتمع باسم اللام وذاك ان  
 اصله هو و هو اسم جنس يطلق على كل عبود فاراد ان يخلو خصوصاً  
 بمعبود يستحق له العباد وغيره عن اصله يخلو الجنس ووضوفا  
 موضعها الالف واللام صاحب اختصاص معهما فالالف واللام بهما وخصان  
 عن الطرفين الاصل والافعال ولا يفيد ما يند التفسير في نفس كتابهما  
 بمنزلة نفس الكلمة من حيث انها لا يكونان في الاصل فكأنهما زائدتان  
 ولا اجل حوا اجتمع فيهما من متغيرات فاذ لم يكن الاسم منادى كان حكمهما  
 علم ببر الالف واللام يقال من الله محمد بن الحسن فكأنهما زائدتان  
 ولا يعتبر انهما مبتدآن من الطرفين الاصل واذ كانت منادى جعل  
 كالاصلي ولا يعتبر انهما زائدتان في الاصل فيقال يا الله يقطع الحسن



قال النبي عليه السلام من قطع الثوب يوم الاحد مات النعم ولم يكن مباركا ومن قطع يوم الاثنين يكون مباركا ومن قطع  
 يوم الثلاثاء سرق السارق او غرق الماء او حرق النار ومن قطع يوم الاربع برزقه الله نفا بغير تعب  
 ولم يكون العيش في ارضه من قطع يوم الخميس يطول عمره ويؤاد دولته ومن قطع يوم السبت يكون  
 مريضا ما دام ذاك الثوب في بدنه الا ان يبيعه او يهبه صدق رسول الله وصدق حبيب الله  
 من قطع يوم الخميس يرزق الله العلم في ذلك الثوب ويكون مباركا ومكرما عند الناس

من الصالح عزايه رحمه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امره  
 ما وسوس به صدق رها ما لم تعلم او تتكلم صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قوله تجاوز اي عفا وغفر عن امره اقترا من غير افتقاع من الامم وسوس  
 يوسوس وسوسة اذا خفي فطرية القلب فاطمحين في نظر بالقلب من الخطا  
 الدنية المذمومة بس وسوسة وما كان من الخطا المرفقة الحسنة يسمى اليها ما  
 ما الضمير في مدورها راجع لا اتم ما لم تعد ما للدوام يعني جري في فاطم الانسان  
 من قصد المعايير لا يوافقها الله تعالى ان لم يفعل ولم يقله فاذا فعله او تلفظ  
 به اذ ذبح اعلم ان الوسوسة موروثة واختيارية فالضروي ما يجري  
 في القلب من الخطا ابتداء من ان يقدر الانسان على دفعه فممنوع  
 اقتضى محذور وعنه جميع الامم لان الله تعالى قال لا يكلف الله نفسا الا  
 وسعها الوسع المفاقة والقدرة والاختيارية الدوام والافراد ما يجري  
 في الخطا بان يرد وما يجري في القلب من الخطا ويقصد ان يحل به ويتلذذ  
 منه بان يجري في قلبه حب امراته ويدوم على ذلك الحب ويقصده الوصو  
 الى تلك المرأة ان يجري في قلبه قتل من حرم قتله ويحرم على قتله او  
 يعرف على سقطة او شرب خمر وما شبه فلكم من المعايير هذا النوع اختياري  
 لان الافراد ما يجري في الخطا والعزم على العمل به باختيارية وهذه النوع  
 هو الذي عفا الله عنه من هذه الامم ومن سائر الامم تشريفا وتكراما لنبينا  
 وامنه اعلم اعتقاد الكفر والبدعة والشك وظن السوا في هذا المسلك  
 فان ظن في قلبه شيء من هذه الاشياء وتكرهه وتذم لم يافذبه وان افعل شيئا  
 من هذه الاشياء يكون ما ضو ايه منفاية عن علم

